

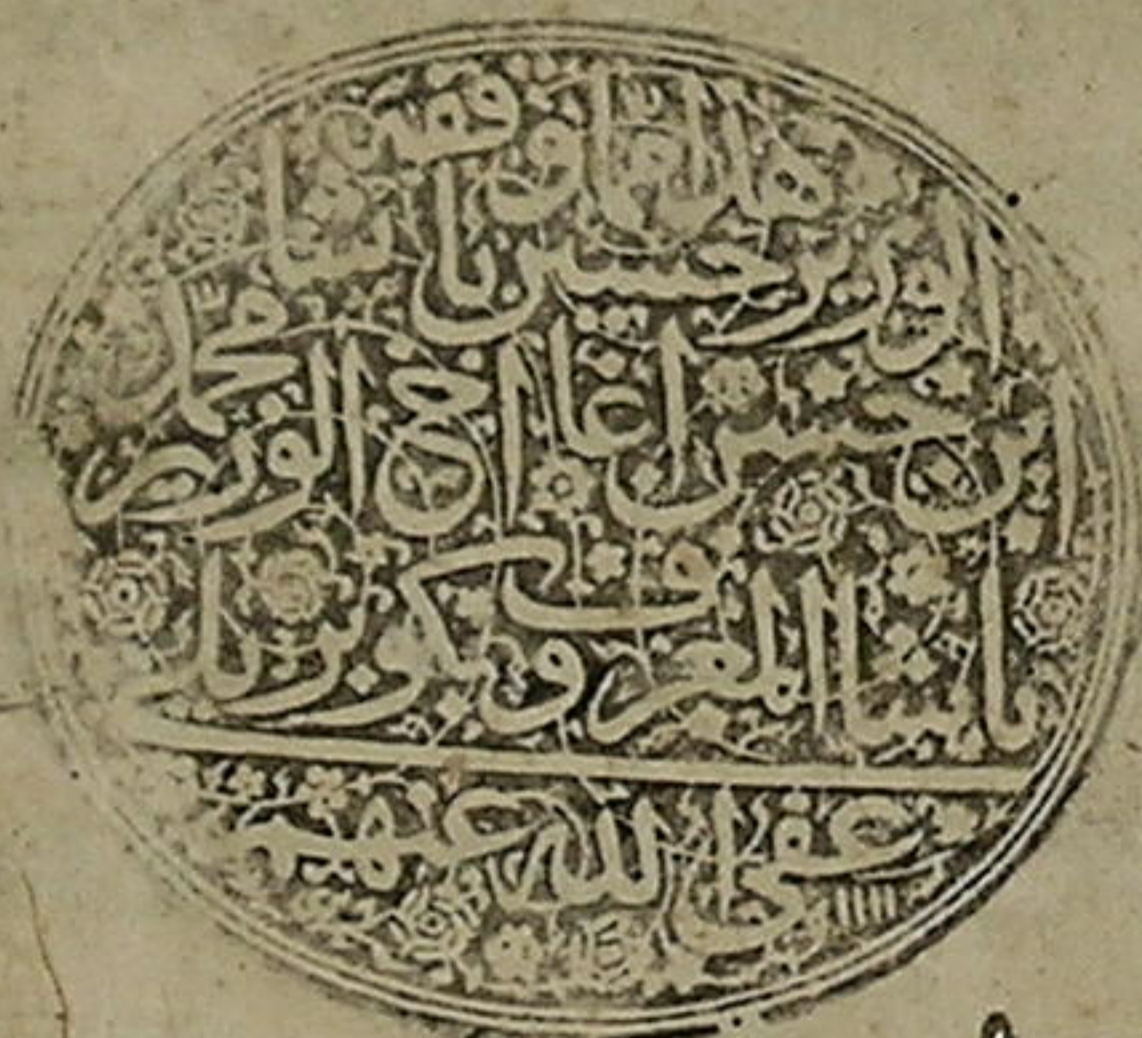


المسكن شاه  
مولانا مولانا احمد القزويني  
الشيخ بشاري

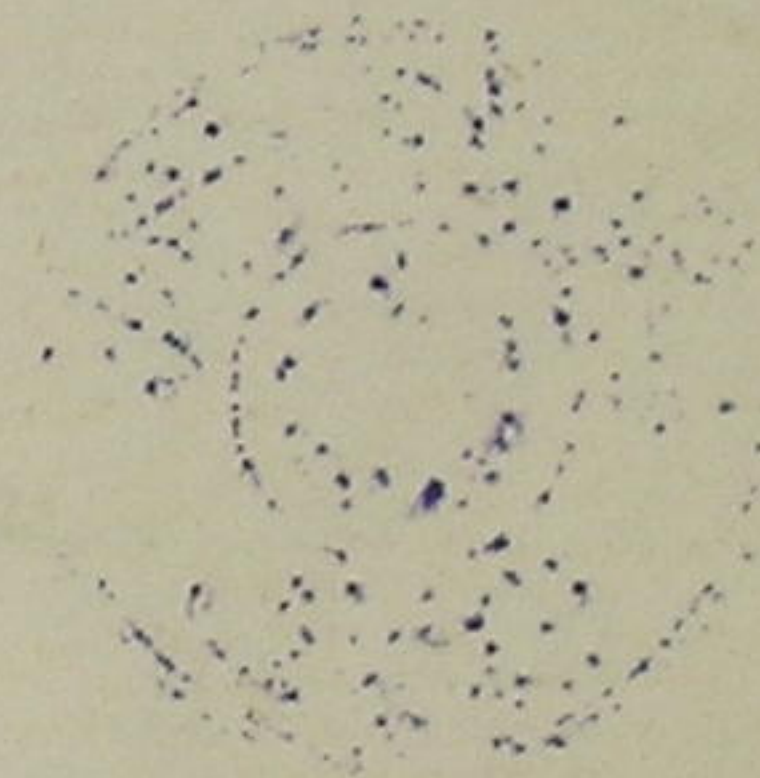
من كتب  
سنة ١٢٠٨  
سنة ١٢٠٨

عنه بحجم على فيه ايض

حاشية على شرح السيد  
لاحد القزويني



Süleymaniye	
KİT.	AMCA ZADE
YERİ	HÜSEYİN PASA
KİTAP NO	261





لا ينبغي نقده الترتيب فلا حاجة  
إلى جعل قوله حدث أن كبريت الزائدة  
كون الزائدة متعلية بالنقطة

بسم الله الرحمن الرحيم

**قول** المصريح الحمد لله رب العالمين حدث أن كبريت توصيفه برب  
العالمين مفيد لكون الحمد في مقابلة التوبة لا وايضا بقا الحمد على  
حيث يتناول قسم الحمد اولى من تخصيصه بما تعابل النعمة فالاولى ان تعال  
المراد من حدث ان كبريت معارضة الحمد للشكر الذي هو صرف العبد جميع النعم  
عليه فيما خلق لا جله فاذا كان محمدا معارضا لمثل هذا الشكر يكون في الخط  
مراتب يكون مفيد لكون محمدا با و اقعا على اكل وجه في جميع الحالات  
لان ان كبريت هذا المعنى لا يتصور ان يخفى في وقت ما من اداء شكره  
فيكون الحامد بهذا الحمد من جملة العباد الذين قال سبحانه في شانهم  
قليل من عبادي الشكور **قوله** هكذا رواية الفقهاء اراد انه رواه  
الفقهاء حيث يوردون هذا الحديث في باب المبررات وخلقوا  
الفرايض على معنى ذكره ولمواشاة الى ان ما ذكره غريب هذا من  
رواية الداربي والدارقطني ليس متعارفا بين الفقهاء وهم لا  
يروون والمختص بالفرايض في رواية الفقهاء بالمعنى المذكور غريب  
الحديث بقوله دم فانها نصف العلم وقد ورد في بعض الروايات  
معلوم الفرايض فانها نصف العلم كذب وعلمها بالنس وقيل

في بعض الحواشي ان الحذف هو الملايم للتعليل المذكور فانه يفهم منه ان  
الباعث للحث والزجيب في الفرائض هو انها نصف العلم فمن احاط بها  
احاط بخلقها وافرحت احاط بنصف العلم ولا شك في ان مثل هذا  
الخط لا يتوقف على التعليم نعم هذه الزيادة يلايم التعليل بانه او انما  
كما ورد في الرواية الاخرى غير ما بين الروايتين هذا ولا يخفى ان  
التعليم والتعليم متساويان فالزجيب في احدهما يلايم الزجيب في الاخرى  
غاية الامر ان يكونا بالنسبة الى شخصي المعلم والمتعلم نعم مثل هذا الخط لا يتوقف  
على تعليم المتعلم شخص آخر وان جاز ان توجب التعليم بيل خط آخر كن  
على تعليم نفسه والامر بالتعليم والتعليم لما كان بالنسبة الى الجماعة كان  
التعليل من اجله باعتبار تعلق الامر بالتعليم شخص والامر بالتعليم نعم  
لا يكون لو كان الامر بالتعليم متعلقا بالتعليم مع قطع النظر عن انه معلوم  
آخر وليس كذلك كذا التعليل الآخر ولوانه اول ما ينسى يلايم الامر بالتعليم  
ايضا كما انه يلايم الامر بالتعليم على ما بينا قائل **قوله** والفرايض جمع فريضة  
لفظ الفرايض الواقع في الحديث يحتمل معنيين احدهما ما ذكره الشيخ  
2 وجهه ايراد الضمير مؤنثا ظننا انما الى توجهه في كونها نصف العلم



فاما ان يقدّر في الكلام لفظ العلم ويكون المعنى كما ذكره الشارح فان  
العلم بها نصف العلم او يجعل العلم بمعنى المعلوم ويكون المعنى فانها القو  
المعلوم والحاجة الى تقدير من الكلام وتبين ان يكون الغرض عبارة  
عن العلم المتعلق بالمبحث وهو علم مخصوص من العلوم المدونة بترتيب  
ابواب الفقه وعلى هذا التقدير لا يختلف المعنى بتقدير لفظ العلم مضافا  
الى الغرض وعدم تقديره وعلى هذا الوجه فوجه ما انبث الضمير في ظاهر  
الا ان يقال الغرض ليس علم العلم المخصوص حتى يكون الضمير ارجح اليه  
مذكور ابل جاري الا كلام كما يستذكره الشارح فيجوز ان انبث ضمير  
بالنظر الى معناه الاصل الذي لم يجر بالكلية وحيث يكون وجه كوننا نصف  
العلم ظاهرا من غير احتياج الى تقدير العلم والا او جعل العلم في نصف العلم  
بمعنى المعلوم لا يقال ان اطلاق هذا الاسم على العلم المتعلق بالباب  
وقع بعد تدوين الفقه وافراد الغرض عنه وهذا بعد زمان النسخ  
فلا يصح ان يكون المراد في الحديث من الغرض هذا العلم المتعلق بالمسألة  
المدونة من جملة ابواب الفقه لانا نقول العلم المتعلق بالمسألة  
وان لم يكن مدونا في زمن النسخ كما نفقه لكن لما كان مشتملا

مشتملا فيما بين الصحابة وسيمى العالم به فرضها وقوله ثم افترضكم زيد  
بمعنى اعلمكم بهذا العلم يدل عليه هذا القدر يكفي في صحة ارادة المعنى المذكور  
من الغرض في الحديث ثم ان علم الغرض ليس علمها بل  
هو باب من ابواب الفقه واجزاء العلوم المدونة والابواب  
لا يختص بتعريف وموضوع وغاية بل للبيان القدر الضروري الا ان يترجم  
المبحث فيها الى اثبات عرض ذاتي لموضوع العلم نوع موضوع لا  
لعرض ذاته او لنوع العرض الذاتي على ما فصل في موضوعه فلا حاجة  
بناء الى ارتكاب التكلف في تعريف العلم الغرض وبيان موضوعه  
وغايته ثم من ارتكب التعريف لموضوعه وغايته ذكر في تعريفه  
انه علم يعرف به كيفية قسم التركة على مستحقها وقد يقال هو معرفة  
ما يتعلق بالتركة من الحقوق وما يمنع منه ومعرفة اصحابها وكيفية  
استحقاقهم وقسمها عليهم هو قريب من التعريف الاول وجعل موضوع  
التركة ومستحقها وغاية الاقتدار على تعيين السهام لذويها بالبيان  
على وجه صحيح وبعضهم فيه باعتبار كون العلم عبارة عن المسائل بالفتا  
الشريعة النوعية المتعلقة بتركة الاموات وجعل موضوعه افعال



المكلفين من الضرب والقسم والتبويب وغير ذلك من حيث يتعلق بها الكلام  
واورد على من جعل الموضوع التركة ان الغرايض جزء من الفقه لا  
وموضوع الفقه الافعال من هذه الجنبية والتركة من هذا البست  
في شيء هذا ما قيل في بعض من الشروع وبما ذكرنا من ان ابواب  
العلوم المدونة لا يلزم اختصاص كل منها بتعريف موضوع وخاتمة  
محصل الغنية من امثال هذه التكلفات ثم على تقدير ان كتاب التكلف  
لا يلزم ان يكون موضوع كل باب من جنس موضوع العلم بل القدر  
ان يفيد البحث الواقع في الابواب اثبات عرض ذاتي لموضوع العلم وكثيرا ما ياور  
مسائل العلوم اذا لم يظهر كون موضوعها واحدا من الامور المذكورة على وجه  
يفيد اثبات عرض ذاتي لموضوع العلم ثم الضرب والقسم المذكوران المحدثان  
في موضوع الغرايض ليسا من قبيل ما يتعلق بالاحكام الشرعية المبينة في  
اصول الفقه وايضا لا يبحث في الغرايض عن احوال الضرب والقسم بل  
الامور المتعلقة بعلم الحاسب على ما لا يخفى نعم لو ارد جعل موضوع الغرايض  
امرا من جنس افعال المكلفين وقيل ان البداية بالتجارب والتكليفين  
وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا ثم تقسيم ما يتبع من التركة على وفصل

مصادره علم الغرايض من قبيل الافعال التي تناسب جعلها موضوعا  
علم الغرايض وتدره جعل مطلق افعال المكلفين موضوعا للفقه  
مطلقا من الجنبية المذكورة لم يبعد قوله لما قدر من السهام في المسألة  
ذكره في الحاشية انه لو قال ما قدر من السهام صريحا لكان الاولى  
لو قدر من السهام ضمنا لا يستحق فريضة فانه قد نصب الامم كما  
فقوله في فلامه الثلث ويعلم منه تقدير نصيب الامم وهو الثلثان  
فلا يستحق فريضة والحكم بالاولوية مع انه على تقدير عدم التقييد بالامم  
دخول المقدر ضمنا وهو يوجب الفساد بناء على انه مراد ومتبادر من الكلام  
وان لم يذكر وقد اورد عليه بانه قال المطرزي تطلق الغرايض على انصاء  
الموارث لانها مقدرة لاصحابها وهذا القول ظاهري رد ما قاله الشارح  
من ان التقييد يفيد صريحا اولى بهذا محل كلام المورد ولا صانع يقول  
لا شبهة في ان الشارح المتعارف فيما بين اصحاب هذا الفن استعمال الغرايض  
معنى السهام المقدرة في كتاب الله تعالى او السنة او الاجماع على ما سيذكر  
المصنف وانه اذا اطلق لا يشهد بانه الا بهذا المعنى وقول المطرزي لا يقتضي  
شمول الغرايض انصاء جميع الورثة بل يجوز ان يكون الانصاء



الخاصة المقدرة وقد دل عليه قوله لأنها مقدرة لأصحابها و  
على تقدير إرادته مطلق الانصباء لا يوجب كلامه عدم اعتبار قيد  
الصريح في المعنى المتعارف في الشايع لا يقال المندوب اليه في قوله  
هو العلم بالمواريث مطلقا لا العلم بالفرايض بالبلغ المذكور لأننا نقول لو حمل  
الفرايض من الحديث على العلم بخصوص فكل أشكال ولو حمل على معنى السهام  
فيجوز أن يكون تخصيص الفرايض بالذكر والامر بالتعلم من بين انصباء  
المواريث سبب كونها اقوى اقسام الميراث وتعلمها اهم كونها اقوى  
واكثر انتشارا ومبنى لتعلم سائر الانصباء مستبعا له ومع اجماع  
اصحاب الفروض وغيرهم لا يعلم نصيب غيرهم الا بعد العلم بنصيبهم  
الفرايض بالامر بالتعلم زيادة الاهتمام مع دلالة قرينة المقام على  
تعلق الامر بتعلم المواريث مطلقا فلا يوجب حمل الفرايض على معنى  
لم يعمد في اصطلاح العلوم قصد منه **قوله** وانما جعل العلم بها نصف  
العلم لأنه لما قسم الفرايض بالسهام المقدرة وضمير فانها راجع اليها و  
لا يناسب جعل الفرايض نفسها نصف العلم فلا بد من تقدير في الكلام  
ونقطة التعليم والتعليم يدلان على العلم فتناسب قول الكلام بقوله فان

فان العلم بها نصف العلم وجعل العلم في قوله علم نصف العلم بمعنى العلوم  
بناء على ان سهام تطلق على المسائل كما تطلق على ادراكاتها انما يلزم  
على تقدير جعل الفرايض عبارة عن العلم بخصوص المدون المتعلق  
بالمواريث وانما اذا جعل الفرايض بمعنى السهام المقدرة فجعل العلم  
بمعنى المعلوم بناء على الاطلاق المذكور غير ظاهر نعم اطلاق العلم بمعنى  
بمعنى المعلوم صحيح لكن حمل العلم على هذا المعنى خلاف الظاهر المتبادر ثم  
الضمير في الاختصاص في الموضوعين راجع الى الفرايض ولا محذور فيه لان  
اختصاص الفرايض بالوجهين المذكورين يصلح دليلا لكون العلم بها  
نصف العلم او نقول انما تنسب اختصاص اليها الى العلم بها جريا  
على سنن الحديث حيث قيل فانها مكان فان العلم بها ثم قوله دون سائر  
العلوم الدينية يجوز ان يكون المراد من العلوم العلوم المدونة ويكون  
العلوم عبارة عن المسائل وحق حسن مغالبتها بالفرايض ويجوز  
ان يكون العلوم بمعنى الادراكات ويغدر مضاف بمكذاد دون معلومات  
سائر العلوم ولو لم يغير المضاف ايضا جاز لان مال اختصاص العلوم  
والمعلوم واحد **قوله** دون سائر العلوم الدينية او رخصه بانه قد



في غير الغرائب عن غسل الميت وتكفينه ودفنه والصلوة عليه وغير ما وقع  
 ذكره في دفعه وجوه لا يخرج عن تكلف ولا يبعد ان يقال في وجه كونها نصف  
 العلم ان الاحكام المذكورة في هذا الباب متعلقة بمال الميت من حيث انه  
 مال الميت والاحكام المذكورة في سائر ابواب العلوم الدينية متعلقة بمال  
 الحي فيكون العلم بتلك الاحكام نصف العلم ولا يخفى انه على هذا التوجيه لا يرد  
 الايراد المذكور **قوله** وفي رواية الدارمي آه هذا في متعابه قوله يمكن  
 رواية الفقهاء **قوله** اما محمولة على ما ذكرنا آه الغرائب لغز مشترك وحمله  
 على احد المعاني يحتاج الى قرينة دالة على تعيين احد المعاني فالمستحب  
 حمله على معنى يكون بتعليله وتعليله بهم واكدوا تخلف وهذا هو المعنى الآخر قاله  
 عليه اولى ثم على كلا التقديرين التخصيص بعد التعميم للاهتمام وما مر من الوجوه  
 المقيدة للتصنيف وجوه الاهتمام بهذا العلم **قوله** ولا يبعد ان يجعل آه هذا  
 الكلام بيان وجه صحته دخول باب النسبة على صبغة الجمع وجه جاري بالاعلام  
 لا من قبيل الاعلام عدم الجزم بكونه علما لا سميما وما يطلق عليه علما  
 بمرتب بل بلب من ابواب الفقه معلومة عدم متعين فلذا لم يحكم به والاطلاق  
 لا يقتضي على العلم المذكور في الاصطلاح ان يكون منقولاً عن المعنى الاصطلاح

الى المعنى الاصطلاح بطريق العلانية وما ذكر من كلام المطرزي  
 في بعض الشروح لا يدل على كونه علما فكلام بعض الشروح حيث قال  
 وما قبله لا يبعد آه يبعد عن سنن الصواب ودعوى عدم الخفا  
 ايضا مشترك والله اعلم **قوله** علمنا وما لا قبل له احراز عن مذهب  
 الشافعي فان مذهبهم تقديم قضاء الديون وهو فاسد لان  
 مذهب الشافعي لا يقتضي تم قضاء الديون مطلقا بل كل حق يتعلق  
 بعين الزكاة مقدم عنده على التجهيز والتكفين ايضا وعلما بالمنفعة  
 ايضا وفقونه في ذلك وسائر الديون متأخرة عن التجهيز والتكفين  
 لا يقال عند الحنفية الديون المتعلقة ببعض الزكاة غير مقدم على التجهيز  
 في بعض الروايات كما ذكر في بعض الشروح وفي بعض الروايات بأخذ  
 المستأجر والمترتب فان المستأجر والمرتب احياناً بالعين من تجهيز  
 الميت فان هذا الكلام يدل على ان في الروايات التي اختار  
 المصنف لم يشتمل المستأجر والمرتب وغيرهما مما يتعلق به حق الغير بل  
 فيها على اطلاقها فبقيت الاحراز من مذهب الشافعي لانا نقول على تقدير  
 ثبوت هذه الرواية حمل كلام المصنف على اخبار الرواية المرجوحة



هل خلاف مذهب الجمهور المصنف قوله قال علماءنا بل لا  
يجمع المضاف المفيد للاستعراق في غاية البعد لا ينبغي ان يقول به احد على  
ان قول المصنف يقتضي دونه من جميع المال نص في ان الديون المتعلقة بعين  
من اعيان التركة ليست داخله فيما ذكره المصنف لانها لا يقتضي من جميع المال  
الذي في متاعه الثلث بل يقتضي من تلك العين فلا وجه لادراجها في الديون  
والحكم بتقديم التجهيز والتكفين عليها في بعض الروايات وابعدها من  
هذا ما قيل ان المراد علماء أهل الاسلام مطلقا كيف ومقول القول  
بتمامه متفقا عليه بعين جميع العلم فالاولى ان يقال انه ليس لاحتراز او تعار  
انه احتراز عن مذهب الشافعي بالنسبة الى مجموع ما في خبره قال ويكفي في هذا  
تحقق المخالفة في تعيين المراد من الديون او في تفصيل الوصايا  
او في ترتيب الورثة او في توريث بعض المذكورين كما يظهر للواقع  
على التفصيل بعد الاطلاع على مذهب الشافعي **قوله** يتعلق بتركه الملبت  
لفظ يتعلق بشعور حدوث التعلق بتركه فهو الحكم بتقديم التجهيز والتكفين  
من جملة تلك الحقوق عليها ولا يرد ان الحقوق المتعلقة بالعين مقدمة  
على التجهيز والتكفين وايضا مع قطع النظر عن هذا الوقف لتركه ما

بما يتركه الملبت صافيا عن تعلق حق الغير بعينه يدفع هذا  
الايه اذ كمن اعتبار هذا القيد في تفسير التركة بما لا دلالة عليه ثم مع  
ان دفاع الایراد المذكور باحد هذين الوجهين لا اعتبار على كلامنا  
حيث يقول عقيب هذا واعلم ان الابداء بالكفر ليس مطلقا كما  
يشعره عبارة الكتاب بل كل حق للغيره فان غرض الشارع من هذا  
الكلام تحقيق المسئلة لا الاعتراض على المصنف نعم في عبارة الاشعار  
اشعار بالاعتراض كمن لا يتعين حمل على الاعتراض **قوله** بتركه الملبت  
**قوله** او رد في بعض الشروح مكان التركة المال وذكر في وجه العدول ان  
المال يشمل الديون الواجبة بعد موته فانها من جملة امواله دون تركته  
اذ لم يتركها حيث حصل له بعد موته وفيه بحث اذ عدم شمول التركة للديون  
بل شمول المال لها محل نظر فان المال قد قسم عام من شأنه ان يدخل كل ما  
والديه ليست كذلك والظاهر ان التركة اعم من المال فانها تشمل  
الحقوق التي قبل بانتقالها بالارث دون المال ويؤيده قوله عدم  
ومن ترك مالا او قفا فلورثته مرتبة الى ان يتقدم بعضها الى بعض شيئا  
الترتيب والتقديم في الجملة ولا يقتضي هذا ان لا يصح قبض الغريم



مال الميت المستوفى في الدين قبل التجيز والتكفين مع انه صحيح فانه لو قبض  
لاسترد منه شيء لكفن فان الترتيب التقديم في الجملة يكفي فيها البداية  
بالتجيز قبل الدين ولا يلزم من التقديم في الجملة وجوب الاستمرار  
القبض **قوله** اذا لبس بعد تقديم سبيل في المعطوفات الآية المتبادرة  
على ما صرح به الشارح لا يلزم استدراك تعدد الالفاظ ذكر في بعض المواضع  
اذ هو جرح قيد لبس ويجوز تقييد البداية بالاولية اذا تعدد الابداء  
**قوله** لا يتبدى ولا تقديم الاسراف والتبذير استعمالان بمعنى واحد  
وان وقع في الفرق بينهما بوجه لا تناسب المقام فلا وجه للعدول  
عن لفظ التبذير الى لفظ الاسراف مع الاطباق على استعمال لفظ التبذير  
في ذلك المقام ثم المراد من قوله لا يتبدى ولا يتقير بيان كونها متضمنين  
على ما صرح المصنف في شرحه وعلى تقديم تسليم عدم كون هذا البيان من قول  
الفرايض لا يجوز ذكره على سبيل الاستطراد ومن جعلها بياناً لشرط تقديم  
ما تقدم منها على الدين وما ذكره على عامة الناظرين بالتخصيص لمزيد الانعام  
او مزيد التوفيق في استخراج قضايا المراد من زوايا الكلام قيد على  
عدم صحة اشتراط التقديم بعدم التقية وان صح اشتراطه بعدم التبذير

التبذير فلو كان المراد بيان شرط التقديم لموجب الاكتفاء بالتبذير  
وترك ذكر التقية مع انه لم يعقل كذلك وايضا اذا كان عليه من مستوفى  
فللمغرماء المنع عن كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية مع انه ليس في  
كفن السنة اسراف ولا تبذير فلو كان التقديم مشروطاً بعدم التبذير  
للدلالة على ان كفن السنة من غير تبذير مقدم مع انه ليس كذلك وان  
لم يكن عليه من مستوفى فمنع الاسراف ليس بجزء الدين للمغرماء  
المنع بل المنع متعلق باصل الاسراف والمنع حي الورثة لا الغرماء اذا  
عرفت من هذا يظهر عليك ان بعد ما عدل هذا الجمل على عن العبارة المشهورة  
الى قوله والتكفين بكفن السنة ان لم يضر الغريم وان لضر فكفن  
الكفاية لا بتصور تقييد التقديم المذكور فامل **قوله** باعها القاضي  
وقضى الدين واشترى بالباقي ثوباً بكفنه سياق الكلام وان كان مقتضى  
تقديم اشتراء الثوب على قضاء الديون لان الدين مقدم على  
الدين لكن على الشارح وقال وقضى الدين واشترى الختيرة على  
انه امكن النزل الى ادنى مراتب الكفاية فقدم قضاء الدين على الختيرة  
لم يتصور ادنى منه والمستدرك على شبه بقوله ومن قال وقضى الدين



وقضى اشترى بالباقي ثوبا يكفنه لم يصيب لم يتبين هذه التكنة والافلا<sup>ت</sup>  
على اصدان السباق يقتضي تقويم الاشتراء **قول** واذا لم يكن للميت تركه  
لا يخفى تحقيق المسئلة المصحة لذكر من عليه الكفن في هذا المقام ولا يخفى على  
متبع للكتب القديمة ان بآء دي مسئلة يذكر بعض سائل باب من ابواب الفتوة  
في باب آخر فلا وجه للموازنة على ان رح بان بيان من عليه كذا لم يكن  
للميت مال لم يمت وطايف الغوايض فلا يليق ذكره **قول** ثم اعلم ان  
عبارة الكتاب حيث قيل ببدء بتكفينه وتجهيزه ثم يقضى ديونه من غير تفصيل  
لديونه يشعر ويوم بتقديم التجهيز والتكفين على الحقوق والديون المستوفية  
بمعين التركة والوجه المذكور يدفع هذا الوهم غير ظاهر بل انما يستنبط  
الكلام بتدقيق النظر فذكر الشارح صراحة في هذا المقام ولم يكف  
بما يغتم بعد ارتكاب التكلف والتحليل من الكلام وجعل متمما للمرام **قول** ثم يقضى  
ديونه ذكر في بعض الشروح لما كان الحق المؤخر عن وقت يقضى ولا يؤدى اليه  
العبارة القضاء اشارة الى ان وقت اداء الدين حال سلامة الذمة  
من آخره ايا زمان خرابها فقد ضيعت ثوبه الاداء وهذا كلامه لم يثبت  
شعري ان الدين المؤجل الذي يحل اجله بعد الموت اذا قضى بعد الموت

كيف يكون وقت اداؤه حال الحيوة وكيف يحكم بانه مؤخر عن وقته و  
فلا يقبل الدائن منه لو ادى قبل حلول الاجل فكيف مشوبة الاداء  
في هذه الصورة **قول** من جميع ما بقى من ماله قد ذكرنا ان التقيد  
القيدي في اخراج الديون المتعلقة ببعض من اعيان التركة فانها لا تقضى  
من جميع ما بقى من التركة وهذا الاخراج بما لا بد منه والآلة ثم تقدمت  
والتكفين على الديون المتعلقة بالعين وايضا هذا القيد فائدة  
اخرى وان تعلق بجميع المال كتعلق الدين بالمرموم ولو ترك هذا  
القيد لم يقد هذا المعنى فمن اسقط هذا القيد لم يأت بشئ ثم الدين  
المال الواجب الذمة فيشتمل الحقوق المالية الواجبة للذمة في الذمة  
كالزكاة وغيرها فلا يرد على من قال ان ديونه المطالبة من جهة العبا  
لادين الزكاة والكفارة والفدية وغيرها ان الدين وجوب المال في  
الذمة بدلا عن شئ الخ فاجاز ان دين لا بد من منافع الحفظ بخلاف  
الزكاة لانها ليست بدلا عن شئ آخر فان كون الزكاة دينيا بالمعنى  
الاول لا ينافي عدم كونها دينيا بالمعنى الاخير ولا يقتضي هذا عدم جواز القول  
بكونها دينيا **قول** لما روي عن علي بن ابي طالب قال انكم تغفرون هذه الآية من بعد



وصيته يوصي بها اودين ولقد رايت رسول الله صم بوا بالدين قبل  
الوصية وهذه الرواية لا تدل كما توهم بعض على انه رضى خيرا بل هذه  
الرواية لدلالة على خلاف ما بدأ به النبي صم وذلك لان تقديم الوصية في  
تنظيم الوان وان كان في الفعل البني صم في الظاهر لكن ليس في الحقيقة  
اذا التقديم في الذكر لا يوجب التقديم في الرتبة ويكون في وجه استغراب  
الرواية مع فعل النبي صم خلافة مجرد الاحتياج الى بيان نكتة التقديم  
وان كانت بغرض من الغرض في مقابل الشرح فيتمثل الواجب **وقد** تفصيل  
المقام ان الدين اذا كان للعبادة قد ذكر بعض المسائل المتعلقة بباب  
من بواب العقول لانه مناسبة في باب آخر فيسبب بل في سائر العلوم  
ايضا قد يورد بعض الاحكام في غير موقعه بالاستطراد فلا يرد ما قيل ان  
وخيفة الفراغ هو البحث عن وجوب تقديم قضاء ديون العباد من  
مال الميت الباقي عن التبرع على تنفيذ وصاياهم وتنفيذ الوثية واما  
البحث عن كيفية قضاء ما منه بتقديم دين الصحة آه فليس وطايف بل هو  
مسائل كتاب الاقرار على ان الاصل ان يقول كون البحث عن كيفية قضاء  
الديون من مال الميت من مسائل كتاب الاقرار ثم ذكر في بعض النروج

10  
الشرح عند قول المصنف ثم يقضى ديونه الى ديون المتابعة من جهة العباد ولا  
دين الزكوة والكفارة والغنية وغير ما من الحقوق الواجبة للتمتع فانها  
تسقط عندنا خلافا لما افصح واورد في بعض الموضع عليه وقيل لا تسقط  
سقط بالموت الحقوق الواجبة للتمتع كما كان للتكليف بما فائدة فالاولى  
ان يعمل ذلك بان المال لما خرج بالموت من ملكه وحاصر ملكا للوارث  
كما يغرم من قوله صم يقول ابن ادم مالي وملك من مالي ما اكلت فاقبت  
اولست فابست او تصدقت فاقبت وما سوى ذلك فهو مال الوارث  
وقد صرح به محرم ولم يجب على الوارث شي ليقف ملكه به فيستوفي منه الا  
ان يوصي به فيكون كوصيته لسائر التبرعات بنفذه من ثلث ماله كما  
سبح والعجائب بعد ما ذكر العلة المذكورة قالوا اجتمع الدينان  
خدين العباد اولاً عندنا فان قوله هذا بناء في السقوط هذا الكلام  
ان يقول لا يلزم من سقوط الحقوق بالموت ان لا يكون للتكليف فائدة  
وانما يلزم لو كان المراد السقوط باعتبار الآخرة وليس كذلك بل المراد  
المطالبة في الدنيا وايضا التعليل الذي ذكره بقوله فالاولى آه نظروا في ذلك  
العباد قد حصل محض في يد المورث فلا جمل ذلك تعلقت به كونه دون



حقوق الله تعالى لا نأقول لأم ان ذلك يوجب الفهم على انه  
قد يلزم بعض ديون العباد بلا اخذ بدل وكذا يلزم بعض حقوق  
الله تعالى من جهة عوض ككفارة الجماع ثم مناقات ما ذكر من قوله وان  
اجتمع الدينان آه لا سقوط غير معلوم كيف والاجتماع المذكور يلزم  
ان يكون بعد الموت بل يجوز ان يكون في حال الحياة ايضا اذ قد  
روي عنه ان الورقة فريضة ان المراد بالفرقة اخم من الواجب ان ذكر الغرض  
في مقابلة الشريعة فريضة الشمول فريضة وجوب الوتر على ما هو المشهور  
لا يخرج عن هذا الحكم فليقتض عنه معنى بالا طعام حمل القضاء على  
الا طعام لسبب الحديث المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما ولا وجه لما قبل  
قوله يعني بالا طعام احراز عما ذهب اليه ان في من صوم وارثه عنه  
فان هذا البشهور من مذهب الشافعي رحمه الله وليس الكلام ما يشترط  
هذا مع عدم الشهادة عدم الاشعار في الكلام لا وجه للحمل عليه وقوله  
يدل عليه حديث آه وبعد رواية الحديث قوله وجب على الاطعام بدلان  
على ان الباغي علم قوله يعني بالا طعام مضمون الحديث لا احراز الكفو  
ما يحمل على الاصران المذكور خلاف الظاهر ثم ينفذ وصاياه آه

آه لا تخفى ان كلام المص على الوجه المنقول واف بما هو مقصود  
ومن غير العبارة واورد في الكلام بعض التفاصيل مع تفسير  
الاسلوب والتقديم والثناء خبر على تقدير كون كلامه ظاهر في  
اقادة المقصود فقد اذكت لا ضرورة في ارتكابه والله اعلم  
سواء كانت الوصية مطلقة او مفيدة آه المراد من التقديم ان  
المال الموصى به يصر في الوصية وهذا المعنى يرجع الى الاولوية و  
الاحقية والتقديم هذا المعنى لا تنزع فيه لاحد ومن قال بالتقديم  
في المعينة دون المطلقة كانه اراد المعينة مثل الوصية بكتاب او عبد  
او دار لا يشترك فيها الورثة بل يخص بالموصى له فيظهر معنى التقديم  
واما المطلقة فليقبل الا الشبهة ولا يتصور التقديم الا في المعينة الا ان  
والتسليم للموصى له قبل الورثة ولم يقل احد بالتقديم بهذا المعنى  
خلاف الظاهر والى اصل ان القول بالتقديم مطلقا مبرجه بالمعنى  
الذي ذكره اولا ولا خلاف لاحد في تقديم كل قسم الوصية بهذا المعنى  
والقول بعدم تقديم المطلقة يلحقه استواء الموصى له والورثة في اخذ حصصهم  
بالشركة ايضا لا خلاف فيه وكان من قال بالتقديم قدر المعنى الاول



ومن قال بعدم التقديم لاحظ المعنى الاخر فلا يكون النزاع الا  
لفظيا لا حقيقيا ثم لا يخفى ان القرض من تفصيل الوصية الى المطلقة و  
غيره بيان تقديم تنفيذ الوصية على التقديم في المطلقة عند من  
لم يعمل بالتقديم مطلقا وظان المقتدة انه ذكر ببعض الشارع في  
مقابلته المطلقة ومثلها بان يوصي بثلاث دارسم او دنانير او مثلك  
الغنم مثل المطلقة في عدم ظهورها بيدة تقديم الوصية على الارث بل  
حكمها حكم الشركة كما في المطلقة فمن جاز في مقابلته المطلقة بالمعينة  
مثل الوصية بكنى او عبد مثلا فقط لا حظا بيدة ظهور تقديم الوصية  
على الارث فلا يليق التعرض له بان في مقابلته الوصية المطلقة الوصية  
المعينة الا الوصية المعينة والوقوف واخرج وان خفي على بعض الناطقين  
في هذا المقام هذا كلام المستعرض ولا يخفى ان الاطلاق قد يستعمل  
في مقابلته التقييد وقد يطلق في مقابلته التعيين فتوقفت في مقابلته  
التقييد في كلام بعض لا يوجب ان لا يكون في هذا المقام في مقابلته  
التعيين لا سيما مع قرينة توجب جعله في مقابلته كما ذكرنا وبدل على  
شروع حتى آه التقديم بالمعنى الذي ذكرنا لا ينافي شروع المذكور

**قوله** وهو ان يقسم ما بقى من ماله آه في كل واحد من الحقوق الثلاثة  
يبدأ وقال منها ان يقسم لانه اخر الحقوق الاربعة والابتداء يكون  
بالنسبة الى شئ بعده ففتح ذكر يبدأ فيما مضى لا في هذا والعجب من بعض  
المحسبين انه ذكر وجه تغيير السلوب في هذا الحق وترك لفظ يبدأ فيه  
مع ذكره الحقوق السابقة وقال ان لفظا اوليا في قول المصنف في اول  
الكتاب او لا يبدأ مستدركا **قوله** وان الذين يثبت ارثهم آه ثمارة  
الى ان الباء في بالكتاب متعلق بمفعول المفهوم من قوله ورثته وقال  
المعنى ما ذكره الشارع بقوله الذين يثبت ارثهم متعلق بالباء ثبوت  
الارث لا التقسيم المستفاد من قوله يقسم فلا حاجة الى جعل الواو بمعنى  
بل لا حاجة له لان ثبوت ارث مجموع هو والاء الورثة بمجموع الكتاب والسنة  
والاجماع وعلى تقدير جعل الباء متعلقة بقسم فالواو معنى اول لان القسم  
لا يكون بمجموع الثلث لكن معنى الواو عن الشركة في اصل الحكم وهو  
لان كونها مجمعة معاني الحكم **قوله** واجماع الامة آه ان المراد من  
الاجماع المعنى المتعارف ولم يذكر القياس ولم يتعرض حال من اختلف في  
ارثه في هذه المرتبة بل ذكر هذا في مرتبة اخرى بعد هذه المرتبة فكانت قاله



بعد تنفيذ الوصايا تقسيم الباقي بين الورثة الثابت ارثهم بالكتاب والمنة  
والاجماع وهم الورثة الذين لم يختلف في وراثتهم وهذا الكلام حكم  
موافق للواقع ومن هذا الى قوله ثم الرد على ذوي الفروض بيان لهذه  
القسم وقوله ثم الرد آه ليس خلا في جزر هذا التقسيم من جملة تفصيله بل  
معلق عليه قسمة وهو بيان لمراتب الارث المختلف فيه والدليل على عدم  
كون جميع ارباب الية بذكرنا بياننا وتفسير التقسيم لباقي على الورثة ان بعضا  
من المراتب ليس ارثا مثل الموصى له بكل المال وثبت المال فلا بد من اخراجهما  
عن الورثة ولا يتصور الاخراج الا بصرف الكلام عن الورثة الاولى  
فما سبب جعل الورثة في قوله من ورثة مخصوصة بالورثة بل على ما تورثهم فان  
قسم الميراث بين خصوص مولا من الحقوق الاربعة بالاجماع خلاف  
سائر التوارث ويجعل قوله ثم الرد آه بياناً لقسم الباقي من التركة بين  
ارباب المراتب الباقية سواء كانوا ورثة اولاد والمؤيد لهذا الوجه ان  
اصحاب الفروض من جملة الورثة ذكرنا اولادنا لم بصرف الكلام عن النمط الا  
لنرم ذكر اصحاب الفروض مرة اخرى فيلزم عدم من الورثة مرتين وهو  
خلاف الظاهر ولا يخفى ان ما ذكرنا في وجه عدم ذكر القليل والى ما ذكرنا

ان رجح بما ما قبل ان القياس على ما تقرر في موضعه منظر لا مثبت  
والكلام فيما يستند اليه القسمة لا ظهورا فان الميثب بالمعنى الذي نفوه  
عن القليل لا يصدق على غير القليل ايضا اذ ليس مثبت بهذا المعنى الا الكلام  
الذي هو احد الصفات السبعة كما ذهب اليه المحققون وذكر في كتب الأصول  
وتطلق الميثب على اقسام الاربعة باعتبار انها تفيد عليه الظن بالكم  
ولا شك ان العمل فيها مثبت بهذا المعنى فلا يصح ما ذكره في وجه عدم  
القبول وجهه **قوله** وقد يقال لم يرد آه سوى هذه العبارة تدل على  
عدم كون هذا الوجه مريضاً لثبوت رجحانها على ما ذكرناه في صف  
الاجماع عن المعنى المصطلح المتبادر الى الفهم الى جانبنا والاضمار  
المجتمد لشمل الكلام من اختلف في وراثته **قوله** ولا يبعد ان  
يقال اكتف بذكرنا لا يبعد ان يحمل هذا الكلام على ما ذكرناه ان  
المراد بيان الدلائل المشبهة للورثة بالاتفاق حتى يجعل الحق الواجب  
الميراث بين خصوص مولا والورثة والآفلو كان المراد من الورثة  
شاملاً لجميع الورثة وارباب الاختلاف المذكورين بعد هذا التبيين  
فذكر بعض دلائل التورث وان كان اقوى وترك بعض آخر مع ذكر



يرتبط بهذا الدليل الضعيف خلاف الظاهر **قوله** فيبدأ آه هذا  
وتفسير للقرينة بطريق الاجمال فان تفصيل القرينة لا يمكن الا بعد  
تفصيل الورثة وتعيين انصابتهم وبيان تفاصيل احوالهم اجتماعا  
وانفرادا **قوله** بعض ان رحين هذا التفصيل للقرينة المذكورة لا يصلح  
رد الكلام الشارح العلامة تبين اجمال الترتيب **قوله** سهام مقدرة  
في كتاب الله تعالى عبارة المصنف اكتفى بكتاب الله تعالى بشعوبه  
في الكتاب متعلقا بمقدرة لا بالنظر الدال على معنى الثبوت لكن  
لما كان متعلقا بمقدرة ايضا يدل على ان ثبوتها بالكتاب مع  
ان ثبوتها بغير الكتاب ايضا زاد المصنف في سره او في سنة  
وقال بعض رحين مقدرة اي ثابتة فلا جمل هذا ذكر الشارح  
بعد قوله في كتاب الله او سنة رسول الله تعالى والاجماع او جعل  
متعلقا بمقدرة باعتبار جعلها ثابتة كما ذكر في الشرح او باعتبار  
الشعار الكلام وان كان في متعلقه مقدرة بان ثبوتها بالكتاب  
وقوله كما ذكر الشرح حتى ظن ان زيادة او السنة والاجماع باعتبار  
التعلق بالثبوت باحد الوجوه لا باعتبار قصد طريقه لا احد الامور

ثم اراده ان ثبوتها باحد الادلة  
المذكورة اما يجعل في الكتاب  
متعلقا بثبوت لا بمقدرة

الامور للتقديم فتأمل **قوله** وتقدم على العصبه جماعة مخصوصة من  
الوارث وموقوفون بالتفصيل بعد معرفة تفاصيل اصحاب العوض  
تعريف العصبه بالتعريف المذكور تعريف لفظي يقصد منه تحصيل  
صورة غير حاصلة بل قصد تعيين معنى هذا اللفظ بعد ما علم ان  
جماعة من الوارث حالهم هذا او اذا كان كذلك يظهر عليك وجوب  
قوله الشارح ان تقديم العصبه يوجب حرمان اصحاب العوايق والارباب  
بتوجه عليه ما قبل ان تقدم اصحاب العوايق على العصبه ضروري لان  
العصبه من باء خذ ما ابقته العوايق فلا يمكن تقديمها على اصحاب العوايق  
والا لا يكون عصبه وذلك لان تعريف العصبه بالتعريف المذكور تعريف لفظي  
انما يطلق على لفظ العصبه بناء على ان العصبه تخرج عن اصحاب العوايق  
اما لو قدم العصبه عليهم فليكن معنى العصبه على ذلك التقديم من باء خذ ما  
ابقته العوايق وهذا كما جد او قول هذا الغايل حكم الاستبعاد انما  
يثبت للعصبه عند انفرادها عن اصحاب لا مطلقا حتى يتحقق عند  
مهم قبلهم المذمور المذكور مدفوع بان تخصيص ثبوت الحكم للعصبه  
الافراد عن اصحاب العوايق بناء على انما خير المذكور واما على تقدير



التعريف فلا يخفى ان الاستيعاب في حال الاجتماع ايضا بل لا يمنع التقديم  
الا هذا والعجب كل العجب من بواخذ على المحقق الشريف العلامة في كل قبله  
وكثير ما يذهب في وانما لم يكن مما يليق بشان ادنى شخص او بواخذة مثله  
ثم يفعل في مثل هذا الكلام عن الحق الصريح وينتبه الى الوهم مراد اوله  
الحق الحق وهو يفتدي الى سواد السبيل **قول** فلا ولى رجل ذكر طلاق الحرة  
على البتة بطريق المجازة فاطلاق الرجل منها من قبيل ثوم المجازة لدفع  
ثوم خروج البتة عن الرجل رد في ذكر تنصيحها على الشمول **قول** ثم يبدأ بها  
بالعصبة من جهة النسب ذكر في جهة النسب صيغة الجمع والوجه النسب  
لفظ العصبة مفرد الا ان العصبة النسبية كثيرة والعصبة النسبية ليس الا  
مولى العاقبة **قول** ويرشدك الى ذلك آية يريد ان فيها ذكره نوعا كذا  
بقوة النسبية بالنسبة الى السببية وليس اده انه دليل قطعي على زيادة  
القوة فلا يضره ما يقال ان علة عدم الرد على ذي الفرض البتة كقول  
امر آخر مثل عدم بقاء علة الاخذ في البتة وتبعا لها في النسبية  
كذا لا يضر بيان قوة البتة من جهة عدم طريان الجعل على ذي الفرض البتة  
على النسبية امثال هذا **قول** والعصبة مطلقا آية قبله مطلقا لدفع وهم

ان هذا التعريف للعصبة السببية وايضا يفيد قيد الاطلاق شموله  
سائر اقسام العصبة اعني العصبة بنفسه وبغيره ومع غيره وتوحيده  
العصبة لما لم يكن بيان سببية العصبة بل هو تعريف لفظي مراد منه بيان  
ما يطلق عليه لفظ العصبة ولفظ العصبة يطلق على المتعدد لا من حيث  
المجموعة بل باختيار كل واحد ايضا او رد لفظ كل من لا يوافقهم وجوب  
اطلاق لفظ العصبة على الجماعة والتعريف اللفظي وان لم يجب الاصرار فيه  
عاجب الاصرار في التعريف الحقيقي عنه كمن يجب ان لا يدخل فيه الا بصدا  
عليه المعروف ولا يخرج عنه ما يصدق عليه بقيد ما بقيد الفوايض اخرج ذوي  
الارحام عنه **قول** وعند الانفراد اي انفراده عن غيره في الورثة و  
انما حمل على هذا المعنى لاجل الانفراد عن اصحاب الفرض كما هو المتبادر  
وقد حمله على هذا المعنى بعض الشارحين لانه لما ذكر في تعريف العصبة  
لفظ كل فاذا اجمع عدة من العصبة فصدق على كل منها انه عصبة  
مع انه لا يجوز المال عند الانفراد عن اصحاب الفرض بل يخرج عند الانفراد  
عن غيره في الورثة وقوله في الورثة من غير ان يقول عن غيره من  
الورثة تنبيه على ان يجمع مع الورثة لاني حال وراثتهم مثل اصحاب الفرض



المجوبين وذوي الارحام والمخرومين بحز المال **قوله** نجهة واحدة  
لا يقال لاحاجة الى هذا التقيد للاحتراز المذكور لان احتراز الكل وان  
كان صادقا على صاحب الغرض الخالي عن العصبية كمن القيد الاول لا  
يصدق عليه لان ما اخذه من جنس الفرائض لا الباقي من ذلك الجنس فان  
المتبادر من الباقي من جنس ان لا يكون مومن اقاربه لانا نقول صاحب  
الغرض المنفرد اذا اخذ بعضا بالتوضيعة واخذ ما زاد على الغرض يصدق  
عليه بما اخذ ما بقية الفرائض وعند الاحتراز كتر جميع المال فقد صدق عليه  
القيد الاول وليس الكلام دلالة على انه اخذ ما بقية الفرائض في غير حال  
احتراز بل يمنع لو خصص القيد الاول من طريق العناية بانه في وقت الاحتراز  
مع سائر اصحاب الفروض والاحتراز في وقت الاحتراز عندهم لم المقصود وكذا  
لا يقال ان هذا القيد مما لا دلالة عليه في الكلام فكيف يغير لانا نقول  
المتبادر من التعريف ان يكون الاخذ والاحتراز من جهة العصبية  
ومن جهة واحدة فهذا الاعتبار يكون في الكلام دلالة عليه واختصاص بالاختصاص  
عصباة وكذا البنات مع البنين او وجه رفع هذا الاحتراز انما  
عند الاحتراز ليس بعصبةين وظان معنى قولنا بحز جميع المال احترازاً

انه يحز المال من جهة كونه عصبية فانه لم يكونا عصبين حال الاحتراز  
مع بقاء صفة العصبية والمراد بهذا المعنى فلا يبرد النقص بهما واذا  
عرفت هذا انه لا وجه لما قبل في الجواب عن هذا الاحتراز انما يحز  
عند الاحتراز البعض بجهة الغرض والبعض بجهة الرد وذلك لان المراد  
الاحتراز بجهة العصبية كما ذكرنا قبل فلا يبعد الاحتراز من جهة الغرض و  
الرد لا يقال اذا كان المراد من قوله يحز جميع المال الاحتراز مع بقاء العصبية  
بلزم ان يكون التعريف دور بالاحد العصبية في تعريف العصبية فتوقف  
تعريف العصبية على معرفة العصبية لانا نقول قد عرفت ان هذا التعريف  
لنقل فلا يابس بثنائه على المعنى **قوله** ويجد انه اذا خط التعريف بخصيص  
التعريف لا يوجب كون المراد من العصبية لا من تعريف العصبية فبما تعذر  
تخصيص التعريف لا يلزم تخصيص العصبية خلاف الظاهر بحيث لا يلزم اليه  
وهم اصلا حكم بان تخصيص التعريف يدل على كون المفهوم كذا وان  
كان الدال حقيقة ثم بالعصبة **قوله** وهو موافق لفائدة ان المعنى  
المراد من المعنى من كان سببا للمعنى سواء حصل المعنى بفعله  
او سببا مثل الشر او لم يحصل بفعله واختياره كما اذا اعتق عليه



قريب بالارث وانما فتر مولى العنقة بالمعنى لكون المعنى المشهور  
 اظهر وان كان دلالة مولى العنقة على الشمول وضح ثم مولى العنقة يكون  
 ان يكون متعدد اقابر وصيغة المفرد ليس بناء على لزوم كونه واحدا  
 البتة بل من جهة ان الوارث من هذه الجهة باعتبار وصره جهة الارث  
 بعد وارثا واحدا وان كان في الواقع متعدد **قوله** ثم محبة هذا مجوز  
 ليكون معطوفا على العصبية من جهة النسب بعد تفسير العصبية من جهة السبب  
 العنقة لا تدبرج عصبية العصبية من جهة السبب نعم هو عصبية النسب  
 من جهة النسب النسبة الى الميت ولا يلزم من هذا ان يكون هو عصبية  
 للميت وكيف يكون عصبية سببية وليس عصبية السببية الا مولى العنقة  
 نعم لو كان عصبية للميت لكان عصبية سببية ولا يكون عصبية للميت  
 لان سببية ولا سببية ولغايل ان يقول ان تعريف العصبية بصحة  
 على عصبية مولى العنقة فيجب ان يكون عصبية سببية للميت ويكون  
 حصص العصبية من جهة السبب مولى العنقة كما هو المستفاد من ظاهرها  
 باطلاق هذا ولو قلنا ثم عصبية بالرفع ليكون معطوفا على مولى  
 العنقة ويكون المعنى ان العصبية من جهة السبب مولى العنقة ثم

ثم محبة ابا، هذا الفن ثم على هذا التقدير ايضا العصبية في قوله ثم  
 ثم عصبية احم من العصبية النسبية والعصبية السببية ولا حاجة  
 الى تقييده بالذكورة فان العصبية السببية لا يشترط ذكرته و  
 العصبية النسبية لا يشترط فيه الذكورة لكن هذا المقام لم يعلل به  
 بشرط الارث بل المقصود الا ببيان الترتيب لا وجه تخصيص العصبية  
 منها بالنسبة وادراج العصبية السببية مولى العنقة لان المراد  
 من مولى العنقة هو المعنى القريب ومعنى المعنى ليس مولى العنقة  
 للميت بل المعنى قسما **قوله** ولا بد منها من قيد الذكورة وهذا  
 المقام كما ذكرنا مقام ترتيب الورثة ففي مقام بيان الترتيب يكفي ذكر  
 قبل المؤخر ولا حاجة الى بيان شرط ارث ذلك المقدم بل يذكر هذا في  
 مقام بيان الورثة ثم التقييد بالذكورة انما يصح اذا كان المراد من  
 العصبية العصبية النسبية وحق بصحة الكلام قاصرا عن افادة تمام  
 المراد واما اذا كان المراد ايراد مطلق العصبية لبيان سبب التقييد  
 بالذكورة لا وجه له وتقييد الكلام تمام المعنى والطاهر ان المقصود  
 هذا ولم يقيده بالذكورة والعمه اعلم **قوله** اذا قرأته لهما بعد اخذ فرضها



العبارة يومهم ان القرابة كانت قبل اخذ الفرض وبعد الاخذ <sup>الفرض</sup>  
 مع انه ليس كذلك اذا اخذ الفرض لادخله في بناء القرابة وانتفاها  
 ومصادره لان القرابة لها بعد اخذ الفرض لا يستحق شيئا آخر وفيه  
 سبب الارث في غيرهما القرابة وهي سبب للترد ايضا وفيها سبب  
 الارث الزوجية والتكاح وهي بعد الموت كانت موجبة للارث  
 فينبغي ان يكون موجبة للترد بوجوب الارث والترد ايضا والزوجية ضعيف  
 لا بوجوب الارث ونحو ان يحمل كلام الشارح على هذا المعنى **قول** بقدر  
 حقوقهم اي يعتبر فيه نسبة هذا تفسير صحيح بيانه ان من كان للنصيب في  
 الاصل نسبة الى نصيب خسران كان نصيبه ضعيف نصيب الآخر ونصفه  
 او ثلثه ففي الترد ايضا باخذون بهذه النسبة وقد فسر بعض الشرح هذه  
 النسبة وقيل اي يعطى لصاحب الثلثة في الاصل اذا اجتمع مع سائر اصحاب  
 الفروض وزاد عن فروضهم شيئا فبما اخذ صاحب الثلث من التزايد قد  
 نسبة نصيب مجموع الفروض لثلث التزايد مثل اذا اجتمع مع الفاضل  
 المسئلة من ستة اثنان لصاحب الثلث واحد لصاحب السدس صاحب الثلث  
 ثلثة وتصب صاحب الثلث من الثلثة الثلثان وموارثان من التزايد

وموارثا ثلثة نصيب اثنان ونصف ثلث الثلثة وبلغت كلامهم بغيرهم  
 ان يكون نصيب واحد وموارثا ثلث ما يقسم بالترد ثم بعد ما دل قول المصنف  
 حقوقهم الى قوله على نسبة حقوقهم قال وانما لم يقل على قدر حقوقهم لان الميراث  
 منه المساواة بين المعطى اولا والمعطى ثانيا وليس كذلك فان ما يعطى  
 ثانيا اقل مما يعطى اولا وهذا كمال وفيه ايضا نظر فان ما يعطى ثانيا قد يكون  
 اقل مما يعطى اولا كما اذا خلف الميت اختا لابوين واختا لام وقد يكون  
 مساويا كما اذا خلف اختين لام وابا وقد يكونا اكثر كما اذا خلف اختا  
 لام وحده فلا يتعين ان ما يعطى ثانيا اقل مما يعطى اولا كما لا يخفى **قول**  
 اي عند عدم هؤلاء المذكورين ذوى الارحام بقرينة انه ذكر في ذوى الارحام  
 عند عدم ذوى الفروض النسبة في كل الحق يعتبر عدم القرينة ان يقع  
 عليه فيكون المراد هؤلاء في هذه المرتبة ذوى الارحام فلا يرد على  
 الشارح ما اوردته بعض الشارحين في حواشي كتابه وقال من قال عند عدم  
 هؤلاء المذكورين سدا في جميع الميراث يؤول الى المولات ان لم يوجد احد  
 الزوجين فكانه خاف عن دخول الزوجين في المذكورين على انه على تقدير ان  
 لا يجعل هؤلاء المذكورين اشارة الى خصوص ذوى الارحام وتجهل



للتزوجين ايضا يمكن توجيه كلام الشارع بان مراده من التقيد بان  
لم يوجد احد الزوجين بعد دلالة عدم وجود المذکورين على عدمهما ايضا  
تمهيدا لبيان شق الاثر اعني الابداء بالبقاء في فرضي احدهما على تقدير  
وجوده وكان تقدير الكلام بعد بيان الابداء في جميع الميراث على المولا  
هذا ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد يبدية آه فقال ومولى المولا  
للمولى معان متعددة بحسب اللغة والمناسبت معانيه في هذه العبارة وفي  
مولى العتاقة بمعنى يعبر عنه بالفارسية بخداوند وسائر المعان من الميراث  
والنكاح والسيد والعبد وغيره لا بنا على الجمل عليها لم يفسر الشارع مولى المولا  
بقوله شخص آخره يوم بان مولى المولات الذي ذكر في الورثة بهذا  
المعنى مع انه ليس كذلك بحد ذاته هذا الوهم ببيان الوارث من المتقاربات  
وبيان انه ايضا يسمى مولى المولات ولو صرح بان مولى المولات المذكورين  
المتن بهذا المعنى لكان اولى لكنه اخذ على دلالة الكلام على ما هو المراد  
في هذا المقام **قول** مجهول النسب هم لا يشترطوا في جهوية النسب ويقولون  
عقد المولات من معروف النسب ايضا صحيح لكن الوراثة في مجهول النسب  
اظهر وهذا القيد نظير قيد الاسلام على يده حيث قيل ان ذكره على سبيل

العادة عند بعض بشرط كونه مجهول النسب وقد بشرط آخر مثل  
ان لا يكون عربيا وان لا يكون له قريبا وعشيرة ولا يجوز لمن عقل عنه  
لبست المال او مولى مولات آخر وقد قيل ان اشتراط عدم العوبة  
لان في العرب قبائل كثيرة فيكون لهم المورثة النسبية وعدم القارة  
والعشيرة معلوم من الترتيب فلا حاجة الى اشتراطه ثم جمهور النسب  
قد يفسر على الايقون نسب البلد الذي هو فيه وعند اكثر من مولا لا يعرف  
نسبه في موطنه الذي فيه والظاهر من هذا ان البلد ان لا يعرف نسبهم  
ان يكون من قبيل مجهول النسب وهو خلاف الظاهر **قول** ثم المولا  
بالنسب على الغير الظاهر انه في مقابلة المقرلة بالنسب على ان يشمل  
ما اذا اقر بالنسب على نفسه ويستلزم ثبوت النسب على الغير ايضا كما اذا  
اقر شخص بانه ابنة فانه ينسب بنسبه على اب المقرلانه حبه واذا اقر  
المقرلة بالنسب على الغير هذه الصورة لما ذكرنا لا يكون قوله بحيث  
لم يثبت باقراره نسب من ذلك الغير احرازه عن هذه الصورة بل لا  
ان يقال انه احرازه اذا شهدت به واحد مع الاقرار فانه يثبت  
نسبه على الغير باقراره ويكون المقرلة في هذه الصورة واثبات حقيقة



**قوله** الاقرار بنسبة من المقر آه الاقرار بالاخوة ليس اقرار بالنسبة من  
 المقر وان كان اقرار بنسبة له الى المقر لان النسبة لا يكون الا باعتبار  
 الولاية فان المتبادر من قوله المقر بالنسبة الغير ان لا يكون مقررا  
 بالنسبة الغير ان لا يكون مقررا بالنسبة نفقا فان النسبة الاخوة ليست  
**قوله** الثاني ان يكون ذلك الاقرار الى قوله كما اذا لم يصدق ابوه في هذا النسب  
 هذا الكلام يشعر بان قيد كذا لم يثبت الى اقراره عما اذا صدق ابوه  
 في هذا النسب لا يناسب هذا الاقرار فانه اذا صدق ابوه فثبت  
 النسب بتصدق الاب لا باقرار المقر وعلمنا ان قوله بعد هذا  
 اذا صدق ابوه في ذلك النسب باقراره على الوجه نسب ابيه ايضا  
 وكذا في قوله وصدق جده آه نظرا لان النسب الصورة يثبت بتصدق  
 الاب والجد لا باقراره لكن اقراره بالنسبة آه يعلم من هذا الكلام  
 ان الاقرار المذكور بالنسبة من اقرار بالنسبة المقريل اقرار بالنسبة  
 الغير كما ذكرنا **قوله** اذا لم يكن له وارث معروف الى من باء فذا ما اخذه المقر  
 من جميع التركة او بغيره من احد التزوجين على قبل ما مر في سائر المراتب  
 وقد غنى بيان الترتيب بغير مراتب الارث في عبارة المصنف عن التعرض

20  
 التعرض لهذا الشرط لكن الشارع تعرض له تعرضا بالمقصود  
**قوله** ثم يثبت المال لما كان هذه المرتبة آخر المراتب لم يكن  
 مرتبة اخرى مسبوقة بها غير الاسلوب ولم يذكر هذا لعدم  
 شئ يصح القول بالابتداء بالنسبة اليه ثم وضع المال في بيت  
 المال واخذ الموصي له بجميع المال بطريق الارث على ما صرح به الشارع  
 حيث قال وليس كذلك بطريق الارث فيجبر في الكلام عن ظاهر  
 الموصي لدخولها في صفة قوله فيبدأ باصحاب الغرائض وقد ذكرنا  
 ما هو المراد في توجيه هذا سابق فلا يفيد **قوله** بناء على انه اخوة  
 هذا قيد للمنع **قوله** الا يرى ان الذي آه هذا الوجه وكذا النسبة  
 بين المذكور والناثي لب او اجبين قطعين على المدعى عن قبل القنا  
 المفيدة للنظر فلا يطرأ القدر فيها كما ان تعدد وجه الوضعية مال الذي  
 مال المسلم يمنع عدم التسوية في الميراث بين الذكر والناث  
 مستند الى وادام والمعنى والمعتقة وكذا الوجه الذي  
 في بعض الشروح من انه يعطى من ذلك المال لمن ولد بعد موته  
 صاحبه لا يتقل نهيبين كما موجودا عند من من يوضع



في بيت المال ثم مات الى ورثته ولو كان الوقف فيه بطريق الارث  
لما كان الامر كذلك فانه ايضا لا يوجب القطع بالمدعى لتجوز تحقيق بعض  
ما يمنع الحرم بعدم الارث من الاحتمالات التي يظهر للمتناهمل والله اعلم  
**قوله** في مواقع الارث آه كانه اراد بالمانع من الارث صفة توجد  
في شخص يكون مانعة عن ارثه لولا تلك الصفة فبذلك كان وارثا ولهذا  
لم يعد معه الموت وسائر ما لا يحكم بالارث معها من الموانع لانها ليست  
صفات الوارث وعلى هذا لا يكون بنوة الموت من جملة الموانع لانه  
ليس صفة في الوارث ولا يبعد ان يجعل هذا مدار الفرق بين المحرم  
والحر ومما الفرق بين ما يفوت به اهلية الارث وبين ما يفوت  
الارث وجعل الاول مانعا دون الثاني فغيره ولا يظهر التمييز بين  
المانع وغير المانع اذ ما هو يفوت لاهلية الارث مفوت للارث  
ايضا وبالعكس فلا يظهر الفرق ولا يمتاز احدهما عن الآخر امتيازاً  
ظاهر **قوله** اربعة اة المانع بالمعنى الذي ذكر اربعة لكن قد يطلق المانع  
بمعنى آخر على غيرهما وبهذا المعنى قال الشافعي في آخر المبحث ولم يتوض  
الشيخ معناهما تارة الموت وان كان مانعاً على الاصح لذكره

في آخر الكتاب واذا كان كذلك فلا وجه للمانع عليه بانه قد اخطأ  
في زعمه انه من الموانع وفي اعتذاره بانه ذكر في آخر الكتاب لانه  
لم يفسر على عدم ذكره من قبل صرح بكثرة في الاربعة **قوله** الاربعة الاولى  
آه ذكر في وجه الضبط ان المانع اما ان يقبل الزوال والاول والثاني هو  
الثاني والاول ان لا يكون زواله ممكن من قبل موصوفه بـ **قوله** الاول  
هو الاول والثاني اما ان لا يحتاج في ازالته الى حركة وانتقال او غير ذلك  
والاول هو الثالث والثاني هو الرابع بمكان قبل ولا احد ان يقول  
القسم والسرقة بالتواضع والخارج من الضبط ان يقبل الزوال والاول  
يكون زواله ممكن من قبل الموصوفه قبله ان يكون جميع انواع الرقا  
كذلك مع ان للكاتب من حيث انه مكاتب بل بعد حصار مكاتبه يمكن  
زواله من قبله ولا ينفذ كون زوال المانع قبل الكفاية خبر ممكن من  
قضاء **قوله** او ناقصا كما مكاتب آه المكاتب لا يقدر المالك على التصرف  
فيه وفي مكاتبه وقد نعلق امر يقرب من العتق وحصله التمكن من  
ازالة رقبته بغير اختيار المالك والمدير وام الولد يتمكن المالك من  
التصرف فيهما وفي مكاتبتهما ولا يقدر ان على ازالته الرقبته قال القائل



روح المكاتب كما ملأ ملكة ناقصا وفي المدير المستولدة بالعكس  
الآن مجرد عبارة واعتبار لا يقال يجوز اخفاق المكاتب في الكفارة دون  
المدير وام الولد فيكون رقه كما ملأ دون رقهها والملك بالعكس هذا  
ظاهر لاننا نقول يجوز ادائه في الكفارة لاجل انه لما كان غنقه مشروطا  
باداء عوض فغنقه في الكفارة لا ينافي في الغرض من الكتابة لان العوض  
حاصل مع سقوط العوض بخلاف التدبير والتمثيل اذ فانه يتعلق بينهما  
حق او وجب العوض فوات الغرض من ذلك لغيره فوجب ثواب غنقها  
فلا يورث في الكفارة واحاقوله دم المكاتب عبيدا يورثه رهم فلا يورث  
الحكم يكون رقه كما ملأ **قوله** ان جميع ما في يده من المال فهو لمولاه فلو  
ورثنا من اقربائه لوقع الملك بيده آه اراد انه بالفعل لمولاه فيكون  
ما في يده له ومن جملته ما باء خذه بالارث واداء مال الكتابة وعتقه  
بعد الاداء احتمال لا بد من وقوع الواقعة بالفعل فقتضى الى الواقع يلزم  
توريث الاجنبي ولا بد من احتمال غنقه وان كان احتمال اراجيا قويا  
وبعد ما كان مراد ان روح هذا المعنى لا يورثه ما قبل ان فاني يورثه ليس  
للمول ولذا يغرم اذا التفتة فان تغريم المولى على تغريم المولى لانه وسيله

الى تحصيل مقصوده الذي قد ألزم المولى نفسه بتكليفه من تحصيل  
لا يقال بهذا يقتضي ان لا يصح دفع الزكوة الى المكاتب اذ كان سيده  
غنيا وايضا نقول لما جاز دفع الزكوة ليتوصل به الى تحصيل مقصوده  
فينبغي ان يرث ايضا لهذا لاننا نقول لما جعل مال الكتابة اخذ  
مصارف الزكوة فلو لم يورث مال الكتابة واخذ السيد بعجزه  
لا يلزم خلاف المشروع بخلاف الميراث فانه لو عجز واخذ السيد يلزم  
خلاف الاجماع وهو توريث الاجنبي فلا يقال الميراث على الزكوة **قوله**  
يتعلق به وجوب القصاص والكفارة آه اراد من القتل الذي يتعلق  
وجوب القصاص القتل عمدا مع شرايط مخصوصه ومن القتل الذي  
يتعلق به وجوب الكفارة القتل الخطا وشبهه عند فكاكه قال المانع  
من الارث القتل عمدا بشرط العقل والبلوغ حقيقة القتل وعدم  
النماء وهل فان مع انتفاء الشرط لا يوجب القصاص وكذا سائر اقسام  
القتل من الخطا وشبهه العمدا مانع اذا كان القاتل عاقل بالغ وبعد ما  
كان المراد من القتل المذكور القتل عمدا او خطا وشبهه عمدا الذي  
من شأنه ان يتعلق به وجوب القصاص اذ الكفارة لا يبرئ النقض بقتل الآ



ابنة عمه كما سيذكره الشارح وكذا يقتل الابن اباه في دار الحرب لانه قتل  
 عمه بالشرايط المذكورة كذا لا يرد النقص بقرب بطن حامل القتل جيناً  
 ميتاً فانه يوجب حرمان الميراث مع ان هذا الضرب بالموجب للقتل لا يوجب  
 قصاص ولا كفارة لان الظاهر انه شبه عمه ومن شأن شبه العم ان يوجب  
 الكفارة لكن لم يحكم بوجوب الكفارة في الجنين خطأ بمنزلة قتل الجنين  
 عن قتله واصله وحاصل الكلام ان المراد بالقتل الموجب للقتل قصاص قتل  
 من الشرايط المذكورة وبالموجب للكفارة سائر اقسام القتل وفي النوع الثاني  
 المذكور العم او شبه العم متحقق فيوجبه الحرمان **قوله** واما خطأ كان رعى  
 آه الخطأ على نوعين لانه قد يكون في القصد وهو ان يرى الشخص معين  
 طنه صيداً فكان ذلك الشخص انساناً فوقع قصده خطأ وقد يكون  
 في العقل وهو ان يرى الى صيد فاصاب انساناً شخصته غير الشخص الذي  
 قصده والمثال المذكور في الشرح يجوز حمل على مثال النوع الاول بان يكون  
 معنى قوله قاصداً انساناً فكان الذي قصده انساناً فيكون مثالاً للنوع  
 الاول ويجوز حمل على مثال النوع الثاني وهو ظاهر **قوله** كما ذهب الشافعي  
 فان القتل موجب للحرمان عنده ما كان في جميع هذه الصور على

على الاظهر **قوله** واما اخراج المسبب لانه ليس بمقابل حقيقة قتل القتل  
 فعل تكل المحي فيورث في انهما في الروح بحري العادة والتسبب  
 بفعل في المحي لانه لم يوصل به بل فعل في غيره لكنه تعدى اثر فعل اليه  
 فالتسبب يقتل حقيقة هذا الكلام وفيه ان القتل زالة الحياة وزالة  
 الحياة ليست بفعل بل المحي نعم قد يكون هو سبباً عن فعل تكل المحي وهذه  
 المسببة ليست مطردة فانه قد يجعل القتل بمور ليس منها فعلاً  
 كحل المحي كما اذا قتل بالديار او السوا او بمنع الشرب والغدا  
 من غير ان يتعرض له بوجه من الوجوه فالنفس المذكور للقتل وبناء  
 عدم كون التسبب قتلًا عليه غير مستقيم **قوله** واما اخراج المسبب  
 ليس بمقابل حقيقة آه المسبب متعدياً في فعل ترتب عليه بنفس حكم  
 عليه باحكام القتل الخطأ عقوبة لما صدر عنه من التعدي في ذلك  
 الفعل وليس متعدياً بالقتل ولا الفعل ترتب عليه القتل جرمًا و  
 لا عالماً بان هذا الفعل ترتب عليه التلف فلذا لم يتعلق به حرمان  
 الميراث والكفارة **قوله** اذ ربما كان الحافز ميتاً ولا ينقص هذا بان  
 يامى قد عوت قبل وصول مرثيته الى المقتول وهو يجعل قاتلاً لان المراد



في مادة النقص قد فعل فعلا ترتب عليه القتل لما به عامداله يقتضف  
بالقائليته حين الرمي بخلاف الخافقانه لا يتصف حين الحفر **قوله** وفعلها ما  
لا يصلح ان يوصف باخطر فعل الخلف من حيث انه مخفي لا يصلح لان يوصف  
باخطر فعوله عن امتي الخطاء والنسيان قاذوا كان فعلهم مع عدم اتصافه  
بالخطو به موجب الحرمان فلم لا يكون فعلها ايضا موجب الحرمان كما هو مذهب  
الاشاعرة وكان الوجه الثاني اوجه **قوله** وكذا اثبت عندنا حق الزوجين  
في القصاص اكد الدية والقصاص مشتركان في انهما يجان بعد موت الميراث  
وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا غير مختص بالدية اللازمة بدرا قبل الخطاء  
بل لو انقلب القصاص مالا يجري فيه ذلك فمن فرق الدية والقصاص قال  
والدية تجزى حق الميت ابتداء حتى يقتض منها ديونه وينفذ وصاياه ثم  
ثبتت للورثة بطريق الخرافة والوراثه عنه والقصاص بغير الورثة ابتداء  
لا بطريق الخرافة والوراثه ثم قال وهذا اظهر ما في قوله من قال الشك ان  
القصاص حق الميت وما في الاستدلال بقوله من ترك مالا او قضا  
فلورثته فان حق القصاص لما كان بثبوته بعد موته لم يكن تركه والى هذا  
كلامه لم يسكت مسكت الصواب وكيف لا يكون المقصود من حق الميت

اولا مع انه لو غنى المقتول عن موجب الدية بغير عقوه ولا شيء للورثة  
ولو قتل للورثة ابتداء لم يبرح عقوه والتعليل بثبوته بعد الموت لا يند  
فان الدية ايضا تجب بعد الموت كما صرح به مع انه سلم انه حق للميت  
يقتض منها ديونه وينفذ وصاياه وبطل القصاص ايضا كذا في  
الفرق الموجب للحكم بكون الدية للميت ابتداء ثم للورثة وعدم كون  
القصاص كذلك فظهر ان كلام الشافعي حيا واخر ارض الفارقا على  
قوله ان القصاص حق الميت وعلى استدلاله غير وار وقطع ايضا ان  
تبدل التركة في اول الكتاب حيث قال المصنف بتكرار الميت  
بالمال غير مستحسن مع كون بدل القصاص ايضا متعلق بالحقوق  
فان بدل القصاص ليس مال الميت وان لم يكن تركه الميت ايضا على  
قوله لكنه في الواقع تركه باختياره ان الحق القصاص تركه قوله في  
الوصية فان حق الموصي اشارة الى بيان الفرق بين التكاليف  
وعقد الوصية فان سبيته التكاليف الاستحقاق لا يختصم الى القبول  
بخلاف سبيته عقد الوصية فانها تختصم الى القبول وبجود الوصية  
غير كاف فلا يغاير الاستحقاقية بالتكاليف على الاستحقاقية بالوصية



قوله واختلاف الدينين الدين وضع آلهي سابقا لا والى الباب  
باختيارهم لمحمود الى الجز بالذات ويطلق عليه الملة من حيث اجتماع  
الناس عليه وبعض الكفار الذين ليسوا من ارباب الملل والاديان  
يجري فيهم هذا الحكم فادراجهم فيه باعتبار التغليب سميت بالميلين  
دينا واطلق الدين لا بالمعنى المذكور بل المراد منه معنى يجوز استعماله في قول  
الكفار على طريق قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ومن بدل قوله واختلاف الدينين  
بقوله واختلاف الملتين اجعل الملة اعم من الدين وقال اليهود و  
النصارى مع اختلاف دينهما جميعها ملة واحدة وهذا نزاع لغوي  
مبنى على تفسير الملة والدين والامر فيه سهل **قوله** واما ان المسلم يرد  
عندنا من المرتد آه اذا كان ارث المسلم من المرتد مستندا الى حاله الاسلام  
فكانه ليس بنا اختلاف دين واحادهم ارث المرتد من المسلم فعناه  
اختلاف الدين واطلاق اختلاف الدين مع انه لا دين للمرتد بطريق  
المساحة وهذا سهل ومن بدل اختلاف الدينين باختلاف الملتين  
قال ولم نقل واختلافهما ملة لان المسلم يرد من المرتد مع اختلافهما  
ملة اذ لا ملة للمرتد فالمراد باختلاف الملتين لا باختلافهما ملة والوقت

والوقت دقيق هذا كلامه ومع التاء ويل الذي ذكره الشارح  
لا حاجة الى هذا التكليف ثم ليست شعربا لفرق بين العبارتين و  
كانه ظن ان اختلافهما ملة لا يقتضيه ان يكون الكل منهما ملة والظاهر  
انه ليس كذلك بل هذه العبارة ايضا يقتضيه تحقق الملة لكل منهما فان ملة  
في هذه العبارة تختص عن نسبة الاختلاف الى الصفة المضافة اليه واليمين  
النسبة في الاضافة يكون مضافا اليه في المعنى فيكون تفسير الكلام  
اختلاف ملتهما ولا شك ان هذا المعنى يقتضيه تحقق الملة لكل منهما  
كما يقتضيه العبارة الاولى ويجوز ذكر الملة مقترنا لا يفيد **قوله** والوجه  
على قولهما ان الجميع ورثة ان المرتد آه حكم المرتد على قولنا ان حكم المرتد  
على قولهما ولم يتعوض الشارح حكمهما على قوله احتما داخلا واما الدليل  
الذي ذكره على قولهما في المرتد ايضا على قولنا ان حكم المرتد في المرتد  
ان قوله في المرتد كقولهما في المرتد وقولنا ان ارث المسلم المرتد  
مستندا الى حاله الاسلام معناه فصيحة تطبق على قولنا ان حكم المرتد في المرتد  
وعلم قولهما ايضا ويكون قوله ولذلك قال ابو جهم انه بيان لهذا المعنى  
**قوله** اختلاف الدينين اما حقيقة مجرد اختلاف الدارين حقيقة من غير



الاختلاف حكما لا يمنع الارث كما لو مات مسلم في دار الاسلام وله ورثة  
في دار الحرب واختلاف حكم يمنع الارث وان لم يوجد اختلاف الدار حقيقة  
كالمستأمن والذمي لا يرث احدهما الآخر وان كانا في دار الاسلام لا يرث  
دارهما حكما لا يتعال خبر بيان في اربها المختلفين يرث احدهما الآخر  
والمانع هناك الاختلاف حقيقة فقط لا حكما لاننا نقول يوجد صفا الاختلاف  
حقيقة وحكما ايضا فانما لو وقع في دار الاسلام او دار كون ومثلا  
احدهما لا يرث الآخر لكونهما مختلفي الدار حكما ويجزكون كل منهما في داره  
وموته فيه لا يوجب اخصار الاختلاف في الاختلاف حقيقة او يتحقق  
الاختلاف حكما ايضا كما بينا واذ كان كذلك فالاختلاف حقيقة يدور  
الاختلاف الحكمي غير موثر فلا وجه يجعله متعابله ولا يبعد ان يتعار  
في توجيه كلام المصنف ان الاختلاف المانع عن الارث في الاصل حقيقة  
فان هذا الاختلاف انما هو يكون دارية احدهما دار الاسلام ودار  
الآخر الكفر ويكون دار احدهما دار امن ودار الكفر مستقلة بملكه  
ومنفعة ودار الآخر دار اخرى من هذا القبيل ولا شك ان هذا الاختلاف  
اختلاف حقيقي مانع من الارث وقد يكون شخصا من شأن احدهما ان

ان يكون في دار الحرب كالمستأمن ومن شأن الآخر ان يكون  
في دار الاسلام كالذمي وهما يكونان معاني دار واحدة فالاختلاف  
بينهما اختلاف حكم وهذا ايضا مانع من الارث ولا شك ان من شأن  
منع الاختلاف الحكمي ايضا الاختلاف الحقيقي حتى لو لم يعتبر مانعة  
الاختلاف الحقيقي لم يكن الاختلاف الحكمي ايضا مانعا غاية عاني  
الباب ان مادة يوجد الاختلاف الحقيقي الذي هو المانع الاصل  
يوجد الاختلاف الحكمي فهذا الاعتبار قال المصنف اختلاف اها حقيقة  
الذي هو الاصل والمنشأ في المانعة وان لم يتفك عن الاختلاف  
الحكمي وان لم يوجد الاختلاف حقيقة فالاختلاف الحكمي مانع ايضا  
**قوله** ويحتاج الي ان يجاب آه او وجه الجواب بان معناه ان  
المراد من اختلاف الدارين حقيقة دار الاسلام ودار الكفر فان  
هذا الاختلاف اختلاف حقيقة والاختلاف بين دار الكفر وبين  
قبيل هذا الاختلاف الذي هو الحقيقي بل حكم حكم هذا الاختلاف  
في كونه مانعا من الارث والمراد من قوله الكفر ملة واحدة في متعابله  
الاسلام كما ان الاسلام ملة واحدة لا يرد عليه ما اوردوه



**قوله** لا يقتضي آه بعد ما جعل الاختلاف حقيقة باختلاف دار السلام  
 ودار الكفر مطلقا لا يكون اختلاف ديار الكفر واختلاف دار السلام  
 المحققين فوجب مدخل في الحكم ولا مشاحة فيه **قوله** وان كان الاوسيلة  
 آه لو قال المتأمنين لا يختص اتحاد دارهما بكونهما في دار السلام  
 مع انه يحتمل ان يكونا في دار السلام ومن غير ما من بلاد الحرب سواء  
 كان بلدة احد ما او غير ما ايضا قلنا جل جواز هذه الاحتمالات ترك  
 الاولى **قوله** اشارة الى انه يمكن جعله مثالا آه بعد ما عطف على المتأمنين  
 الذي هو مثال للاختلاف الحكمي بتعيين جعله مثالا للبيئة ولا يصح عطفه  
 على المثال السابق على قوله او حكما تكليف يمكن جعله مثالا للاختلافين  
 وكأنه رحمه الله تعالى اراد ان يصلح في هذه ان يكون مثالا للاختلافين  
 وان لم يصلح في تلك العبارة لان يجعل مثالا لها بل هو مثال للمثاني البيئة  
 ويكتفي في ترك الاول بمراد الاشارة الى المصلحة البيئة الاولى ولا يلزم  
 الاشارة الى المصلحة البيئة الاختلافية اكتفينا بذكر الاقضية  
 المستلزم كل منهما لاختلاف وان كان على تقدير الاختلاف الحكمي يحتمل  
 ان لا يكونا في دار ما بل في واحد من دارهما او غير دارهما ايضا كما

كما ذكرنا **قوله** لا تقطع العصمة فيما بينهم لو حمل الامر على معنى التو  
 يكون قيد آخر معتبر في سلب خلاف الدار لاعتناء الاختلاف بالمنفعة  
 والملك مع الحاجة الى التغير والتبديل فقول من قال والدأ  
 انما تختلف بانقطاع العصمة فيما بينهما لاختلاف المنفعة والملك  
 والاخذ عن التبديل بان التعليق بعلة خاصة بوجد المعلول  
 بدونها فيخرج خلاف التعليق بعلة خاصة بوجد بدون المعلول فافهم  
 هذا الكلام **قوله** وانقطعت العصمة آه سور هذا الكلام حيث  
 قال رحمه الله وانقطعت ويدل على ما ذكرنا من ان اللام في  
 الانقطاع ليس للتعليق **قوله** وليس خلافا لدارين بما في آه هذا  
 هو المواقف للذهب الشافعي كما هو المذكور في الكتب الفقهية  
 على مذهبه ومن نقل خلاف ذلك معترض على الشافعي حدير  
 بان يقال في حق الخطي والله اعلم **قوله** ولم يتعرض الشيخ بهن آه  
 كونه مانعا عن الارث بمعنى لا ينافي حصر المانع يمنع آخر في الاربع  
 كما ذكرنا قبل وكأنه اخذ عن انه لم يجعل خلافا في الموانع وارتاب  
 حصر الموانع في الاربع في هذا البحث واخرجه عنها غاية ما في الباب



انه لم يتعرض لوجه صحة الخبر من في الاربعه وكيف التوفيق بينه  
بين جعل جعل هذا ايضا من موانع الارث واما الارث فمقتضى  
ليس راجعاً عن الموانع المذكورة في الكتاب فلا حاجة الى جعل الموانع  
تحتها وفي بعض الشرح **قوله** **باب** **معركة الغزو**  
**ومقتضىها** لما ذكر قبل هذا انه يبدأ في القسمة بأصحب الغرض وهم  
الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى اراد ان يبين تلك الغرض  
والغرض والغرض معنى واحد فقال الغرض المقدرة وكأنه  
قصد المعنى العمدي اي الغرض المقدرة المعهودة سابقاً  
التقدير وان كان ما ذكره في لفظ الغرض لكن اعاد لفظ المقدرة  
قصد الى تعلق في كتاب الله تعالى به ثم وصف السهام بالمعينة  
الى ان المراد بالغرض ليس مطلق السهام وهذا الجواب بيان معنى الغرض  
ثم اورد لفظ المذكور واثارة الى معنى المقدرة التي هي بمعنى المبينة  
فان التقدير قد جاء بمعنى التبيين وبمعنى التعيين المعينة بالمذكورة  
ولا يخفى ان تفسير كلام المصنف مما قبل الغرض اما مقدرة كسهم أصحب  
الغرض او غير مقدرة كسهم العصيات وذوي الارحام والمقدرة

والمقدرة اما مقدرة في كتاب الله تعالى وهي الغرض الستة المذكورة  
او مقدرة بالاجماع كالسبع التسع واللاحة اذن عن هذا النوع من  
الغرض المقدرة قال الغرض المقدرة آه فان تفسير كلام المصنف بهذا  
المعنى مما لا يخفى بعده على العارف لسوق كلام المصنف سابقاً  
يبحث لا يحتاج الى بيان واليه الموفق **قوله** في باب الميراث ذكر هذا  
العقيد لان معنى الغرض السهام مع هذا العقيد فلو بيان للواقع لا  
للاحة اذن عن سائر السهام المعينة في كتاب الله تعالى فانها ليست  
الميراث فان هذا مما لا حاجة اليه وبعد ما جعل اللام في الغرض المقدرة  
للعهد ليكون ان الغرض المذكورة في كتاب الله تعالى المعهودة سابقاً  
لا يتوهم اختصار مطلق الغرض في الستة كيف وقد اضاف ان  
هناك لفظاً او ستة رسوله والاجماع **قوله** النصف وهو فرض خمس  
مع عدم الولد وولد الابن وبنات الصلب المفردة وبنات الابن المنفردة  
والاقت من الابوين او من الابن المنفردتين وابتداء بالنصف  
لانه فرض يخرج من اول عدد ثم ذكر بعده من توهم ونصف ونصف  
ولم يورد بطريق التضعيف بان يقول الثمن وضعفه وضعفه



لان حزن الثمن اخرج الخراج فلاننا سبقت به في الذكر لانه وليس الا سبقت  
واحد ملاما تمام بالبحث عنه ليس مثل سائر القروض والنزع فرض اثنين  
النزوح مع الولد او ولد الابن **قوله** الثلثان ابتداء من النوع الثامن  
القروض بالثلاث لانه يرد ان يرتب فسمته عليه طريق التخصيص على  
طريقة ما ذكر في النوع الاول والثاني مستحقة اكثر من سبقت الثلث في سبقت  
عليه وحجبه سابعاً على مخرج السدس فلان الاول تقديم عليه ايضا وهو فرض اربعة  
بنت الصلب فصاعد او بنت الابن فصاعدا والاختين من الابوين او  
من الاب فصاعدا والثالث فرض ثلثة للام اذا لم يكن للبيت ولد اولاد  
ابن ولا اثنتان من الاخوة والاخوات ولا اثنين فصاعدا من اولاد الام  
وقد يفرض للجد مع الاخوة والاخوان والسدس فرض سبعة الاب اذا كان  
للبيت ولد او ولد ابن والجد كذلك الام اذا كان للبيت ولد او ولد ابن  
او اثنتان من الاخوة والاخوات والجد وبنت الابن ابنت الصلب **قوله**  
والاخت من الاب مع الاخت من الابن الواحدة والواحدة اولاد  
الام **قوله** سواء علم آه لما ذكر ان القروض المذكورة في مواضع من  
كتاب الله تعالى صار محل ان يظن ان سبقت اصحاب السهام المذكورة علم

وعلم بنص الكتاب قد دفع هذا بقوله سواء علم آه وقد ذكر قبل هذا التفصيل  
بالبیان ما ثبت وارثه الورثة **قوله** قدم الاب على الجد تقدم الاب على  
الجد في الثروة والارث واضح وتقديم علمه في الذكر معلوم سبقت  
الى بيان وكذا تقديم الجد على الام نعم تقديم الام على الزوج يحتاج  
الى بيان وجه وهو ما ذكره رحمه الله **قوله** لاننا اصل الولاد لا يقال  
لا يحسن هذا التعليل لان البنت لا يلزم ان يكون بنتها ولان موجب  
ان يقدم الزوج في الذكور لاننا نقول بكونها اصل الولاد ومن  
شأنها ان تتولد منها البنت يكفي في تقدمها على البنت لا يلزم  
ان يكون البنت بنتها وكون الدليل المذكور موجبا لتقديم الزوجة  
على البنت لم يوجب التقديم الزوج على الاب كما لا يخفى **قوله** لا يقال تقدم  
الاب آه لا يخفى ان تقدم الاب مع رعاية المناسبة بينه وبين الام يقتضي  
تقديم الام ايضا وعدم جريان وجه تقدم الاب في الام لا بوجوب ترك  
تملك المناسبة ما لم يكن مع غيرها فلا يكون ايراد هذا الاعتراض غير موجب  
كما ذكرنا بعض الشروح بل يكون له وجه وبيان المانع عن تقدم الام  
بندفع الاعتراض بل نقول راعي المناسبة بين الاب والام حيث قدم



الاب على الجب واللام على الجدة غايته انه لم يقدم اللام على الاخوات لما ذكره  
**قوله** معرفة نصيب الاخوات من وجه آه كان مراده ان الاخوات اذا كانت  
 فوق واحدة فان كانت من غير اللام باخذن الثلثين وليس للام السدس  
 وان كانت لام باخذن الثلث وليس للام ايضا الا السدس ان كانت  
 واحدة من اللام وواحدة من اللام باخذن ايضا الثلثين فينقص من  
 اللام السدس وان لم يكن فوق واحدة ياخذ اللام الثلث ولو اجتمعت  
 مع الاب ايضا اللام عن السدس وبها فذلك السدس للاب فيوقف  
 نصيب اللام على معرفة نصيب الاخوات بالوجه الذي ذكرنا وما تقدم يكون  
 الاخوات تجوز فيوقف على معرفة نصيبهم على تقدير عدم الجب وذلك بان يوقف  
 ان نصيبهن على تقدير الارث اما الثلث او الثلثان وذلك على تقدير  
 وهذا معنى قوله من وجه آه مل **قوله** وفسر بالبدل لا بدخل في نسبتها آه  
 لا يقال الجدة الصحيحة اذا دخل في نسبتها جد فاسد من جهة اخرى كما ام  
 اب هي ام اب اللام يخرج عن هذا التعريف فالاولي ان يقال هي التي يجب  
 ان يدخل في نسبتها جد فاسد لاننا نقول مثل هذه الجدة لها جهتان  
 جهة الفاسد وجهة الصحيحة في جهة انها صحيحة لا بدخل في نسبتها جد فاسد

هي فاسدة فلا نقض **قوله** اما الاب فله احوال ثلث آه الكلام في بيان  
 مستحق الغايب لكن لما اخرج الكلام الى احوال المستحقين ذكرنا بالمتكسبة  
 ساير احوالهم وان كان عصوبة استنادا **قوله** الفرض المطلق آه  
 او ردف الفرض لفظ المطلق وفي التعصيب لفظ المحض اجماع الى ان الفرض  
 مقدم كانه مقيد والتعصيب ليس بهذه المثابة والفرض ليس بمعنى السهم  
 المقدر فان السهم ليس حال الاب بل حاله الاخذ بالفرض فيكون  
 الفرض بمعنى المقدراي الاخذ بالفرض كما ان التعصيب معناه الاخذ  
 بالعصوبة **قوله** وذلك مع الابن آه المثار اليه بذلك الاخذ بالفرض لا  
 المغوض وفي قسمه الفرض والتعصيب الاخذ بالفرض والعصوبة معا  
 وفي الآخر اعني قوله والتعصيب المحض عند عدم آه وان لم يورد المصنف  
 وذلك تعيينا في العبارة لكن الشارح قدرة تطبيق هذا الشق  
 على قريته فانك رايت في جميع الاحتمالات الاحوال الثلث اعني  
 الفرض المطلق والفرض مع التعصيب والتعصيب المحض وهي من جهة  
 كونها مذكورة في الكلام صح الاشارة اليها وبما ذكرنا يظهر **قوله**  
 من قال ثم لما كان ما استحق في الاولين معينين والسادس



والثالثة غير معين وهو التعقيب الاصل في المثار اليه ان يكون معيناً  
ذكر فيها اسم المشارة دون الثالثة ومن لم يتنبه لذلك زاد من عند  
نفسه عبارة وذكر فان قوله هذا فاسد من وجوه احدها ما ان سخره  
في الحالة الثالثة وهي الحالة الغرض والتعقيب ليس معيناً بل يعقد هو  
ما يادفذه بالغرض معين ويجرد تعيين البعض لا يوجب تعيين الكل ثانياً  
ان المثار اليه الاولين ليس سدس بل المثار اليه حالان اعني حالة  
الاخذ بالغرض فقط وحالة الاخذ بالغرض والتعقيب لثما ان المشارة  
في جميع الاقسام الى معين وهو احد الحالات المذكورة وهي معينة  
ان ما تنبيه القائل له ليس موافقاً للواقع فكيف تنبيه المثار مع  
ولذلك زاد لفظ ذلك لا محذور في ذلك **قوله** وذلك مع الابنة وابنة  
الابن لا يقال اذا اجتمع مع الابن البنات فليس بالابن السادس والتعقيب  
ومن هذا القبيل المسئلة المبترية لان المراد بالبنات البنات الواحدة  
قال هذا التخصيص بين البطلان والما قبل من ان المراد ان الغرض  
مع التعقيب يكون اذا اجتمع الاب مع البنات لا ان كل ما اجتمع مع يكون  
له كل ما فان هذا بين بطلاننا من الاول بل لاننا نقول الاب والابن

مع البنات مطلقاً سواء كانت واحدة او اكثر تحصل جهتان فرض  
وتعقيب لا يلزم من اجتماع الجهتين ان يادفذه بالفعل شيئا من جهة  
العصوبة ايضا فان معنى العصبة ان يادفذه المال كله حال الانفراد  
وحال الاجتماع يادفذهما البقرة الغرايض ولو لم يبع من الغرايض شيء  
فلا شيء للعصبة ففي صورة اجتماع الاب مع الام والبنات ينصف  
الاب بالعصوبة لكن لا ينبغي زايده عن الغرض حتى يادفذه ولا يلزم  
من ذلك ان لا يكون عصبة فمائل **قوله** والتعقيب المحض آه فان  
اجتمع مع اصحاب الغرض كان له الباقي كما علم من قولنا فان لم يكن  
له ولد الآتية والا كان له الجميع **قوله** وذلك لقوله تعالى الا والى الاستدلال  
بالاجماع ايضا كما ذكره المحقق في شرحه **قوله** والجد الصحيح هو الذي  
لا يدخل آه في بعض الشرح او تعريف الجد الصحيح في هذا المقام وكل ما  
حيث اورد مثال الجد الصحيح تعقب بغيره بقوله ويسقط الجد بالآه  
اي دل على انه مذکور آخر في ذلك المقام وكان اختلاف مقام مقام ياد  
التعريف بناء على اختلاف النسخين والبراه في كلا الموضعين تكمل  
وقرر خطأ من قلط النسخين والبراه علم ووجه كون الجد الذي يدخل



في نسبة ام فاسد ان النسب يعتبر من جهة الاباء فالنسب من  
جهة الامهات لم يعتبر فيكون الجد يثبت بواسطة الام فاسد و  
ايضا يعتبر نسبة من حيث كونه منثى داخل اذا انتسب من جهة  
الانثى حصل في نسبة الاصل نوع ضعف وقصور لانه يكون الذكر في  
الانثى في المنثى والاصلية فيصير هذه النسبة فاسدة **قوله** في  
ثبوت تلك الاحوال الثلث على جميع احكام الميراث على التقدير الثاني يكون  
**قوله** الآتي اربع مسائل مستتعة متصلا بدخول المستثنى في المستثنى منه و  
على تقدير الاول يكون منقطعاً لعدم دخول المسائل الاربع في الاحوال  
الثلث وتقييد الاحكام بالميراث لانه على تقدير عدم التقييد حكم الجد يمتنع  
لان حكم الجد ليس كالاب في سائر الاحكام غير المسائل الاربع ايضا و  
لا يرد انه يحكم خبر الولاء بالجد كالاب فان الاب يخرج ولده الى موطن  
دون الجد لان هذا من احكام الولاء الذي يكون سبباً في الميراث  
لا من احكام الميراث ثم استثناء المسائل من الاحكام لا يوجب  
معذرة اذ قد يطلق المسئلة على الحكم والحكم على المسئلة من جهة  
من المسئلة الحكم وعلى تقدير عدم الاطلاق فيجوز تقدير الكلام في

في المستثنى اي الآتي احكام اربع مسائل **قوله** واذا جعل المسئلة  
الثانية وهي ان الميراث اذا ترك احد الزوجين والابوين  
فان مسئلة ترك الزوج والابوين غير مسئلة ترك الزوج  
والابوين وتتم الكلام اليه وعندنا بياننا توجيه القول بالجنس  
والاربع ايضا بان الجنس فيها اذا كان الوارث الاب لان حصته  
الام يختلف في صورة اجتماع الزوج او الزوجة مع الابوين  
والاربع عند اجتماع الجد معها لانه لا يختلف حصته الام في الصورتين  
لانها تأخذ ببيت الاصل مع الجد كمن لم يكن لعدم اختلاف  
حصته الام اكثر دخل في عدم في تعدد الصورتين وكان الواقع  
التعدد وحكم الاربع بان الاول ان يقال الآتي خمس مسائل **قوله**  
لان الاب اصل في قرابة الجد يجوز ان يراد منه للجد قرابة وهو يكون  
منثى والاولاد في هذه القرابة الاب اصل لانه منثى بالذات  
والجد منثى بتبعاً فيكون فرعاً ولا يخفى انه اذا وجه الكلام على  
لا يرد الاستثناء المذكور لان قرابة اولاد الام غير قرابة الام  
قلما يتصور كون الام اصلاً في تلك القرابة وليعلم اذ من الاصل



في القراءة الوسطية في القراءة فلا يرد الا على **قول** وقد يدفع هذا  
 الدفع بالحقيقة تغيب الدليل ولكن توجيه الدفع بوجهين احدهما ان ليس  
 الدليل جردا لاصالة في القراءة بل يضم الى الاصل في القراءة العصبية  
 التي تترجح على عصبية اخرى بزيادة القرب فبعضوية الاب يترجح على  
 عصبية الجذ بزيادة قرب الاب وقد انضمت عصبية الاب الى الاصل  
 في القراءة الثاني ان العصبية التي يترجح على سائر القراءات بزيادة القرب  
 يضم الى الاصل في القراءة في تعليل تقديم الاب وفي الام لا يوجد تلك  
 العصبية فلا يرد الا على **قول** ولا يخفى ان الدفع المذكور في كل الاثر  
 تغيب الدليل **قول** وكانت الاخت لام آه اي ذكر من جنس التامس في  
 فصل الرابع مع انه خلاف الظاهر للعدول المذكور وما ذكره احوال  
 الاب لا من جهة الفرضية اعني حال تعصبيه في مقام ذكر الاب الذي  
 عدم اصحاب الفروض فليس ينظر لهذا وان لم يبعد الاعتذار عن ذكر  
 حال التعصيب هناك وثيان ما بين ذكر التامس في فصل الرابع وذكر  
 حال التعصيب بعض اصحاب الفروض عند ذكره كما استلزم **قول** وعليه  
 قراءة ابي وغيره من الصيغ انما هي الامران بعضهم واو يتعرف

الام وبعضهم بالتكبر ومع وجود القراءة اي حاجة الى الاجتماع  
 لكن لما ثبت تلك القراءة بالتواتر فالاعتقاد على الاجتماع ويدل  
 على ذلك قوله بعد ذكر الاجتماع ويدل عليه حيث جعل الاجتماع دليلا و  
 القراءة قرينة ولا يعلم ان سند الاجتماع هو تلك القراءة ولو تحقق ان  
 سند الاجتماع هو القراءة كما كان الاجتماع منقدا على ثبوت القراءة  
 فيكون القراءة ثابتة فيكفي في الاستدلال من غير حاجة الاجتماع  
 المستند اليه **قول** للثنتين فصاعدا القول مع فان كانوا اكثر من ذلك  
 كما ان مرتبة الاثنين بعد الواحد كذلك مرتبة عدد زائد على الاثنين  
 بعد مرتبة الاثنين ولجود هذا يصح ايراد القاء في قوله فصاعدا  
 ويظهر ان لا وجه لا يرد وما زاد بدل فصاعدا كيف وحال  
 ورأته الاثنين فقط غير حال ورأته ما فوق الاثنين فلا اجتماعا  
 فيما زاد الثلث ولا يخفى ان المتبادر من قولنا الاثنين وما زاد  
 شركا في الثلث ان الفريقين مجتمعان في وقت واحد وشركاء  
 في الثلث مع ان اجتماعهما غير متصور **قول** ولا يخفى عليك ان **القول**  
 آه مراد المص من قوله ذكرهم واثانهم في القصة والاستحقاق سواء



ولا يلزم من هذا الكلام ان لا يستلزم الاستواء في احد ما استواء  
 في الآخر فان هذا الكلام يفيد معنى مقصودا وان استلزم الاستواء  
 في الاستحقاق للاستواء في القسمة بالنسبة الى اولاد الادم دون العكس  
 فان الاستواء في الاستحقاق اعم لتحقيق في الواحد والمتعدد دون  
 الاستواء في القسمة فانه لا يتحقق الا في المتعدد **قوله** اجماعا لقولكم  
 قل لآله مراده ان منشاء الاجماع مجموع الآيات وقوله دم لا مجرد الآيات  
 وقد ذكر في الشرح في وجه دلالة الآية على انتفاء الوالد ايضا  
 وجوه ظاهرة الفاء لا يليق ذكرها ولا يبعد ان يقال انتفاء الوالد  
 يعلم من سياق الآية لا صريحا ولا من قوله ليس له ولد بل من تقدير  
 انتفاء الولد بقوله له وله اخت فان سياق هذا الكلام شروبا **اختصار**  
 الوارث في الاخت فانه لم يكن المراد اختصار الوارث وقصد احتمال  
 وجود وارث آخر لم يكن تخصيص التعرض بوجود الاخت وجه وكان  
 هذا من قبيل بان يقال ان السكوت في معرض البيان يفيد المحرم  
**قوله** ولكن ولد الابن داخل في الولد والجيد داخل في الوالد بقوله  
 لا يقال الاستدلال على الاول بقوله في بابي آدم وعلى الثاني بقوله

كما اخرج ابو بكر من اجنبه منظور لان الكلام في شمول الولد  
 والوالد لا في شمول الاب والابن والفرق واضح لانا نقول لا شك  
 في صدق الولد والوالد على الابن والابن على الابن ولد والاب والجد  
 فيصح اطلاقهما على ما يصح اطلاق الابن والاب عليه والمضاهية في ان  
 الواو في الاثنين لفظ الابن والاب لفظ الولد والوالد غير موجبه  
 كما لا يخفى **قوله** ثم استعبرت لقراءة آه فانه ادات كلاله اي ضعف  
 فاطلق عليه نفس الكلاله وكذلك اطلاق الكلاله بعد اطلاقها على التوابع  
 او مع قطع النظر عن هذا الاطلاق يطلق على المعنيين الآخرين اللذين  
 هما ذوات القرابة المذكورة من قبيل اطلاق لفظ المصدر على الفاعل  
 للمبالغة او بعد جعل المصدر بمعنى الفاعل او بتقديمه **قوله**  
 واما للنزوح آه قدم النصف لانه اول الغرض في ما مر ولان اصل  
 امير ان للنزوح النصف ويقرن عليه سقوط نصفه بسبب وجود الثاني  
 ولو ادعى جاز وجبة امرأه ولم يظهر حقيقة الحال واصل كل منهم  
 ولم يحكم بزوجة واحدة خصوصية اشرك الجميع في ميراث الزوج كما  
 اذا تعدت الزوجات **فصول النساء** اراد فصولا يذكر فيها



احوال النساء واورد بلفظ الجمع اشارة الى بيان حال كل واحد وواحدة  
 منها من فصل بربك وجعل العصور عبارة عن احوالهن خلاف  
**قوله** للتزوجات اورد احوال النساء بترتيب ذكرهن في التعداد  
 كحالة المجرى فلا حاجة هنا الى بيان وجه الترتيب لما اورد كلامه  
 هو ولا بصيغة الجمع مثل التزوجات ونبات الصليب نبات الابن  
 وغير باعتبار ان المقصود بيان احكام هو ولا الاصل من جهة  
 ان بعض الاحكام متعلقة بالواحد وبعضها بالمتعدد ولا خصوصية  
 بوحدهما في الاحكام المذكورة فلا وجه لتبديل لفظ التزوجات بلفظ  
 للمزوجة مفردة او اتباعا ساير ما على الجمعية كما فعل في بعض الشروح **قوله**  
 واما نبات الصليب بعد ما شرع في بيان احوال النساء وذكر حال  
 واحدة منهن وقع في خاطر السامع التردد في احوال ساير النساء  
 فشرع في بيان تفاصيل كل واحد واحد مقدرة بما ازاله لذلك  
 التردد ونبات الصليب قد ذكر بالاضافة اذا لم يكن الياء بالجمعة  
 بالصليب قد ورد بعد ادخال ياء النسبة بطريق الوصفية فيقال  
 البنت الصليبية **قوله** فحكمها عند ابن عباس فم آه واستدل بها بقوله

قوله فان كن ساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما سر و بان في اول  
 الآية ما يدل على اثنتين النصف للذكر مثل والنصف للثنتين  
 و بان النصف متيقن والزيادة مشكوك فيها ولا يثبت الزيادة  
 لشك وقد ارجع عن هذا الاستدلال بوجوه ضعيفة واستدل  
 على استحقاقها الثلثين بوجوه ذكرها السابق والاضاف ان  
 الدلائل من الجانبين متعارضة وقوله كما للذكر مثل حظ الانثيين  
 مشترك في التزام من الجانبين فالاعتماد في هذا الباب على السنة حيث  
 اولا ان النبي ص اعطى البنتين الثلثين **قوله** وعلى قولهم بوجوه  
 قد ارجع عن استدلاله لقوله فان كن ساء فوق اثنتين بان فيه  
 تعديا وتأخرا فان كن ساء اثنتين فما فوقهما ولا يخفى ما فيه  
 من البعد والتكلف والبعد من هذا ما قبل كلمة فوق زايده كما  
 في قوله فما ضربوا فوق الاخوان فان هذا مع كونه خلافا لفظ  
 صراحا لا يخفى عليه على فوق الاخوان لفظ كن و ساء بصيغة  
 الجمع الدالة على عدم زيادة **قوله** الثاني آه هذا الوجه وكذا الثاني  
 بل الاول ايضا من قبيل اساعات الموجبة لانه كن ويدار الخ



على ان الاخذ بالاول فلا يصح مدار الحكم الشرعي الذي يعارضه  
صرح قوله تعالى فان كنت ادفعون اثنين الآية **قوله** ولهن احوال  
ست ادا جعل الحلة حالية ويكون حالاً عن نبات الابن والعمارة  
الحال معنى الفعل اي التنبيه المستفاد من الكاف يكون الكلام شعار  
بان لها احوال اثنتان آخر سوى الثلث التي هي مشتركة بين المشبه و  
المشبه ويكون اجزاء الكلام مرتبطة معتدة للمعنى المراد من غير فارة  
ولا يبقى وجه لقوله من قال لا يخفى ان المتكلم سيج ان يقال ولهن ثلث  
احوال جميع احوالهن ست **قوله** والدليل على ذلك آية اي الدليل على  
ان لبنات الابن السدس بالفرض وحصل الدليل ان الثلثين للبنات  
بالفرضية فاذا اخذت الواحدة النصف وبقي سدس من حق  
البنات فاخذ بابنت الابن كان السدس لها بالفرضية ويؤيد  
عدم تفصيل التكميل لا سفل اباهن ولا يخفى ان هذا يدل على المدعى  
المذكور وليس الغرض ببيان دخول الابن في حكم البنات بل المقصود  
بيان اخذ بنت الابن مع البنت السدس فهو الحديث حيث  
روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للبنت النصف ولبنات الابن السدس

تكملة للثلاثين واشار الى غير ملتمس لبيان مستند الاحكام  
فلا عليه في ترك بيان المستند الاحكام **قوله** ولا يرثن مع الصبي  
أم لم يجعل هذه الحالة مع الحالة الآخرة وهي سقوطهن بالابن  
حالة واحدة لان هذه السقوط ليس مطلقاً بل مقيد بعدم وجود  
من بعضهن ولان سبب السقوط في هذه الصورة عدم بقائه شيء  
من الثلثين فلا يرثن بالفرضية ولهذا يرثن عند وجود من بعضهن  
بالعصوبة وفي الحالة الاخرى سبب السقوط وجود الحاجب فخرج من  
من الارث بالكلية وكأنه للتنبيه على هذا الفرق ذكرنا بلفظ يرثن  
كان مراده انهن لا يرثن السدس وفي الاخرى قال ويقطن  
**قوله** فيبعضهن وحيث يكون الباقي انه قد جعل قوله والباقي آية جملة  
حالية من الفاعل والمفعول في فيبعضهن والواو للحال ثم قيل ومن  
قدّر الكلام بمكذّوح يكون الباقي فقد غير تركيب المصطلح كما لا يخفى  
هذا كلامه وعلى تقدير ان يصح جعل الواو للحال ويقصد تقيد التفصيل  
بالحال المذكورة اي قصور في الكلام من قال وحيث يكون آية وكيف  
غير تركيب المصطلح وتزيف كلمات المصطلح بأسرها عن مواضعها لا يوجب



مواخذة ومواخذات راجع بتفسير كلام المصنفين من غير تعديل  
 لفظ ولا صرف ولا تغية عن مكانه **قوله** واجيب عن الاول باستحفاة  
 قيل وفيه ان عبارة الحديث صح البناء لا فرض البناء وتام تبيين  
 ضم احد الحقيقتين الى الآخر انما هو علم الثاني دون الاول وحمل الحق على  
 الفرض ليس بمتعلق بل اقرب منه هذا كلامه وفيه ان الثلثين الذين  
 سماهم البناءات ليس بالبالفرضية مجرد ذكر الثلثين بكوني فرضية على ان  
 المراد من الحق الفرض كيف وصح البناءات قد يتردد على الثلثين اما  
 على تقدير الرد فقط ومع عدم الرد ايضا اذا زادت البناءات مع بن  
 واحد على اربع كان صغرين رابدا على الثلثين فلو لم يقصد من الحق  
 الفرض لا ينقص مضمون الحديث بهذه الصورة فيعين ان يكون المراد  
 من الحق الفرض فاستقام الجواب **قوله** فان ابن الابن لا يعقب  
 البناءات قبل ان فيه مانعا وهو ان البناءات في تلك الصورة اصحاب  
 فروض وصاحب الفروض لا يكون عصبته بخلاف ما نحن فيه هذا كلامه  
 وفيه نظر لان البناءات انما يكون اصحاب فروض اذا لم يجعل بالذكر  
 عصبته فلا يرد تعليل عدم جعلها عصبته بكونها اصحاب فروض على ان

على انا نقول ان بنت الابن ايضا فيما نحن فيه صاحب فرض غاية  
 الامر انها منعت عن اخذ فرضها باستغناء الثلثين وفرضها مندرج  
 في الثلثين فلم يبق شيء باخذها ويمكن توجيه كلام صاحب القيل بان  
 مراده ان المانع كون البناءات اصحاب الفروض بالفعل ووجه الاستحفاة  
 النظر **قوله** وايضا عصبته الذكر كراهة هذا الوجه لا يخرج عن عصبته الا اقرب  
 اذا صار عصبته بالابعد فكيف يكون عصبته منشا انحراف ان احد  
 فان مع حرمان الابعد لا يكون الا اقرب عصبته والقيل على الاخت  
 وابن الاخر غير صحيح فان الاخت لم تضر عصبته بابن الاخر من لا يكون  
 مقدمة عليه بل صارت عصبته مع البنت فالقيل مغارقا لمقبس عليه  
 من وجهين احدهما ان المقيل عليه عصبته مع غيره وما نحن فيه عصبته  
 بغيره والثاني ان العصبته مع غيره في المقيل عليه ليس موجبا لحرمان  
 ذلك الغير في المقيل كحل ذلك محروما **قوله** ويستعمله هذا اولى بما  
 في بعض النسخ من ويستعملون لان المقصود بالبدات هنا بيان  
 حال بنات الابن ويسقون بغير بيان حال اولاد الابن مطلقا  
 وهو ليس المقصود في المقام وذكر في بعض النسخ ووجه ان لا كان سقوط



بنات الابن مع الصليتين في حالة التفراد من عن ذكر في درجتين او  
 اسفل منهن دون حالة الاجتماع معه وسقوطهن مع الابن الصلي  
 عا مالم يلحق بهن عد كل منهما حالة على حدة وبما قررنا ظهرا ان ما في بعض  
 النسخ من عبارة يسقطن بدل سقطوا من سقاط العلم اذ لا يظهر  
 وجه العد المذكور بهذا كلامه وفيه نظر اذ يكفي في وجه العد المذكور الفرق  
 بين السقوطين يكون احدهما عا مالم يلحق بهن والآخرة خاصا باحدهما  
 ولا يحتاج في توجيه العد الى ادراج الذكر ايضا في الوصف بالسقوط  
 فان حال البنات لا يتفاوت با دراجتهم في السقوط بل يكفي في العد  
 المذكور كون السقوط حال البنات من وجهين اعني حال التفراد  
 فقط او حال الاجتماع والتفراد وقد بينا ذلك قبل هذا ايضا **قوله**  
 العليا من الفروع الاولى آية في الفروع الاولى يحتاج الى ذكر مراتب الثلث  
 من هذا الفروع يستغنى عن ذكر من يجازي وسطه هذا الفروع و  
 سفلا من الفروعين الاخرين اعني العليا الثانية ووسطاه وعليا  
 الثالثة وبعد ذلك ذكر سفلي الثانية يستغنى عن ذكر وسطه الثالثة  
 فلذا لم يذكر بعد ذكر مراتب الفروع الاولى الاسفل من الفروع الثانية وبعد

وبعد ذكر السفلي من الفروع الثانية ولم يبق الاسفل الثالث فيكم  
**قوله** قام من دونها بدرجة مقام بنت الابن اي قامت مقامها  
 في اخذ الستر كمله للثلاثين كما انها قامت مقام الصليتين في اخذ الفروع  
 ولا ينافي قيامها في اخذ الستر وجود بنت الابن فلا يبرر ما قيل  
 ان القيام مقام بنت الابن انما يفعل اذا كانت مقدمة ومع وجودها  
 في الواقع كيف يقوم من دونها مقامها **قوله** ولا شيء للسفليات  
 آه المراد من السفليات ما سوى الثلث المذكورات وثلاث منهن  
 سفليات حقيقة وثلاث آخر سفليات بالقياس الى الثلث الاولى  
 وهي الوسطى من الفروع الثانية والعليا والوسطى من الفروع <sup>الثالثة</sup>  
**قوله** الا ان يكون معهن آه لوصف هذا استثناء من قوله ولا شيء  
 للسفليات يكون المعنى لا شيء للسفليات الا اذا كان مع تلك السفليات  
 غلام فيعصبه <sup>سواء</sup> كان الغلام في درجة سفلي الفروع الثالثة او  
 في درجة سفلي الفروع الثانية او الفروع الاولى فانه على التقديرين لا يبرر  
 لا يعصب الا من كذا في وعلى التقديرين الاخرين يعصب من كذا في  
 ومن قوله ايضا ولم يصر على هذا ان يكون قوله مع لم يكن ذاتهم



مستدر كافان ضمير بعضهن اذا كان راجعا الى السفليات لم يكن  
 هو ذات سهم لانهن مذكور في اية مرتبة فرض ولا يمكن  
 قوله فلا حاجة الى قوله من لم يكن ذات سهم سواء جعل معية الذكر و  
 السفليات المعية في الدرجة كما هو الظاهر او المعية في درجة الوجود كما  
 جعل عليه بعض الشراح نعم لو كان ضمير بعضهن راجعا الى مطلق النبات كما اريد  
 هذا الشراح لم يكن التقييد عن لم يكن مستدر كما كن بعد كون جمع  
 ضمير معهن السفليات جعل مرجع ضمير بعضهن مطلقا النبات خلافا لما  
 ثم على هذا التقدير اخذ جعل الاستثناء راجعا الى قوله ولا شيء للسفليات  
 الاحتمالات متحصرة في اربعة احدها ان يوجد ذكر اضلاوح يكون مسئلة  
 من اربعة وتصح من ثمانية لان للبنت الاولى النصف والاخرى النصف  
 ولا شيء لغيرهن فتعذر رد السنة الى الاربعة التي قد انصبحت  
 لضرب اثنان وهو عدد رؤوس صاحب السهم لعدم حصتها  
 من الاربعة وهي واحد عليهما في الاربعة يبلغ ثمانية ومنها يفتح للسنة  
 بالغرض والرد والاخرى اثنان كذلك لكل منهما واحد الاحتمال الثاني  
 ان يكون الغلام مع السفلى من الفريق الاول فيكون اصل المسئلة

انعام

من سنة ويصح من تسعين للعليا النصف وهو ثلثة من سنة ولكل واحد  
 من هذا الفريق مع العليا من الفريق الثاني السدس واحد وهو لا يتقسم  
 على الاثنين ويبقى اثنان للذكر مع ثلث بنات من غير السفلى من  
 وغير السفلى والوسطى من الثالث اخماسا ولا يتقسم عليهم فبقية الخمس  
 وهو عدد رؤوس الذكر مع من بعضهن في اثنين وهو عدد رؤوس  
 صاحب السدس يبلغ عشرة بغيرها في سنة يبلغ تسعين للعليا الاولى  
 ثلثون وللوسطى من الاول والعليا من الثاني عشرة لكل واحد وللذكر مع  
 الثلث المذكورة عشرون للذكر ثمانية ولكل من البنات السفلى  
 الاولى والوسطى من البنات والعليا من الثالث اربعة الاحتمال الثاني  
 ان يكون الغلام مع السفلى من الفريق الثاني فيكون الثلث بينه وبين  
 خمس بنات اسباعا بين غير سفلى الفريق الثالث وبقية الاثنين في  
 السبعة عدد رؤوس هو لا يبلغ اربعة عشر ثم بغير اربعة عشر في  
 اصل المسئلة يبلغ اربعة وثمانين ومنها تصح للعليا اثنان واربعون  
 ولكل واحد من صاحب السدس سبعة وللذكر ثمانية ولكل من بنات  
 اربعة يبلغ المجموع ثمانية وعشرين ثلثة المركة الاحتمال الرابع يكون



الغلام في آخر درجات النبات فيصير نبات يكون عدد درجته  
 مع الكثرة ثمانية وكان نصيبهم من ستة اصل المسئلة اثنين وهي النصيب  
 المرسوم موافقة قدر على رؤسهم الى رتبة و عدد رؤس النبات صاحب  
 السلسل اثنان وقع الكسرة علىهما ايضا والاثنان داخلان في الاربع فخرج  
 الاكثر وهو ارجع في اصل المسئلة ستة يبلغ اربعة وعشرين و  
 منها تصح وعليك استخراج نصيب كل من الورثة المعلومين كل  
 هذه الاحتمالات على تقدير ان يجعل الاستثناء متعلقا بالاشئ من  
 السفليات ولو جعل الاستثناء متعلقا بالاول الكلام اعني قوله فتقول  
 للعليا آه فربما احتمل ان اخرا ان يظهر لقوله ممن لم يكن ذات فائدة  
 تامة احد الاحتمالين ان يكون الذكر مع العليا من الفروع الاول فكان  
 المال كما ذكره الشارع بينه وبين العليا للذكر مثل خط الانثيين و  
 لاشئ لغيرهما من السفليات وغيرهن الاحتمال الثاني المحتمل لصورتين  
 كما ذكره الشارع ان يكون من وسطى الاول وسبج تفصيل هذا  
 الاحتمال في الشرح **قوله** فان كان الغلام الي على آه لما كان كلام  
 الشارع مبني على تعلق الاستثناء لقوله ولا شئ للسفليات ابتداء

40  
 ابتداء بالاحتمالات المبني على هذا وذكر لفظ فان كان ثم بعد  
 الغرض عن جميع هذه الاحتمالات ذكر احتمالين الآخرين المبنيين  
 على التقدير الآخر و صدر مما يقول وان فرض تنبها على ان كلام ملصق  
 على الوجه المشروح لا ينطبق على مذهب الاحتمالين بل ذكر مذهب  
 الاحتمالين بل ذكر مذهب الاحتمالين بطريق الفرض وكذا الحال اذا  
 فرض مع العليا في الاحتمالات الاخر المذكورة آنفا متفقوا  
 كون الغلام مع سائر النبات الواقعة في درجة من اجتماع الذكر  
 معه مثلا في صورة الذكر مع السفلى الفروع الاول يتصور اجتماع الذكر  
 مع وسطى الفروع الثاني وعليا الفروع الثالث ويكون بعينه كما في  
 صورة اجتماع مع سفلى الفروع الاول وعلى هذا صور سائر  
 الاحتمالات ولا شك ان فرض الذكر مع العليا وجه آخر مغاير  
 لفرضه مع وسطى الاول فلا يضر في ذكره دفعا لتوهم المغايرة في  
 الحكم وليس ادا الشارع ان هذا صورة اخرى مغايرة للاول في الحكم  
 فلا وجه للاعتراض عليه **قوله** ولا شئ للسفليات المراد بالسفليات هنا  
 المعنى الاضافي وان لم يكن سفليا حقيقة ولما اقل وهي ثمان **قوله**



ذكر المص منها اربعاً منها آة ذكر في بعض الشروح آة المناسبة لهذا الاختصاص  
 ان يؤخر الاربعة ايضا الى ان يذكر ما مع سادسة الاحوال للاخوات لاب  
 فان تعصيب الاخوات مطلقا مع البنات كقوله من هذا كلامه ولا يتعدى  
 ان جميع الاحوال للاخوات الاعباتية مشتركة بين بنات الابوين وبنات  
 الاب فلوروي المناسبة بهذا الاعتبار ينبغي ان يؤخر الجميع للاختصاص فان  
 استحقاق النصف حال الانفراد والتلئين حال التعدد والتعصيب  
 الاجتماع مع الاخوة ايضا كقوله من في الكثرة اكبر بين الاخوات مطلقا  
 فليس المقصود الا توجيه ما فعله المص ولا يلزم من اطراف الوجه المذكور في غير  
 فعله المص محذور عليه في عدم ارتكاب التاخير في سائر الاحوال البغايا  
 انه يمكن ان يقال ان سائر الاحوال التي لا يتصور بثوبها للظانفين  
 عند عدم وجود الاخوات لاب وام يثبت للاخوات لاب فاق  
 تعصيب الاخوات لاب مع البنات عند عدم الاخوات لابوين كما ان  
 استحقاق النصف والتلئين يكون حال عدم الاعباتية بنات ذكر بكل من  
 الفرقتين بالانفراد بخلاف حال السقوط فانها لا تختص بحال انفرادهن  
 بل تحقق هذا الحال عند انفرادهن واجتماعهن فلهذا استعملها معا

معا وادرج مع الاخوات الاخوة ايضا في هذا الحال وهذا ايضا  
 بوجوب التاخير حتى يذكر الجميع مرة واحدة واما تعصيب الاخوات  
 لاب بالانح فانه وان لم تختص بحال عدم الاخوات من الابوين بل تختص  
 حال وجودهن ايضا لكن لما كان ذكر هذه الحالة على وجه لا يتصور ادائها  
 الاخوات من الابوين مع الاخوات لاب في اثبات هذه الحال بكتفاء  
 قوله الا ان يكون معهن ارج عن قوله ولا بد من مع الاختصاص لاب ام  
 فلهذا لم يؤخر ذكر هذه الحال ايضا **قوله** ليعلم من حال الاختصاص آة اما  
 حال البنين من حال الاختين بطريق الاولوية فلانه اذا كان للثنتين  
 الثلثان والاولى ان يكون للبنين وهما اقرب وامس رحا الثلثان  
 واما علم الاخوات بطريق الاولوية فلان بعد ما علم ان للاختين الثلثان  
 ولا كثر من البنين الثلثان فالاولى ان يكون للرايدين الاختين الثلثان  
 ولو عكس كما ان يعلم حال الاكثر من البنين قياسا على الاكثر من  
 الاختين لكن عدم قياس الاختين على البنين كان محتملا **قوله** ورد  
 بانهم اجمعوا آة حاصلة وقوع الاجتماع على تشريك الاخ والاخت  
 عدم البنات كما وقع على تشريك بنت البنت وابن الابن من البنت او دونها



وقد وقع الاجماع ايضا على تخصيص العلم بالميراث حال الاجتماع و  
 الافراد عن البنت فلم يكن الحكم الخارج والاخت حال الافراد  
 البنت حكم الابن والابن و بنت الابن لا حكم العم والعمة كان  
 المناسب ان يكون حكمها حال الاجماع مع البنت ايضا كذلك  
 ولم يتعرض في الرد المذكور للحديث المذكور الذي هو مدار استدلالهم  
 ولا يتم الكلام الا بتأويله بان يقال المراد من رجل ذكر مطلق العصبه  
 في الغالب يكون الا ذكر اخبر به عنه كيف لا ولو اتبع على عمومته انتفى  
 مع الابن و بنت الابن مع ابن الابن فانها ميراثان بالاجماع  
 مع عدم كونها ذكر **قوله** اي النصف او الثلث تعيين النصف او  
 الثلث باختيار كون الوارث يجب ما يفهم من عبارة الكتاب منحصرا  
 في الاخت و البنت او بنت الابن والا فيعلم انه لو كان هناك  
 وارث غيرهما يتبع اقل من النصف او الثلث فالواحدة على ان  
 بائنا من هذا مما لا يتبع عن عرف شانه رحمه الله **قوله** فغضب فقال  
 انتم اعلم ام الله آه هذا الكلام رد لقول الخصم بابلغ وجه من حيث  
 انه مخالف لما حكم الله به كان المخالف لم يكن مطلقا على قوله نعم فله على

على الخبان قوله مخالف لما قاله وليس خصم في هذه المرتبة في مقام  
 تعيين مراد الله من قوله بل بعد سماع قوله لو صار في مقام  
 تعيين مراده تع وخالف ابن عباس في تعيين مراد الله لجازه وعلى  
 هذا يظهر ضعف قول من قال ان الخلاف في تعيين مراد الله فلا  
 يناسب لاصح المتن الفين ان يقول في رد قول الاخرا انت اعلم  
 ام الله **قوله** والجواب بان المراد بالولد الذكر بدليل قوله  
 آه اراد ان قوله مع ملاحظة ارتباطه بما قبله وخطفه عليه يدل  
 على ان المراد من الولد الذكر لا مجرد القول مع قطع النظر عن العطف  
 فلا قصوره في التفسير كما ظن **قوله** اي ابن بالانفاق المراد الا  
 في ان مراد الولد المانع للزوج من الارث مطلقا لابن لا الانفاق  
 في ان الولد في الآية بمعنى الابن البنت كيف وقد جوز ان يكون  
 الولد اعم من الذكر والانثى ويكمل قوله بانه ميراث جميع المال كما انه  
 يجوز على تقدير القول بآرث الاخت مع البنت ان يكتفى بالولد  
 في قوله ليس لغيره الا اعم من الذكر والانثى ويجعل عدم الولد شرطاً  
 لآرث النصف لا لطلق الارث والظاهر هذا وهذا الجواب الصحيح



بسوق الكلام **قوله** وقد ايد ذلك بالنسبة آفة يجوز ان يكون المثلث راليه  
 بذلك كون الاخوات محبته مع البنات ويكون المفعول اي عصيته من  
 بالحديث المذكور اي بالنسبة الفعلية المروية حيثما ذكر ويجوز ان المثلث  
 كون المراد بالولد الذكر والاول اولى لان ارث الاخت مع البنت  
 بالعصوبة لا يستلزم ان يحمل الولد في الآية على الذكر لجواز ان يكون  
 الولد عاماً ويكون الشرط شرط الارث النصف بالنسبة كما ذكرنا  
 لكن التاميد بمقتضى الحمل على شرط الارث مطلقاً **قوله** تكمل للثلاثين  
 الاخوات الاخائية كالبنيات العائلية والعلانية كبنات الابن فكما ان  
 بعد اخذ البنت الواحدة النصف يعطى بنت الابن السدس **قوله** تكمل للثلاثين  
 كذلك يعطى الاخت الاب السدس بعد اخذ الاخت لابوين النصف تكمل  
 للثلاثين وبعد اخذ البنين والاخوات الثلاثين لا يتبقى لبنات الابن  
 وللأخوات من الابن شيء **قوله** وميراث الاخوة والاخوات لاب  
 اجري مجرى آه الا ان بنات الابن يعصن بمن ليس درجتهن والاخت  
 لا يعصن بابن الاخ لان جهة التولية في الاول متحدة وهي النبوة ومنها  
 تختلف فان بنوة الاخ غير الاخوة **قوله** ولكن مثل ذلك قد مر الى قوله

الى قوله فاكفى منك آه يمكن ان يقال ان عالم يكفى من الاحتمال جعل الآ  
 ان يكون من تمة ولا يرثن ويكون المجموع حالاً واحدة ويكون قوله ومن  
 حالة خامسة وبنون الاخوان آه حالة سادسة ويسقط بنوا لعل  
 حالة سابعة مع ان مراد المصنف كذلك واذا صرح بقوله السدس  
 مع ان مراد المصنف كذلك لا ينبغي توهم من الاحتمال اذ يكون ويسقط  
 من تمة الى السابعة ويكون قوله الا ان يكون حالة خامسة لان  
 تمة الى حالة الرابعة وفيما مر لا شبهة اذ ليس توهم احتمال غير مقصود  
 مع التصریح بكون الاحوال الستة **قوله** ويوجد في بعض النسخ وبالحال  
 آه وكان في نسخة لم يوجد هذا المراد من الاخ لاب وزم الاخ او من  
 يقوم مقامهم في العصوبة والتوب وهي الاخت المذكورة والاكتفاء  
 وبالاخ من قبيل الاكتفاء بالذكر في حديث فلان ولي رجل ذكر والله اعلم  
**قوله** وللام فاحوال ثلث السدس آه قدم هذه الى حالة مع ان الثلث  
 من حالاتها لان هذه الى المذكورة في الترتيب اولاً ولان حالة الثلث  
 يرتبط بها بعض الاحكام بالنسبة مثل الحالة الثالثة وما يتعلق بها  
 من الفرق بين الاب والجد في الحالة الثالثة فلو قدم الى الحالة الثانية







الاخوات الصرفة **قوله** وايضا معنى الجمع المطلق الى اخره الشارح ان  
 معنى الجمع المطلق مشترك وصيغة الجمع وان كان معناه ما فوق <sup>شخص</sup> الا  
 لكن في هذا المقام يدل على الجمع المطلق المشترك للمناسبة فلفظ الـ  
 الذي هو صيغة جمع يدل على الجمع المطلق وليست شعري كيف يكون بينه  
 هذا الكلام على عدم الفرق بين لفظ الجمع وصيغة الجمع مع كون  
 الفرق واضحاً **قوله** لانهم انما يجوبوا عنه لبا، فذوه فان خبر الوارث  
 لا يجب لا تخفى ان تقرير الدليل بهذا الوجه تام ولا يحتاج الى ان يقيم  
 اليه مقدمة اخرى وهي ان يقال لما تجبوا الام مع وجود الاب  
 عرفنا انهم ورثة مع الاب لا يرثون شيئاً من نصيبه لانهم يدلون به  
 فلم يبق لهم من الميراث الا مقدار ما نقصوا من نصيب الام فان هذه  
 المقدمة مع وجود قولهم لانهم انما يجوبوا عنه لبا، فذوه غير محتاج اليها  
 نعم لو لم يورد هذا القول كما في التفسير الذي اورد، من ضم غير المقدمة  
 لاهم الدليل فلا يرد على الشارح ما كتبه بهذا المقرر في طائفة كتابه لا بد  
 من هذه المقدمة في تمام الاستدلال ومن تركها فقد اضل اذ بدونها  
 لا يتم التوفيق كما لا يخفى **قوله** وصرح الحديث دليلاً على آية اى صريح الحديث

الحديث دليلاً وبجداً احتمال ان يكون الوصية مقيدة باجازة  
 الورثة لا يبطل الدليل فانما يحكم بالظواهر وان لم يوارث اذ علمنا ان  
 اوصوله المبيت فيما يدعى انه وارث فعليه ان يثبت ان منشاء  
 صحة الوصية تنقيد الورثة لا عدم كونه وارثاً فيما لم يثبت  
 بعد الحكم بصحة الوصية لا بد ان يحكم بعدم كونه وارثاً **قوله** وهذا حكم  
 غير معقول المعنى آية اى هذا حكم لم يثبت للمعنى المعقول المذكور بل  
 يثبت بالنص والدليل على انه لم يثبت للمعنى المعقول انهم يجوبون آية  
 فلما يكون فرق بين الاخوة **قوله** هذا اذا لم يكن مع الابوين آية  
 لما لم يكن عدم المذكورين اولا كافياً في استحقاق الام الثلث  
 بل لا بد من عدم احوال الزوجين ايضا وكان عبارة المصنفين  
 بخلاف ذلك استدرك الشارح بقوله هذا اذا لم يكن مع الابوين  
 آية ولا جمل هذا خبر بعض الشارحين العبارة وترتيب الاحوال  
 واخر حال احوال الام الثلث عن حال ثلث الكل عند عدم  
 هو ولا، المذكورين اللذين اندرج في التزوج والنزوح ويدر  
 عليه انه يوجبهم هذا الكلام آية للام الثلث لا يكون الا عند عدم



هو لا مع ان الثلث يكون لها مع احد الزوجين اذا لم يكن  
 بخلاف ما اذا قدم الثلث على ثلث ما يبق وقيل ثلث الكل عند عدم  
 هو لا فانه لا يوم خلاف الواقع اذا الواقع ان ليس لها الثلث الا عند  
 عدم هو لا لا عند وجودهم ثم قال هذا المعنى من قدم مسألة الثلث  
 على مسألة ثلث ما يبق ايجبه عليه ان المذكورين اللذين اشترت  
 اليهم معدومة اذا كان مع الابوين احد الزوجين فقط مع ان الام  
 لاتاء فذلك الكل بل ثلث الباقي من احدهما ومن رام الاستسلام  
 وقال هذا اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين اما اذا كان  
 معهما احدهما فلها ثلث ما يبق آه فقد غير تركيب عدل عن ثلثه  
 على الحاشية ولا بد عليك ان ما ذكره حذر به للمقام لا يعجز  
 للكلام كيف وفيه تبديل للواو بالياء وتغيير شرط هذا كلامه ولا  
 يخفى ان بعد ما ذكره عقيب قوله وثلث الكل عند عدم هو لا المذكورين  
 قوله وثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين كيف تجبه عليه ما ذكره  
 ثم لبيت شعري كيف غير من رام الاصل في التركيب عدل عن ثلثه  
 وما كتب على الحاشية من تبديل الواو بالياء غير واقع فان الواو والياء

الذي اورد قبل اما اذا كان من كلام المص وتام قوله فلها قبل  
 ثلث ما يبق من كلام الشارع وكلام المص وثلث ما يبق وكان  
 عن المور وان لها من كلام المص واتصل به الفاء في كلام  
 الشارع وكان في كلام المص قبلها الواو وقد عرفت انه ليس كذلك  
**قوله** اذ لكل من الجعلين وجه قد ذكرنا قبل ان الوجه يكون  
 نصيب لا تتم مع الاب مختلفا في الصورتين فناسب جعلها مثلين  
 بخلاف حال الاجتماع مع احد فان نصيبها في الصورتين واحد  
 او زوجة وابوين ذكر في بعض الشروح ان هذه المسئلة تنه عن  
 اثني عشرة للامانة الربيع وللأم ثلث ما يبق وهو الربيع والباقي  
 للاب بهذا كلامه والتقسيم المذكور صحيح لكن تصح المسئلة من  
 اربعة ولا حاجة الى اعتبار ما ابدى قائل **قوله** فان قبل تخليها  
 ان الموارثة لها فقط فان قبل سائر الخلل على ان الموارثة  
 لها فقط لا يتم الجواب لانه ان افاد ان ليس لها الثلث على تقدير  
 كون الموارثة لغيرها ايضا مثل النروية والزوجة لم يحصل  
 المقص من الآية وهو ان للام ثلث الاصل لانه ثلث ما يبق بعد ختمها



وذلك لان الكلام مبنى على عدم كون ورثة ابواه مفيداً لهذا  
المعنى وان لم يفد كان التقييد بالقول المذكور مع حمله على هذا المعنى  
خالياً من الغايده بل يلزم من التقييد المذكور ان لو كان مكان  
الاب الجد لم يكن للام الثلث فضلاً عن الزوج او الزوجة قلنا  
يمكن ان يقال ان المقصود من قوله وورثه ابواه الاحترار عن  
الاحتمال المقابل اخيه فوكيف كان له اخوة فلامته السدس قلنا  
احترار عن وراثته الاخوة مع الام فان للام معهم سدس مقابل  
وراثته ابوين وراثته الام مع الاخوة لكن لا كان جعل وراثته  
الابوين في مقابلته ارث الاخوة موافقاً لان جيب الاخوة الام عن  
الثلث الى السدس خصوص حال ارثهم صريح بعد ذلك بان مجرد  
وجود الاخوة يكفي في كون نصيب السدس فلا يلزم من التقييد  
ان لا يكون لها الثلث على تقدير وجود وارث آخر **قوله** قلنا  
ليس في العبارة ظاهر الكلام بشئ بان حمله على ان الوراثة له  
فقط يدفع خلوه عن الغايده مع كونه المراد ان لها الثلث مطلقاً  
وان كان هناك وارث آخر معها وهذا غير ظاهري لا يدور

من ارتكاب كونه خالياً من الغايده على هذا التفسير ايضا و  
مفيد لعدم استحقاق الثلث الكل على تقدير الزوج او الزوجة  
ولا خلص الابن وجه الذي ذكرنا وهو غير مستفاد من كلام الشارع  
ولم يحمل القيد على قاعدة هذا المعنى ولا يظهر وجه اندفاع الاشكال  
ثم بعض الشارحين قال عني ان قوله فلزم ان يكون فوكيف وورثه  
ابواه خالياً عن الغايده متطور فيه لان فيه فايده جليلة وهي موافق  
الاب عصبته هذا كلامه وليت شعري اي خصوصية قوله وورثه ابواه  
لعصبة الاب ليكون والا عليها ولو كان هناك دلالة على العصبة  
ففيهم العصبة من قوله وان لم يكن له ولد فلامته الثلث مترتباً على قوله  
الا ولولا ابويه لكل واحد منهما السدس من غير تعرض بحال الاب  
هنا ولا كما لا يخفى على من انصف من نفه **قوله** فجعل ما بقي من فرض  
آه هذا الكلام وكذا قوله بعد هذا كما في حق الابوين الى اخر الكلام  
بدلان على ان الام في هذه الاحوال تافذ بالعصبة مع ان بعضهم قالوا  
انها صاحب فرض على كل حال والظاهر **قوله** ما ذكرناه من معنى الآية  
وهو ان يكون لها ثلث ما ورثناه سواء كان جميع المال وبعضه



**قول** اذا اعطيت ثلث الباقي مع الزوجة آه واذا اعطيت ثلث  
الباقي مع الزوج كان لها سدس الاصل حقيقة لا لفظا **قول** واذا انا  
تاء ويلي لقول اكثر الصحابة لا يخفى ان بعد مخالفة ابن عباس لم يصح القول  
باجماع الصحابة فقوال شارح بقول اكثر الصحابة واقع في مخالفة قول  
غيره من اثاره حين في كتب على طائفة بعض الشرح بعد قوله في الشرح  
باجماع الصحابة موافق لسائر الشرح من قوله فقول الشرح بقول اكثر  
الصحابة ليس بذاك **قول** كما اذا ترك امراة آه وكذا لو ترك الزوجة  
الزوج والبنات وابن الابن كان للزوج المربع وللبنات النصف و  
لابن الابن المربع مثل المسئلة الى ذكر ما اثاره ومناسبة البنات  
وابن الابن مع الام والجد اكثر من مناسبة الاخ من الابوين  
والاخ من الاب معهما لانها فرعان كما ان الام والجد اصلان بخلاف  
الاخوين فانها على طائفة النسب **قول** اذا كن ثابته آه ليس قوله ثابتا  
احترار عن المحجوبات ايضا كما ان احترار عن الفاسدات اذا لا  
دلالة لثابتات على معنى غير المحجوب كيف ولو كان احترار عن المحجوبين  
كان مغنيا عن قيد المتحيزات لان احترار عن البعدي الى محجوبين

والقول لا يقال في لا بد من قيد غير محجوبين اذ لو كانت محجوبين  
باجد كالاتم او الاب لم ياء فذن السدس لاننا نقول المصنف هنا  
في صدد بيان ما يشترط في ارث الجدة منع قطع النظر عن طريان  
الحجب فان بعد ما حقق كونها وارثة جامعة بشرايط الارث بين  
انها محجوبة بذاك وهذا كما في سائر الوارث وكيف يحتاج الى ذكر  
قيد عدم الحجب هنا مع انه يذكر عقيب هذا ويسقطن بالآتم آه فان  
قبل يلزم على هذا ان لا يذكر قيد المتحيزات ايضا لانه يذكر بعد هذا  
والقول في حجب البعدي قلنا نعم بيان حجب البعدي يعني عن ذكر  
قيد المتحيزات ولكن لما عظم من الجائز وقال واحدة كانت  
او اكثر اذا كن ثابته افاد الكلام ان جميع الجدات الثابته  
المجمعة بقاء فذن السدس وان لم يكن متحيزات مع انه ليس كذلك فلا  
يؤمن قيد متحيزات لدفع هذا ثم قوله بعد هذا والقول في حجب البعدي  
تفصيل لما يدل عليه قيد المتحيزات مع ان كلامه هناك شامل على من  
لا يفرق من قوله متحيزات ويجعل ان يكون المقصود بالا فاداة ذكر  
المعنى اعني قوله وارثه كانت القول او محجوبة **قول** ثابته اي



صحیحاً من ان ذلك للقيد الذي ذكره في عدا صاحب العرف من قانه  
 لما قيد الجذات بالمتحيزات ناسب ان يذكر القيد الذي يعتبر في ثوبها  
 غير المتحيزات اعني الثبوت وجعله هنا قيد للتحيز المتكثرة كان هذا  
 تقيد آخر متفرع على التقيد السابق الجدة بالصحيحة معلوم منه **قوله**  
 فلما روي ان ام الام جاءت آه وفي بعض الشروح روي في رواية  
 جاءت ام الاب لا بكثرة شهادته محمد بن سلمة فقط بلا شهادة  
 مغيرة وروي شهادته محمد بن المغيرة في الرواية الاخرى التي جاءت ام  
 الاب الى عمر رضى **قوله** وذهب ابن عباس ذكر في بعض الشروح  
 ابن مسعود يدل ابن عباس وكتب على الحاشية ان ما ذكرنا على ما يوافق  
 ما في الضوء ووجد في بعض نسخ الضوء ابن عباس موافقاً للكلام السابق  
**قوله** ورد بان الادلاء بالانثى آه ادلاء اولاد الام بالام وان كان  
 سبب الاستحقاق لم يكن ليس استحقاقهم فريضة الام بل استحقاقهم لوضعتهم  
 بالنقص ليس فرضاً لهم **قوله** واختاره شريح والحنفي وابن سيرين ذكر  
 في بعض الشروح وبه اخذ مالك والشافعي وهذا العقل فاسد فان مقتضى  
 ان افعى يوافق الاول وهو سقوط الابويات بالاب **قوله** بل استحقاق

الارث باسم الجدة الا الاستحقاق ليس بالاسم ومراراً من قال بكلمة  
 ان الوارد في السنة اسم الجدة فالاستحقاق الثابت بالاسم تابع لذلك  
 الاسم ولا دخل للاداء فيه حتى يكون الاب حياً بجدة تدل به **قوله**  
 الا يري انه يجب بنات آه لو كان ج بنات الابن بالبنين لا تحاد البنات  
 لزم ج بنت واحدة ايضاً لها مع انه ليس كذلك فعلم ان ج بنات  
 الابن ليس بنت ج البنين لها بل بنت استغناء البنين الثلثين **قوله**  
 لبنات الابن شيء فامثال المواقف ج الام ام الاب لا تحاد البنات  
 وهو الامومة **قوله** فقد قيل لانه آه وقد يقال لاداء بالانثى ليس حياً  
 للجب وقصد لضعف الانثى بخلاف الاداء بالذكور فانه يوجب الحجب وان لم يكن  
 متضمناً مع اتحاد السبب في لابس قطب آه لعدم موجب السقوط  
 من الاداء به واتحاد السبب **قوله** هذا اذا كان آه المثلث رايه بهذا  
 ارث ام الاب مع الجد وان خلت وليست اذ به ارث ام الاب وصدا  
 بل المراد ارث صدها في هذه المرتبة فان كانت ام الاب مترش  
 وصدا ولا يرث معها ام ام الاب وان لم يوجد ميرث امها مكانها  
 فلما يتوهم من ذكر ارث ام ام الاب في البعد بدرجتين انها لا يرث



في هذه الدرجة بل مراده ان الوارثة في هذه المرتبة ليست الا واحدة  
 هي ام الاب او من علمه ان لم يوجد القوي وفي البعدي بدرجتين يرث  
 جدتان احداهما ام ام الاب كما ذكره **قوله** فانه يرث معه ابوين  
 ام اب الاب ام ام اب الاب في هذه المرتبة بمنزلة ام الاب في  
 المرتبة الاولى فنترث هي وان علت كام ام اب الاب مع عدمها  
 وام ام الاب ترث في هذه المرتبة مع جدة اخرى وفي المرتبة الا  
 ترث وصدا لا مع جدة اخرى لاننا ان كانت اقرب منها كام الاب  
 تجبرها ولا يتصور جدة اخرى في هذه المرتبة لا يكون لها حاجبان ام  
 اب الاب تجبرها اب الاب وموالي في الدرجة الاولى **قوله** ام اب  
 الاب التي هي زوجة الجد المذكور آه اراد بها زوجة الجد بعيد عن الميت  
 بدرجتين اخته اب اب الاب وظان ام اب الاب زوجة اب اب  
 الاب وكذا ام ام الاب ام زوجة اب الاب لان ام الاب زوجة  
 اب الاب فانها تكون ام زوجته وهذا ايضا فليت شعري باوجه  
 قول بعض الشافعيين في هذا المقام موصفا بالشراح بعد القول  
 بوراثة جدتين ابوين في البعدي بدرجتين ومن قال في الاولى هي

هي زوجة الجد المذكور وفي الثانية التي هي ام زوجة اب الاب  
 فقد اخطأ كما لا يخفى بهذا الكلام فانه قد خفي علينا وجه خطايه  
 واما اذا كانت القوي من جهة الاب آه وايضا الاب لا تجب التي  
 من قبل الام فبالاول ان لا تجب جدة المسببة وان كانت قريبة  
 البعدي من جهة الام **قوله** وقال صن بن زياد آه وبوافق  
 هذا مذهب الشافعي رحمه فان القوي من جهة الاب لا تجب البعدي  
 من جهة الام والاب ايضا لا تجبها وتجب امه فدايفه يكون  
 الميراث لام ام الام **قوله** وجه قول الامام يوسف آه حاصل هذا  
 الكلام ان للاسم فضلا في الاستحقاق بحيث يتعدد الاستحقاق  
 بتعدد ولا تعدد عند عدم تعدده ولاننا في هذا ان يكون للادلاء  
 بوجه من الوجوه ايضا وحلل في الاستحقاق غاية الامر ان تعدد  
 الادلاء لا يقتضي تعدد الاستحقاق فعمل هذا لا يلزم ان يكون الاستحقاق  
 بخلاف الاسم كما قبل ولا يلزم ان يكون كلامه هذا مخالفا لما سبق  
 من انه لا استحقاق بخلاف الاسم في رد من عبد بن مسعود حيث قال  
 وذلك لان بخلاف الاسم لا يوجب الاستحقاق بل لا بد من اعتبار الادلاء



فان قيل اذا كان توجيه كلامه ان الاسم دخلا في الاستحقاق وان كان  
 ملاذلا ايضا فقل فيلزم ان يكون تعدد الادلاء ايضا الذي هو جوهري  
 العلة موجبا لتعدد الاستحقاق قلنا دليل اصل الاستحقاق هو النسبة  
 وقد ذكر في اسم الجدة غائية الامر متشا جعل اسم الجدة سببا  
 للاستحقاق في النسبة هو الادلاء باي وجه كان الموجب للحكم بالارث  
 هو اسم الجدة ومتشا جعل هذا الاسم سببا هو الادلاء باي وجه كان  
 سواء كان بوجه او بوجه متعدد فلا يلزم ان يكون تعدد جهة  
 الادلاء موجبا لتعدد الاستحقاق **قوله** بقسم السنتين انتفاقا آه  
 قوله انتفاقا اما باعتبار فقد فافوق الواحد من لفظ الجمع باعتبار  
 المقابلة مع قوله اربا **قوله** عصبته الرجل في اللفظة قرابته لا بابه اذا  
 استعمل هذا المعنى لا يدخل فيه البنون وقد تقرر ويدخل فيه بنوه ايضا  
 كما ورد في الصحاح ويجوز ان يكون بهذا المعنى وان كان لغويا  
 ما اخذ من عصبته جمع عاصبت من عصبته معنى اصاط فان المعنى اللغوي  
 يجوز ان يكون بعضا بما اخذ من بعض ولا حاطة المحظوظة في معنى  
 العصبته يجوز ان يكون باعتبار ان العصبته كثر جمع المال وكثرة

او يحيط ما ابغته الغرايف ويجوز ان يكون العصبته المستعملة في القوايب  
 مأخوذة من التعصيب النظاره فان عصبته الرجل ظاهر  
 وهذا المعنى النسب **قوله** اما العصبته بنفسه آه ما ذكره سابقا  
 كان تعريفا للعصبته صادقا على العصبته بنفسه وسائر اقسام  
 العصبته وهذا بيان لما يقصدون عليه لبيان مفهوم العصبته  
 فكل ذكر لا يدخل في نسبه آه نفى دخول الانثى في نسبه اعم من  
 ان يدخل في نسبه اصد ولا يكون انثى او لا يدخل اصد اصلا  
 ومن قال نفى دخول الانثى انما يتصور اذا كان المحل قابلا لدخول  
 الانثى وقابلية المحل انما يعرف بان كان بين الذكر وبين المي  
 واسطة لانه اذا لم يكن بينه وبين المي واسطة فلا  
 يتصور هناك دخول الانثى ولا دخول الذكر فكانه جعل  
 الذكر التنفي الوارد على دخول الانثى راجعا الى القيد وقد  
 عرفت انه لا يخبر لازم في هذا المقام والالم يكن الابن دخلا  
 في العصبته بنفسه اذ ليس بينه وبين ابنته ذكر **قوله** لا يدخل في  
 نسبه الى المي لما كان الكلام في الميراث وكيفيته احوال



العصبة من جملة الورثة ذكر الميت في بيان العصبة ولا يلزم  
 من ذلك ان يكون الميت معتبر في اصل مفهوم العصبة ثم  
 المراد من النسبة القرابة التي تكون سبباً للارث ويحل  
 فيه كل نسبه يكون الى الميت سواء كان من جهة الاب او من جهة  
 الام او نسبه اخرى مثل الاقوة او العمومة او غيرها وكون  
 النسب للاباء لا للمهات باعتبار ان يقصد من النسب  
 آخر خصوصاً غير ما يقصد من النسب الميراث فان جميع الورثة من  
 اولاد الام يخلق عليهم الوارث النسبي وقد عدا اولاد الام  
 من اصحاب الغرض النسبي فلو كان النسب للاب لا يصح إطلاق  
 النسبة على اقارب الام وهذا ظن من جعل منشا دفع النقص  
 بالارث للاب وام ان الاني ليست داخله في نسبه الى الميت لان  
 النسب للاب وان كانت داخله في قرابته لم يأت به في دفع النقص  
 بان العصبة عند الفقهاء الذكر الذي يؤول الى الميت بذكر ليس  
 بصواب لا مجرد ما قيل ان هذا احد اقسام العصبة فاطلاق  
 العصبة غير صحيح وكذا اتيان المدلى به بغير قوله بذكر فقتل غير

فان كان النسب للاب

غير مستقيم لانه قد يكون ذكر او احد ابل لهذا وحزنح العصبة الذي  
 يؤول الى الميت بغير واسطة كلاب والابن **قوله** كما ولاد الام لما  
 كان مراده بمنش من يخرج بسبب دخول الانثى في نسبه او  
 لفظ الاولاد الذي يشمل الذكر والانثى وان كان الانثى خارجاً  
 بعيد ذكر ايضاً **قوله** فانها اذا تعدت كفت آه حاصل جواب ان  
 الاب اذا لم يكن مؤثراً بقربان الام سبب للعصبة وقراءة الام  
 ليست كذلك فيعلم في حال اجتماعهما ان المورث في العصبة نسبه للاب  
 فحصل ما ذكر في تفسير العصبة انه لا يؤول في نسبه العصبة الى الميت من حيث  
 انه عصبة الانثى فالانثى في صورة النقص وان كانت داخله في نسبه  
 لكن ليست داخله في نسبه العصبة من حيث انها عصبة فلا شك في  
 ليس معنى قوله فانها لا يصلح بانفرادها على انها غير مستقلة بالعلة  
 بل المراد انها حال كونها منفردة عن قرابة الاب لم تكن على وكانت  
 غير صالحة للعلة فلا يرد ما ذكر في بعض الموشى حيث قيل وفيه نظر لانه  
 لا يلزم من عدم استقلالها ان يكون على اثباتها ان لا يكون لها دخل في العلة  
 فلا يبرر تغير قوله في ملغاة في استحقاق العصبة عليه وبعد الاطلاع على

ان النسب للاب



معنى كلام الشارح بهذا الوجه يستغنى عن التكلفات والتقسيمات المركبة  
 في سائر الشروح والطول حتى لدفع هذا النقض كما لا يخفى على من يرجع إليها  
 العصب **قول** وهم ايا العصب آه هذا مؤيد لما ذكرنا من ان قوله ما العصب  
 بيان لما يصدق عليه العصب **قوله** الاول جزء الميت آه يجوز جعل قوله  
 جزء الميت مع ما يوطئ عليه من الاصناف الاخر بدلا عن قول اصناف ويجوز  
 جعلها خبر الميت، اب لم يزد في قوله على ما ذكره الشارح وكل الوجهين شايع  
 في امثال هذا التركيب ليراد لفظ اربعة يخرج هذا الوجه فلا وجه لقول  
 من قال ومن قدر لكل منها مبتداء فقد اتى بتركيب آخر غير ما ذكره المصنف  
 تغير تركيب المصنفين في هذا الكتاب وغيره من السنن المبدعة لهذا القائل  
 رحمه الله **قوله** الاقرب فالاقرب آه يجوز ان يعذر تقدم كما فعل الشارح و  
 يجوز ان يعذر ترجيح كما اختاره آخرون وسائر التوجيهات من جعل  
 مبتداء والثاني عطفا عليه يزجون خبرا وجعل الاول فاعل فعل محذوف  
 والثاني مبتداء، ويزجون خبره تكلفات ونعسفات وحاجة اليها وكذا  
 تقدير ترجيح وجعل ترجيح مغترال من قبيل وان احد من المشركين استجار  
 تكلف وتوقف وكيف يكون يزجون مغترال من قبيل كون استجار

مغترال استجار كمن ظهر الفوق بينهما بل الظاهر الاقرب خبر مبتداء  
 محذوف وقوله فالاقرب عطفا عليه تقديره الاولى بالقصوى والاحصى بها  
 الاقرب فالاقرب يكون قوله يزجون بقرب الدرجة كل اما آخر بيان للمعنى  
 الاقربية ووجه الاولوية **قوله** ثم يزجون بعد هذا عطفا على يزجون  
 الاول بيان لوجه آخر من الاولوية ويؤيد هذا التوجيه قوله اعني اولهم  
 بالمسيرات فانه صريح بان معنى قوله الاقرب فالاقرب هذا المعنى الذي قد فيه  
 اولهم ليكون مبتداء، وجزؤه خبره كما ان في التوجيه المذكور المقدّر مبتداء  
 والاقرب الذي هو وادفع موقعه جزؤه خبره **قوله** الا يرى ان الفروع يتبع اصله  
 آه اراد من التبعية التبعية في الذكر والاحكام الشرعية الموجبة للظهور  
 الاتصال وعدم الانفكاك فاذا كان اتصالا ظهر كان اقدم ودلالة هذا  
 على القوة في جانب الاصل حيث يتبع الفروع ثم فان الاصل لا يلزم ان  
 بياننا ثم تقديم الفروع وما قبل من دلالة قوله ولا يوجب لكل واحد منهما كذا  
 على ان الاب صاحب فرض مع الولد والولد عصبته بيان بطريق الان وبيان  
 اللهم امهدوا ثم **قوله** وتفسيره باب الاب آه وكذا تفسير جزؤه لقوله ان  
 البنون بعد اخراج البنات بقيد الذكر في قوله كل ذكر آه تخرج بما علم فمنا

اولهم به



ونذكر اسم البنون في بيده اخرى وهي عطف ثم يتوهم لئلا يتوهم اختصاص  
 الجرد بالبنين لاسيما وتقدم البنين على الاب بعيدا من ذكره لئلا يتوهم خلاف  
**قوله** تاء في الاخوة آله ما يستفاد من ظهارة المعنى الاولوية بالميراث الذي  
 يستحق بالعصوبة وماله في الحقيقة الى الاولوية بالعصوبة وهذا المعنى لا  
 سقوط الاخوة بالجدة كحل على أن التاء في قوله **قوله** رده فان تأخير الـ  
 عن الابن وابنه وكذا تاء في الجدة لا يستلزم سقوطها بهما بل لا يستلزم  
 الاخوة عصوبة المقدم فان الابن وابن الابن عصوبتهما اقوى من عصوبة  
 الاب والجدة لانها لا باباء فذان الآله سدس بالفرضية والباقي باء فذه الآله  
 وابن الابن بالعصوبة والتأخير هنا كذا يجوز ان يكون حال الجدة مع الاخوة  
 كذلك بان يكون عصوبة الجد اقوى من الاخوة وان لم يكن صاحباهم فان  
 الجد لأجد الجد الاولاد الذكور ويجوز الاخوة فيكون عصوبة اقوى فذا في  
 الاخوة من الجد لم لا يجوز ان يكون لهذا المعنى في غير حاجة الى التخصيص لانه لو كان  
 لما كان التاء في جابر سقوطا به اظهر حمل التاء في قوله **قوله** رده الله  
 اعني به اي بالمذكور اذا كان يزوجون من ذكره كان الترخيص الذي هو مقدر  
 في ضمنية ولما كان قوله بالمذكور مؤنثا لان المراد بالمذكور قوة القرابة والتفصيل

بالمذكور لتوجيه تذكير الضمير بقوله وهو الترخيص دفعا لهذا الوهم  
**قوله** من العصبات اشارة الى تعميم هذا الحكم للعصب لئلا يتوهم خصمه  
 ببعض دون بعض وليبعد شمول ذي القرابتين للعصبة **قوله** ذكره اكان  
 ذي القرابتين لا يخص التعميم بذي القرابتين بل يجري في ذي قرابة واحدة ايضا  
 فان الاخوة من الابوين أو من الاخوة لا يكتفى لما كان المذكور في المثال  
 من الاناث الاخوة من الابوين حيث ذكر انما سقط للخارج من الآله  
 ولم يذكر الاخوة لا يخصص في مقام التعميم القرابتين بالذكر وايضا ذو  
 القرابة الواحدة من الاناث لما كانت عصبة مع الغير في حال الاجتماع  
 مع الاخوة من الابوين لا يوصف بالعصوبة لانها فرع الارث وهي لا يشر  
 بعد صيرورة الاخوة من الابوين عصبة مع البنات فلا يوصف بالقوة  
 فذا القرابة الواحدة من الاناث العصبة لا تبصرا اجتماعا مع ذي القرابتين  
 منها فكذا لم يتعرض لها **قوله** اولى من الاخوة لا يجوز ان يكون قوله اولى حالا  
 والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كافي التشبيه كالإخوة وصاحب الحال  
 وان كان متعديا وهو الإخوة والاخوة لكن افعال التفضيل لا تشمل في  
 المطابقة لمن هو له فذكره مع كون صاحب الحال مؤنثا وكذا قوله بعد هذا



وابن الاخ لا ياب واما **اول** آه فان قوله وابن الاخ عطف على قوله الاخ  
والكاف مقدر منها ايضا وما ذكره ان راجع قوله فانه وما بها وما به في الموضع  
الثلاثة بيان لما حصل المعنى وما قلنا **اول** في القول بالاستيناف مع كونه خلاف الظاهر  
تحتاج الى تقدير ايضا **قول** يصيرن عصبته باخوتن ليس في هذا الكلام ما يدل على  
صيرورتين عصبته في باخوتن بل المراد انهن تصيرن عصبته باخوتن وان جاز  
ان يصير بعضهن عصبته بغير اخوتن كبنات الابن فانهن يصيرن عصبته باخوتن  
وبنات عمته وبنات اخوتن وبنا بنات ابناء عمهن ولا يبعد ان يقال الضمير في  
اخوتن راجع الى النسوة اللاتي احدهن بنات الابن وظان الذكر النورين  
يعصبون اخوة بنات الابن فيصدق ان بنات الابن يصيرن عصبته باخوة  
بنات الابن ولا يلزم ان يكون بنات الابن الثانية عين بنات الاولى وان  
كان السطر المتبادر في بادي الرأي هذا **قول** ومن لا فرض لانه الاناث  
واخرا عصبته احط بربان رحون وبعض الخشيش في وجه اخارب اخو عصبته  
يقولون ليس جالا من لا فرض لها ولا من قوله لا يصير عصبته للتلفيها في  
وبعضهم يقولون جاز ان يكون حال من لا يصير عصبته ولا يذبح لهم امر  
عصبته حال عدم عصبته الاخ في مثل هذا المقام وبعضهم قالوا حاله العائل

العائل المقدر وتقديره اختلطت باخوتها والى ان اخا عصبته و  
لا يخفى ما فيه ايضا من التعسف **قول** لا حاجة الى اشارة هذه الكلف  
بل هو من تنمة الصلة عطف على ما قبله والمعنى ان الانثى التي لا فرض لها  
اخوة عصبته لا يصير عصبته باخوتها وهذا معنى صحيح لا يخبر عنه من غير  
الى التكلف **قول** والمراد من الجمع ان الاخوات والبنات الجسدية  
اذ لو كان المراد الجمع لا يلزم صيرورة اخوت واحدة عصبته **والصيرورة**  
مع بنت واحدة **قول** والفروق بين ما بين العصبين آه اي قصد من  
تسميته احد بالعصبته بالغير وتسمية الآخر بالعصبته مع الغير لانه  
الى تحقق فرق بينهما فان العصبته بالغير قصد منه انه صار عصبته بالغير  
الظان ان الغير ما لم يكن عصبته بسببه والعصبته مع الغير يريد منه انه بقائه  
الغير من غير ميراثه منه صار عصبته فلذلك الفرق والتبينة عصبته فخصها  
بسم بالغير والاخر بسم مع الغير وان صح اطلاق كل من الاسمين على  
كل من القسمين لوجود معنى الاسمين في كل منهما في الجملة **قول** واخر  
العصبين مولى القفاة آه فان قيل كيف اخرا العصبين مولى القفاة  
مع ان عصبته متأخر عنه فيكون عصبته اخرا لعصبته قلنا المراد



من العصبات عصبات الميت واللام بدل من المضاف اليه المعنى ان  
اخر عصبات الميت مولى العنافة وعصبته ليس من عصبات الميت على  
تقديره ان يعدوا ايضا من عصبات الميت باعتبار ان كل وارث  
يصدر عن عصبته عصبته فهو عصبته له يمكن توجيه الكلام بان المراد ان  
اخر العصبات مولى العنافة وعصبته معالا مجرد مولى العنافة وان يلفظ  
ثم يثبتها على تقدم مولى العنافة على عصبته كما ذكره سابقا **قول** ولقوله ثم  
اعتق عبدا آية قد يروى هذا الحديث بعبارته اخرى وقوله ثم  
لمن اعتق عبدا هو اخوك ومولاك فان شكرك فهو خير لك وشكرك ان  
كفرك فشر لك وخير لك قيل في توجيه كون الشكر شر للمولى انه اذا شكر  
ادى حق النعمة وصار كان المنعم المستوفى خوصا من احسانه فنقص ابره  
ويقيم منه كون كفرانه حيرا له وقال بعض الشارحين في حاشية كتابه  
معرضا بان الشارح ومن يشبه عليه هذا المعنى لفظ بعض عبارة  
الحديث هذا كلامه وانظر بها النصف هل يبق شي ان الشارح  
العلامة ان يقال في شأنه مثل هذا المعنى من التفسير في عبارة الحديث  
بالحذف والاستعاط وخدم فهم لا يكا دخن على من يستحق اطلاق لعمرى

ولعمري ليس لباحث على امثال هذا المقال الا اظهرها كلام  
الكامل وادعاء التفرقة على هؤلاء الفحول الالبكال والدين اعلم  
تحتاجين الاحوال ثم التوجيه المذكور للشريعة منظور في ان اشكر  
نعمه المنعم لا يوجب تغليل الثواب والاجر في الآخرة ولا يبعد ان  
يقال في توجيهه ان كفرانه يوجب حرا اخر سوى اجر النعمة لا  
انعم بها وبالشكر فيكون هذا الاجر فيكون الشكر شر او الكفران  
فيها من هذا الوجه **قول** والجواب ما عن الآية آية ليس له ربه  
انا خصص الآية بسبب النزول بتقديم الترميم على المواجاة بل مراده  
ان الآية لما كان سبب نزولها هذا والآية مجمل فيجوز ان يكون التقديم  
مخصوصا غاية الامر ان احتمال العموم ايضا فلا يتم الاستدلال  
بالآية على تقدير ذوى الارحام **قول** واما عن الحديث فنوانه ثم  
آية حجة تقديم المعنى على ذوى الارحام والتردد ما روى ان بنت  
حمزة رضيت الله عنها اعتق عبدا ثم مات العبد وترك بنته ومولاه  
فجعل البنت دم نصف مال البنت والباقي لمولاه فعلم منه تقديمه  
على التردد واذا كان مقدما على التردد كان مقدما على ذوى الارحام



بالضم ويؤيد هذا حمل الوارث في قوله ولم يرد وارثا على الوارث  
الذي يتو في المار واحد كان او اكثر **قوله** اكثر وهو العصبه فان  
اعطاء البنين عدم للمولاه النصف مع وجود البنت دليل على ان الوارث  
المانع عن عصبه المولى الوارث الجاي من حيث انه وارث وهو العصبه  
**قوله** واذا كان مولى العتاقه عصبه آه اذا دل الحديث على انه عصبه و  
دل على انه عصبه مشروط بعدم وارث آخر يمنع العصبه والبنه على  
انه آخر العصبه فلا يرد ما قبل الدلالة في الحديث المذكور على كون مولى  
العتاقه آخر العصبه كيف في هذا القائل قد سلم ان الوارث في الحديث  
يعني العصبه **قوله** ساسه اساسه عبد لا يكون بينه وبين معتقه  
ولاء بل يرضع ولا يورث **قوله** ولما ان السبب للاعتاق لقوله  
المه ادم من الاعتاق في الحديث في كلام الشارع اختم من الاعتاق  
او ما يقوم مقامه كيف لا ويستعمل انما يرجع ان العتق وان لم يكن  
اختيارا سبب للمولاه واذا كان الاعتاق من الاعتاق حقيقه و  
امرا ضرير ترتب عليه العتق فلا يتحقق العتق بدون الاعتاق فالقوله  
بان سبب المولاه العتق لا الاعتاق غير مقرر والقول بان لادلاله

يضعه

في الحديث الاعلى ان المولاه لمن اعتق لا ان سبب المولاه الاعتاق  
غير مسلم كيف وقد يقرر ان ترتب الحكم وهو هنا ثبوت المولاه  
على الوصف وهو هنا الاعتاق مشعور بالعلية على ما اوردته على ان  
من ان السبب يكون العتق بدون الاعتاق يرد على ط الحديث  
وان لم يدل على ان السبب للاعتاق فان من ترتب العتق على ملكه  
بغير الاختيار ثبت له المولاه مع انه لم يعتق فلا يفتح الحكم مطلقا بان  
المولاه لمن اعتق وله وجه وقع يظهر باننا مل **قوله** لقوله عدم المولاه  
لحمه آه هذا دليل على كون مولى العتاقه ثم عصبه وارثين في الجملة  
واما كونها عصبه فلا يعلم من هذا بل يعلم من الحديث الآخر ثم ثبت المولاه  
بالنسبه لا يقتضي مساواتها من جميع الوجوه بل يكفي في صحة النسبه كون  
المولاه موجبا للارث في الجملة وقد علم كيفية التوريث بالولاه غير  
هذا الحديث فان عدم ارث الاناث بالمولاه مع ارثهم بالنسبه يعلم  
من حديث آخر وكذا عدم كون المولاه موجبا للارث من الجاني  
بسبب المعنى الذي هو من ان المشايخه موصوفه في الاعدادون  
الاسفل بخلاف النسبه الذي هو من ان الارث فانه يوصف في الجاني



**قوله** لم ليس للمنفذ والعقود المستعارة في الحديث بمعنى مقابل  
للكتاب والتدبير وفي آخر الحديث استعمال بمعنى شملها والعقود التي بسبب  
للولاة بمعنى شمل الجميع **قوله** الا ما احتق او احتق من اعتق بعد اعتق  
الكتابة والتدبير وجعلها في معاملة الاعتق لا يحصل اقام آخر من توط  
الكتابة بين العقود والتدبير من توسط التدبير بين العقود والكتابة  
ولم يذكر هذه الاقسام في الحديث ولم يتوجه اليه في ذكرها وبيان  
احكامها للعلم بان منشأ الولاء والعقود انما مل لهذه الوجوه فذكر  
بعض الاقسام يعني عن ذكر اقسام آخر معلوم ان كراهة لها في الحكم **قوله**  
او جبر ولا معتقن آه الشارح صحيح هذه العبارة بتقدير ان  
يكون عطفها على ما اعتقن لفظا وعلى المضاف الى المعذر حقيقة ويكون  
المعنى ليس للمنفذ شي الا ولا ما اعتقن والا ان جبر ولا معتقن  
والمراد منه ان جبر الولاء والجور مساحية ويجوز توجيه هذه العبارة  
توجيهين اخرين احدهما ان يكون جبر معطوفا على اعتقن ويكون  
المعنى ليس للمنفذ الكذا او جبره معتقن وما جبره المعنوي الولاء  
موضع الزور وهو لفظ ولا موضع ضمير جبره وثانيهما ان يكون

جبر مصدر معطوفا على ما لا فعلا ومضافا الى ولا ويكون ولا  
مضافا الى معتقن ويكون اضافية مجموع جبر ولا الى معتقن  
من قبل حيث زمانك فان الحب للمنفذ طلب الزمان فمنها ايضا  
الجبر وصف المعتق لا الولاء وعلى هذا التوجيه يجوز ان يبقى جبر على  
معناه المصدرى ومعنى الامر على المساحة كما في توجيه ان روي  
ان يجعل بمعنى المفعول ويكون من اضافة الصفة الى الموصوف ويكون  
مال المعنى او ولا هو جبر معتقن آه **قوله** وان كان في نزود  
تعلقه في الحاشية الشذوذ ان يروي الحديث الثقة في العالم انه  
الناس فان خالف من هو حفظ منه واضبط كان الشاذ مردها  
والا فلا ومجموع ما ذكره من تعريف الشاذ وتفسيره الى المرود وغيره  
وان كان بينهما غير منطبق على ما تعلق عن ارباب الحديث لكن يمكن  
التكالف في التطبيق بوجه ما ولعل وجه التطبيق لمن يرجع  
الى كلام الشيخ ابن الصلاح في احوال الحديث حيث تبين معنى الشاذ  
**قوله** عمره المشهور الحديث المشهور ما يكون في القرن الاول احوال  
بعد القرن الاول متواترا والمشهور بمنزلة المتواتر لان اصحاب القرن



الاول ثبات فكلما هم منتزعة المتواترة و هذا الحديث ليس هذا  
 القبيل لانه لم يكن احاد اثم صار متواتر بل بسبب اثاره مثله عن كبر  
 الصحابة صار كالشهور **قول** وصورة ولاد تدبر من العرض من هذا  
 التصوير ان المدير لا يفتق الالبوت مولاه فلما يتصور حصول التدبير  
 لها الذي لا يحصل الا بموت المدير حال حريته فصور هذه الصورة دفعا  
 لهذه التوهم او لاحتياج الى تصوير هذه الصورة انما هو لاثبات  
 حصول الولاء للنساء والافلوات المولات ومات تدبر ما بعد موتها  
 يصل ارثه الى عصبته مولاه بسبب حق ولاد المولادة وهذا القدر  
 يكفي في ثبوت الولاء على المدير وايضا لومات المولادة وحصل المدير  
 بعد موتها ملك بوجه من الوجوه ثم مات المدير فانه يتعلق بالحقون  
 المتعلقة بالتركة من الجهة فصار الدين بمال المدير ولا معة للارث  
 بالولاء الا هذا **قول** جرد العبد باخا قباياه ولاد ولده الى نفسه  
 جرد الولاء ليس اخصا حتى يظهر ان العبد جرد الولاء الى نفسه او الى  
 مولاه بل هذا امر حكيم اثره ترتب الارث ولما كان الواسطة في  
 انتقال هذا الولاء الى المولادة العبد كيف وهو الوارث من الولد

والمولادة تترث منه صحيح ان يقال ان الاب جرد الولاء الى نفسه لانه مولد  
 حق الولاء اول بالذات للمولاه على العبد فخالطه ان يتصل منه المولادة  
 وان قال اصدان العبد جرد باخا قباياه ولاد ولده من مولد  
 الام اليها لا ينكر هذا ايضا فالتاريخ حيث قال جرد ولاد ولده الى  
 نفسه كونه هذا موافقا للكلام المص في شرحه والكلام ساير الشروح  
 ايضا لا يرده عليه شيء **قول** فلولاه لها كون الولاء لها مستلزم كون  
 الميراث لها كمن ذكر الولاء اولى لانه مشتمل على بيان حصول  
 الارث مع بيان سببه **قول** جرد باخا قباياه ولاد ولده معتق الى نفسه  
 ثم الى مولاه هنا جرد الولاء الى نفسه الى مولاه اظهر فانه الواسطة  
 في ارث المولادة من الولد بالولاء فالنظر ان هذا الولاء اول للمعتق  
 بلا واسطة ثم بواسطة لمعتق معتق **قول** عندني يوسف كسر  
 الولاء انه التعرض لان السدس للاب عندني يوسف والافصار  
 عليه في هذه الصورة والتعرض لكون الكل للابن في الصورة المذكورة  
 يشترط بان للاب عند غير يوسف شيء ولو تعرض ان الكل للابن  
 في هذه الصورة عندهما وفي غير هذه الصورة مطلقا لم يعلم حال الآ



عند يوسف فكذا لم يذكر الأبند الطريق **قوله** ووجه قوله الأخيرة  
 من جعل وجه قول انه يوسف خطأ، الأب بحكم العصوبة باعتبار أن  
 استحقاق الولاد بالعصوبة مع الابن من جهة العصوبة مقدم على الابح  
 مرفى ترتيب العصبية وحكم جعل ميراث المعتق كيراث المعتق كان  
 المعتق هو الذي استحق ذلك ثم خلفه في ذلك بوجه وابنه فقد غفل عن أن  
 ارث الاب إذا كان بالعصوبة والابن في العصوبة مقدم على الاب فيلزم  
 حرمان الاب تعليقا على جعل وجه القول انه يوسف سندا لحضه ما ذكره  
 من جعل ميراث المعتق كيراث المعتق بمجر عبارة لا يعنى من الحق شيئا  
**قوله** وتنبه على ان العتق آه بعد ما قال ان ربح هذا الكلام كيف يجوز التنبه  
 عليه في عدة مواضع بالخطأ، وتقبله البضاعة في هذه العناية والدقة  
 المستعان وعليه الشك ان وتفصيل الكلام في هذا المقام آه ذكر انواع  
 القوابة وترك الاحتمالات التي يتصور من القيد من اعني دارم محرم فان  
 المملوك قد يكون دارم فقط غير محرم وقد يكون محرم فقط غير دارم  
 كالحرم بالرضاع وقد يجتمعان كالانقار بالحرمة وقد يتفان كمن لم يكن  
 دارم ولا محرم قال في ام التلذذ اعني الحرم غير ذي الحرم غير المحرم غير

وغير المحرم وغير ذي الحرم لا يصير بالملك حراً وأما المحرم ذو الحرم  
 فاما يعتق اذا كان من مشا حرمة الحر والافيلزم ان يصير بالانقار  
 الذين صاروا بالرضاع او المصاهرة وما عتق بالملك مع انه كذلك  
 ولا يرد هذا شبهة على كلام المم فان ترتب قوله محراً على قوله دارم  
 يشوبان الحرمة الموجبة للعتق ما يكون بالشيء الحر كما قد قيل دارم  
 محرم من حيث انه دارم فلا يتوجه الاشكال **قوله** المتبادر بالحرمة اي  
 بالحرمة النسبية الذاتية لا العارضية السببية للرضاع او غيره من  
 المصاهرة **قوله** ثم الشيخ اورد آه اورد المناظر لخصم الولاء لمن  
 يعتق عليه والحرم لنظر ارتباط هذا البحث بالوعاء بوجهها على  
 ان الايراد في هذا الباب مناسب ان الولاء من جهات التورث  
 وفي كيفية تورث الولاء مرتباً بحاجب وتفاصيل الشرائع هذا  
 وليس محل بيان الارث بالولاء، الباب الفرائض وكون ترتب  
 العتق على الملك من مسائل باب العتق لا يوجد عدم ذكره في هذا  
 الباب وكيف في ايراده هنا مجرد كونه من مبادئ بعض مباحث البحث  
**قوله** ثم ان للكبرى والصغرى ان يزوجا آه اسناد التزوج كمالها



اشارة الى عدم استقلال كل واحدة منهما بالتزوج لانهما وليان له  
سبب الولاء والولاء مشترك بينهما وايضا لوزوجه واحدة بغض  
الاخرى فتميل للاحرار بها لاحتمال ان يحصل له من جهة التزوج ورثة  
يمنعون عن ارث البنين منه بالولاء فلا بد من رضا الاثنين في امر  
يتمثل ان يودي الى احراز كل منهما **قوله** منع الشخص آه وسوق هذا  
يدفع النقص بالتعوز فان في القول وان تحقق المنع عن بعض الميراث  
لكن ليس هذا المنع مع شخص معين بل المنع متعلق بمجموع الورثة من  
حيث انضام حصل المنع بوجود شخص آخر بل حصل المانع من وجود  
شخص ضاق عن ساهم ما هو مجزأ بالضرورة يقال فيستعمل عليه  
نقصان النقص بالنسبة لشخص معين وقوله عن ميراثه المراد به عن ميراث  
المعين له شرعا فلا ينقص منغ العصبات عند تحقق ارباب الفرائض عن  
بعض ما يستحقونه على تقدير عدم تحققهم وكذا لا ينقص بانتقاض  
خصص اصحاب الفرائض اذا اجتمعوا مع من حاسم عما كان له على تقدير  
الانفراد لانه قد عين في كل حال شيء شرعا فلا ينقص في كل حال عما عين  
في تلك الحال **قوله** حج نقصان وهو حج عن سهم معين مقدر الى سهم

مقدر الى سهم مقدر اقل فلا يلزم كون الولد جابجا للاب  
حج نقصان من جهة انه يمنع من اخذ ما زاد على السدس بالعصبة  
الى السدس لان للاب ليس سهم مقدر في حال المقصوبة حتى يكون  
منع عنه الى السدس حج نقصان فان سهم العصبة ليس معينا فلا  
يتصور فيه الزيادة النقصان ولا وجه لما قيل في دفع هذا النقص  
من ان المقصوبة لما كان سببا لا يستحق الارث معايرة  
للفرض كان الحج مفسر في حق كل منهما على حدة فالحج في حق العصبة  
وحدما حج حبان اذا لم يتغل عنها الى مقصوبة اخرى يستحق  
الانقص فعلم ان حج النقصان ليس وجود فيما بين العصباء هذا  
كلامه ولا يخفى ضعفه فان توريث العصبة بالفرضية في بعض الاحوال  
ليس حجبا بوجه من الوجوه وقد دلت بما ذكرنا ان تفاوت حال  
العصباء ليس حجبا ولا يصدق تعريف الحج على تفاوت احوالهم  
وثانها حج حبان وهو ان يحجب عن الميراث آه هذا التعريف  
يصدق على الحرامان اولي الحما فود فيه بالحق اللغوي الى المنع ومنه  
هذه الجهة او رد الشبهة في الفروع الاولى بقوله فان قلت



ولو حمل الجواب على المعنى الاصطلاحي لا يدخل المحروم في الجواب ولا يرد  
هذه الشبهة لكن لما كان المتبادر الى المعنى من الجواب المنع  
المطلوع سببا في الكلام على مقتضى المتبادر **قوله** فان قلت قد يجزى  
التعريف المذكور مطلقا الجواب يخرج هو لا عن الجوابين وظن تعريف  
جوابك فان على ما هو المتبادر يقتضى الدخول يمكن حمل كلامه  
في الجواب على منع دخوله في الجوابين يقتضى هذا التعريف ايضا بان  
يقال المراد من الجواب عن الميراث جبر الوراثة وهو لا يرد عليه روح ما قيل  
من ان في الجواب تسليم وجود الجوابين لا اهلية له للامارة نعم لو حمل  
الجواب عما ان المقسم الوراثة كان فيه اشعار بالتسليم المذكور **قوله**  
يرثون بحال ويجزون بحال في بعض الشروح غير العبارة وقيل  
مكان تجزون بحال تجزون في حال والنكتة فيه ان الحال يكون  
سببا للامارة في الصور الاولى ولا يكون سببا للجزء في الصورة  
الثانية هذا المحض كلامه وفيه ان لفظ بحال وقع في هذه العبارة  
في ثلثة مواضع والظاهر ان المقصد من جميعها الى معنى واحد هو  
فيه وحمل الباء في واحد منها وهو قوله يرثون بحال على البنية والاسية

البنية وعلى الطريقة في غيره خلاف الظاهر **قوله** مبني على اصلين  
الوراثة في كلا الطرفين اعم من العصبية واصحاب الفروض وكذا  
لفظ من والشخص في الاصل الاول والاقرى فالاقرب في الاصل  
الثاني نعم العصبية واصحاب الفروض فالقول بان الاصل الاول  
لصاحب الفرض والثاني للعصبية خلاف الظاهر والواقع وليس الكلام  
دلالة على هذا التخصيص بالعبارة ولا اشارة كما ادعى ولا حاجة في  
دفع المناقشة بان ولد الابن مع الابن الاقرى بجواب مع انه  
غير منتم الى الميت ممن تجزى الى تخصيص الاصل الاول باصحاب الفرض  
فان هذه المناقشة يندفع باندراج حجة في الاصل الثاني وكذا دفع  
النظر الذي سيذكره الشارح لا يحتاج الى التخصيص الثاني او يندفع هذا  
النظر بما سبقه ان شاء الله تعالى ثم القول بان الاصل الاول لصاحب  
الفرض والثاني للعصبية ببعض بحجبات الام الحيات الابوية وجب  
قرينة كل حجة بعدى الجبهة الاخرى فانتم اصحاب الفرض وبحج  
فيهم مبني على الاصل الثاني لانه الاول **قوله** سوى اولاد الام آه  
ليس شتار اولاد الام لا عن شيء بل مبني على اشتراطه استحقاقا



المولى في جميع الركعة وقد اشار اليه في المتن بقوله لا نعدم آه و  
اشتراط اتحاد السبب تقدير عدم استحقاق المذكور وفي اولاد الام  
انتفى كل الشرطين فلا يتحقق المحجب **قول** قلنا ليس كذلك استحقاق  
آه منشاء عدم كون الاستحقاق الردي مؤثرا في المحجب ان الاستحقاق الردي  
منشاء حر عن استحقاق المحجب فكيف يكون مؤثرا في حجبه والاصل انه  
يشترط ان يكون عدم الاستحقاق سابقا على استحقاق المحجب بحسب الترتيب  
لوا اجتماعه فلا يفيد المنع خلافا حاصل على تقدير عدمه **قول** وفي نبات  
الابن مع الصليتين ينتقض بالبنت الواحدة الصليتين مع بنت الابن  
والاخت الواحدة الاحيانبة مع اخت لاب لكن يمكن دفعه مع  
اتحاد السبب الا قرب الابعد لان الاقرب باحد النصبين الذي  
يسحق بذكر البنت فلا يبق للبعد من ذلك النصب شي فيغير محرما  
وفي صورة البعض باخذ الاقرب تمام النصب الذي سحق بذلك السبب  
اذ تمام النصب الثبات والاقرب باخذ النصف فبقى للبعد شي باحده  
تكلمه للثلاثين **قول** وفيه نظر لان الاصل الثاني آه يمكن دفعه لا نقد  
بالقيد المذكور بل تجري على النظر لكن يعتبر على تقدير عدم استحقاق الآه

الاقرب جميع الركعة اتحاد السبب وفي الصورتين المذكورتين  
لا يوجب الاستحقاق المذكور ولا اتحاد السبب وراثة الآه  
غير سبب لجدته وكذا الحال في ابن الاخ والاح الام **قول** قلنا  
الاصل آه هذا بعينه الكلام منخصص الاصل الاول لصاحب الفرض  
والثاني بالعصبه **قول** لا تجب خبره اصل كون المحجب عبارة عن منعه  
لا يوجب ترك مفعول بالكتابة فتقدير لفظ خبره في العبارة لان المحجب  
متعدد لا يؤول من مفعول واذا لم يذكر فلا يؤول من تقديره فلا يبرر عليه  
قبيل المحجب منعه الفخر عن الارث فلا حاجة الى ذكره **قول** ولنا المتبادر من لنا  
اذا كان في المدعى خلاف الاختصاص بالنسبة الى المحاطب حمل الاختصاص  
بعلماء المذهب صرازا عن اصحاب سائر المذاهب خلاف المتبادر فلا وجه  
للعود عن لنا يقول ولعامة العلماء دفعا لتوهم الاختصاص الثاني  
**قول** وايضا اذا لم يحجب الكافر سوق هذا الكلام غير مختص بالنزاهة لخصم  
يشعر قوله المشهورة عنه لا بطريق الخطاب بل يقتضيه هذا السوق لفرض  
المدعى وان كان يحصل منه الزام لخصم ايضا الزامه فلا وجه لتغير الاسلوب  
فيه نعم ان هذا الاسلوب يدل على ان المقصود الزام لخصم لا اثبات المدعى



**قوله** والجوب جرب الحمان آة الجوب جرب مان يصح إطلاق المحرم لغة عليه  
لكن في الاصطلاح يطلق المحرم في مقابلته الجوب على من حرم عن الارث  
بالكسبة لما منع من موانع الارث بالمعنى الذي ذكر في بحث موانع الارث  
وضمن ان ربح الجوب بجرب حمان لان الجوب بجرب نقصان لا يكون حجاباً  
وفي صورة اجتماع اصحاب الغروض بحث لم يبق شيء من التركة زابدا على  
فروضهم لا يسمى اصحاب الغروض حجاباً للعصبية وجدفهم من كان محجوباً بنقصان  
مع القول بان الجوب بجرب نقصان جرب غيره وايضا المحجوب اذا استعمل مطلقاً  
يتبادر منه الجوب جرب حمان لان المطلق محمول على الكمال **قوله** بالاتفاق  
يحوز ان يحمل الاتفاق على اتفاق العلماء يكون المراد من الجوب بجرب نقصان  
او الجوب في الجملة ويقصد صدوقه في ضمن جرب نقصان واكتفاء المص بايراد  
مثال جرب نقصان يدل على هذا الكثرة ان ربح نظر الى إطلاق لفظ الجوب  
شموله كلا القسمين **قوله** لا يترنان مع الاب خبر خلاف مبتدأ محذوف كما قد  
اشار الى حاله من الاثنين على ما مر ولا وجه لجمله استيناف **قوله** اما عند  
ابن مسعود فلان المحرم عنده حاجب او رد عليه انه لا يقول يكون المحرم  
حجاباً وان كان قابلاً يكون حاجباً جبة نقصان والكلام هنا نعم الجوب

فلا يشترط وجه التمام المدعى هذا الكلام ولا يبعد ان يقال على رواية كون  
المحرم حاجباً جرب حمان ايضا لا وجه لهذا الايراد اصلاً وعلى الرواية  
الافرى المراد انه لما قال يكون المحرم حاجباً في الجملة فلا يبعد ان يكون  
المحجوب ايضا حاجباً من غيره معصلاً بين كينفتي الجوب اذ يكفي في القياس  
الجوب في الجملة ولو استدرك بان جرب نقصان لا يعاين عليه جرب حمان لا  
يبعد ان يقال في مقابلته ان المحرم مع كونه انزلة من الجوب اذا كان حجاباً  
جرب نقصان فيجوز ان يكون المحجوب حاجباً جرب حمان وان كان جرب نقصان  
انزلة من الجوب الحمان فتدرك ان انزلة جرب نقصان المحرم بزيادة قوة  
المحرم **قوله** واما عندنا فلان آة او رد عليه ان ما ذكره مخصوص بالجوب  
حمان والمدعى عام للمحجوب جرب نقصان ايضا وفيه ان لا يتم عموم المدعى للمحجوب  
جرب نقصان كيف وقد صرح ان ربح بقوله جرب الحمان واختار عموم  
المدعى لا يصح استدلاله مع انه قد ذكرنا انه لا وجه لتعميم الجوب **قوله** وغيره  
كل كسرة اضعف عدد الى عدد يسمى المضاف كسرة المضاف اليه صحيح والكسرة  
ما لا يكون مركباً لا بالعطف كثلث وربع ولا بالاضافة كمنصف سدس  
او بالاستثناء كثلث الا سبع او اما واحد كالدس والثلث او مكرر



كالثلثين والمراد هنا المفرد اعم من الواحد والمكرر كالثلثين **قوله** الفروض  
الستة المذكور نوعان لما كان غرضه بيان ان الفروض بتقسيم نوعين لم  
التعديد بالستة المذكورة لان خبرها من الفروض لا يندرج في النوعين  
وجعل كل من الثلثين نوعان باعتبار حصول المناسبة بين هذه الثلاثة  
بالتصنيف والتضعيف ولا يتحقق هذه المناسبة للثلاثة الاولى مع الثلاثة  
الاخيرة فلذا جعلت نوعين يشتمل كل نوع على تلك المناسبة ولو وجد  
المناسبة بين الجميع لجعل الجميع نوعا واحدا **قوله** الاولى نصف النصف الاول  
الفروض وصف فلا حاجة الى بيان وجه تقديم على سائر الفروض فانه في  
الواقع مقدم لان محله اقوال الا **قوله** على التضعيف والتصنيف تقديم  
التضعيف على التصنيف ليكون متصلا باخر الكسور على طريقة اللف  
والنثر المشوش ومن غير عبارة المص وعكس **قوله** على التضعيف والتصنيف  
لاحظ الترهب على طريقة اللف والنثر المرتب والحل وجه **قوله** وقد يقال  
فيه اشارة الى ضعف هذا الوجه الذي لا يفي ان يخفى ضعفه على النبا  
والامر في امثال هذه البناء وضعفها وقوتها وتروكها وتترها  
وايرادها بغيرها سدا لا ينفي التعرض لها والاستعمال بها وقوله

وانما سمي بابا اداة للحصر ليس المقصود منه الحصر لمفهوم يكون  
سبب الجعل المذكور منحه افيما ذكره مع انه ليس كذلك اذ يدل  
قوله انهم طلبوا على سبب اخر بل ليس اداة الحصر منا الا لئلا يكره  
للحصر ويجوز ان يكون دلالة على الحصر مقصوده لكن من حيث انه  
يقول القول الذي اشير اليه ضعفه لا انه في الواقع كذلك والمعنى ان  
السببية ما ذكرنا وقد يقال خلاف ذلك **قوله** احاد آه لا يجوز  
يقال في وجه تكرير لفظ احاد مع كون لمعناه مكررا انه لما اورد  
المسائل بلفظ الجمع ناسب تكرير لفظ احاد يشعر بان التكرير  
المستفاد من لفظ احاد ليس بالنسبة الى تعدد المسائل بل في كل مسألة  
التكرير مقصود فانه قبل اذا جاء في مسألة احاد وفي مسألة اخرى احاد  
وبعد النسبة على هذا مرة واحدة في احاد ولا حاجة الى تكرير اللفظ  
مثني او ثلث وكذا في قوله دم صلوة الليل مثني مثني لما لم يكن المقصود  
بالخطاب واحدا بل المقصود بالخطاب بتعدد ذكر لفظ مثني لثباته  
الى ان التكرير المستفاد من مثني متعلق بالصلوة ان يصلي صلوة  
الليل ركعتين ركعتين وتكرير اللفظ باعتبار تعدد الخطاب



قبل هذا المخاطب يصل مشقو ذلك المخاطب مشقو وقد ذكر في بعض الشروح  
 في هذا المقام ومنها تنظر في حق عدم صحة احاد بلا تكرار على كل  
 حال وهو ان ليس معنى الواحد فلا يجوز استعماله منفردا صريح بالامام  
 الواحد في شئ من ديوان المشي حيث قال لا يستعمل احاد بمعنى الواحد  
 لا يقال هو احاد اي واحد انما يقولون جاء واحد احاد اي واحد  
 واحد واحد في موضع الواحد خطا هذا كلامه والمفهوم من هذا  
 الكلام ان استعمال احاد حيث لا تكرار فيه غير صحيح ولا بد هذا على وجوب  
 تكرار لفظ احاد بل المراد عدم صحة استعمال احاد حيث لا يكون في المعنى  
 تكرار ولو جوب تكرار المعنى في احاد وعدم تكراره في واحد لا يصح وقوعه  
 في موضع واحد وان صح وضعه في موضع واحد واحد ولا ينعمن  
 هذا عدم صحة استعمال لفظ احاد بلا تكرار في اللفظ بل يكفي لفظ احاد  
 مرة واحدة حيث يستعمل لفظ واحد مكررا فيكون احاد في موضع  
 واحد واحد فلا يصح هذا الكلام وجه التكرار لفظ احاد في كلام المصنف  
 بعد تحقيق هذا المقام والعلم ببيان تكرار لفظ احاد في كلام المصنف بناء  
 على وقوع لفظ السائل بلفظ الجمع فاعلم ان الشارح المحقق رحمه الله حمل

حمل السائل بصفة الجمع على قصد ان جمعه باعتبار صور الانفراد  
 والاجتماع والاختلاط وحيث يكون كل من تلك الصور سلسلة واحدة  
 فلما مناسب تكرار لفظ احاد ولا شئ في التوجه الذي ذكرنا فلما  
 حكم بان تكرار لفظ احاد ينظر الى جانب اللفظ **قوله** كالربع من أربعة  
 هذا تمثيل لكون مخرج كل فرض سميت ولم يذكر الثلثين للكتفاء عنه  
 بذكر الثلث فان مخرجهما واحد ولم يذكر السدس لان في كون  
 مخرجه سمي نوع خفاء **قوله** واذا جاء مشق او ثلاث وثمان  
 نوع واحد هذا بناء لوصلة المخرج بالنسبة الى الكسور المتعددة  
 من نوع واحد ولو اردت ان تبين شمول مخرج واحد لكسور  
 متعددة وان لم يكن من نوع واحد قلت اذا كان في باب الكسور  
 متداخلة سواء كانت من نوع واحد او لا يخرج الكسور الاكثر  
 الخارج مخرج الجميع مثل السدس والثلث والثلثين والنصف فان  
 مخرج السدس وهو ستة مخرج الجميع المخرج النصف وهو اثنان  
 ومخرج الثلث والثلثين وهو ثلاثة داخلان في الستة وسيدكر  
 الشارح هذا في الاختلاط بين النصف وارقام النوع الثاني



**قوله** فنوا ان اصطلاحه يجوز ان يكون مرجع الفيز مجموع الكسور  
 المختلطة في جميع هذه الصور من ستة اي خرج من ستة فانه يستعمل  
 الكسرة لقياس الى مخربه بلفظ من فيقال النصف من اثنين والثالث من  
 ثلثة ويكون ان خرجها ستة كنه وجبة وام قيل في بعض الشروح في هذا  
 المعام كذا قيل وفيه نظر لما صر في باب معرفة الفروض ان هذا الثلث  
 ثلث لفظا وربع حقيقة في اجتماع في الصورة المذكورة حقيقة الربعا  
 من اكلامه وكانه وقع هذا الكلام من هذا القائل سهوا ولا فني ان  
 موضع قران هذا الثلث ربع نعم لو كان معهما اب ورد الام من  
 الثلث الى ثلث ما يبق يهيئ الثلث ربعا وابن الابن في هذا المثال  
 ثم اعلم ان المص لم يبين الاحتمالات المسماة الوقوع شرعا مثل اجتماع  
 الربع والثلث والاصطلاحات التي من هذا القبيل لانها مما لا يتصور  
 شرعا وبعضهم قالوا ان ذلك متصور في الخشني المشكل والافادة بكونها  
 في امثال هذه الاحتمالات البعيدة فلذا تركها ان يرجع روي الله  
**قوله** يقال فلان يقول على ان تمثيل جابر اقل دالة هذا على ان القول  
 بمعنى الحور ليس تمام لان معنى الحور فيه استفاد من لفظ على كما لا يخفى

لا يخفى هكذا قيل وفيه نظر لان اصله المنسل لا يكون لفظ على بل استعمال بالي  
 فادرجى بعده بعلی فلا بد ان يكون بمعنى الحور حتى يصح تعلقه عليه وان  
 لم يكن بمعنى الحور بل معناه مطلق الميل فلا بد منها من تعيين معنى الحور  
 حتى يصح تعلقه على به وهذا القدر يكفي في بدعاه وهو اعتبار معنى الحور  
 في معنى العول **قوله** وبمعنى الرفع وقد جاء بمعنى الارتفاع ايضا لازما  
 يقال عال الميزان اذا ارتفع ومن عال المرء اذ كثر خياله ويغرم من الصفا  
 الى هذا المعنى الذي هو زيادة الغريفة معنى مستقل حيث قال والعول ايضا  
 حول الغريفة وعلى هذا فالمعنى الاصطلاحي ويجوز ان يكون مأخوذاً  
 من غير معنى الرفع بل يجوز ان يكون نقيض المعنى اللغوي لا مأخوذاً منه **قوله**  
 شئ من اجزائه كرس ثلثه الى غير ذلك آه يشترط العبارة بان  
 المراد شئ من الفروض المجمعة الى ضايق الخرج عنها فوجه تسميتها  
 بانه قد يزداد نصف السدس مثل عول اثني عشر الى ثلثة عشر وهو ليس  
 الكسور المذكورة فيجب ان يحمل الاجزاء على الاثم من الكسور المذكورة  
 اي جزء كان وخرج يجوز ان يكون من للبيان وهو الموافق للتقديم  
 كما فعله ان ربح ويجوز ان يكون للتبسيط فان المراد الاجزاء اي



جوابين من جزئيات الاجزاء ولو حمل البعض على اتم من الاجزاء او الجزئيات  
جاز حمل الاجزاء على الكسور المذكورة لكن هذه البعض على هذا التقدير  
كما انه جزء الاجزاء فكذلك الجزء الخارج فيكون نسبة الزايد الى الخارج بالجزئية  
اي وجه نسبة الاجزاء بالجزئية **قوله** اذا ضاق الخارج عن فرض الميراث  
انه يفسق الخارج من الفرض الذي هو يخرج بالنسبة الى ذلك الفرض اذ ذلك  
البطالان بل المراد من الفرض النصيب المعين لوارث وارث وضاق بالخارج  
الفروض عن سهام الورثة المفروضة لهم وهذا واضح كشيء الوقوع ليجل  
اشبهاء فلا وجه للاختراض بان الخارج لا يفسق عن الفرض والمراد  
بزيادة اجزائه زيادة شيء بقدر ما فيه من بعض الاجزاء الا ان الاجزاء  
بعضها يزداد فان هذا غير مفعول **قوله** وحاصله آه الفرض من بيان  
الحاصل توضيح التعريف بحيث يقع عنه بعض الشكوك وتفصيله ياء في  
بعد هذا القول وحاصله اي حاصل التعريف واقع موقعه والاحتجاج  
عليه فبين بدله بقوله وتفصيله قال ومن قال وحاصله لم يصح كالا يخفى  
لم يصح كالا يخفى **قوله** واشار العيلى الى القول ان اثار من اثار  
اي عين القول كل الاشكال وقاية وبدا على تعديته بالي ولو كان

من المشاورة كان المناسب بتعديته على **قوله** فتابعوه اي  
تابعوا القياس في قبول العول وحكم به عمره فيكون اقراره  
حكم به غاية انه حكم براهي العيلى رضه **قوله** ولم ينكره احد الا ابنه  
وتعلل انه احد يقول محمد بن الحنفية وعلي بن حسين زين العابدين  
رضه **قوله** ويؤيد كلامه آه انما قال ويؤيد كلامه ولم يشب كلامه لان  
ما ذكره ليس جها قطعيا يفيد ثبوت المدعى بل بعض مقدمات غير مسلمة  
فان قوة اصرار الفروض غير مسلم وما ذكره من المقدمات غير مثبت  
للقوة كيف اقوى القرابات البنوة المقدمة على الابوة التي لا قرابة  
بعد البنوة اقوى منها وكل منهما عصبته ويشير الى هذا  
المعنى فالقول بان هذا آه يبدو عدم القول بانه متمسك ليس بهما **قوله**  
الاثنان والثلاثة آه قيل استئناف او بدل وتعديله المستند في امثال  
هذه من مقصور البضاعة في التركيب هذا كلامه وليست شعري  
على تعديله الاستئناف اذ لم يغير المستند الى محل له من الاعراب **قوله**  
ولا في الاربعة آه قد يقال على تعديله اخبار الحنفية ويجوز اجتماع  
الزوج والزوجات يجوز اجتماع زوج وزوجة واخت لابوي



اولاً فنقول اربعة الى خمسة لكن قلنا انه لا اعتداد بهذه  
 الاحتمالات المستحيل عادة ويريد احتمالاً حول الخارج العولية آه  
 على تقدير اعتبار الخشني وقد فصل تلك الاحتمالات في بعض الشروح و  
 الاقائمة معتد بها في اعتبارها كما عرفت **قوله** ولا في الثمانية لا يتصور اجتماع  
 الزوج والنزوجة في صورة الخشني اذا تحقق فرض الثمن لان تحققه عند  
 الولد ومع ولد لا يتصور مع التبرع والثمن الا النصف وهذه الفروض  
 لا نصف عنها الثمانية فلا يحتاج الى العول **قوله** فانها تعول آه المناصب  
 للمعنى الذي يشترطه العول ان يقال هنا مكان يعول يقال لان المعنى  
 الذي يشترطه معتد وهذا المعنى لازم فان هذا المعنى هو العول لا الزيادة  
 وهو لازم والمعنى الاول هو الرفع الذي هو معتد **قوله** وترد اشغافاً فهو  
 بمنزلة الحافض تقديره لو تر وشفع وجعلها جالين عن دي حال خذون  
 او صفى مصدر مخذوف تكلف كما لا يخفى **قوله** الى سبعة آه لهذا العول  
 اربع صور ذكرنا اثنان منها واثنان اخران ان اجتمع  
 ثلثان وثلث وسدس واجتمع نصف وثلث وسدس اخيراً لا يوين  
 واخيراً لام وام وام واخيراً **قوله** ويعول بثلاث الى ثمانية لهذا

لهذا العول ثلث صور ذكرنا اثنان منها واثنان اخران ان اجتمع  
 النصفين والسدس **قوله** ويعول بنصفها آه لهذا العول اربع  
 صور اثنان ذكرنا اثنان اثنان وثلثا اثنان اذا اجتمع نصفان  
 وثلثا السدس كنز وثلث اخوات متفرقات وام والنزوجة  
 اذا اجتمع نصف وثلثان وسدسان كنز وواحد من لا يوين  
 واخيراً لام وام فمن حصر صور هذا العول في ثلث لم يتفطن  
 بالصورة الرابعة **قوله** ويعول بثلاثها آه لهذا العول صورة اخرى  
 غير ما ذكرنا اثنان اثنان وثلثا اثنان وثلث وسدسان  
 فصورة هذا العول اثنان اثنان بجميع صور عول السنة ثلث عشرة  
 صورة لا اثنى عشرة كما زعم **قوله** لان نصف القطر لازمة لتأكيد النقص  
 في لم يعط **قوله** واثنى عشر يعول آه اثنى عشر يعول الى ثلث عشرة  
 في ثلث صوراً صدرها ما ذكرنا اثنان اثنان وثلثا اثنان اذا  
 اذا اجتمع ربع ونصف وسدس كنز وواحد من لا يوين او  
 اجتمع ربع ونصف وثلث كنز وواحد من لا يوين واخيراً لام  
 والى خمسة عشر في اربع صور ذكرنا اثنان اثنان وثلثا اثنان



اذا اجتمع ربع ونصف ثلث وسدس كزوجة واخت لابوين  
 واخين لام وام او اجتمع ربع ونصف ثلثة السدس كزوجة  
 وثلثة اخوات متفرقات وام ويعول الى سبعة عشر في صورتين  
 احدهما ما ذكره والثانية اذا اجتمع ربع ونصف ثلث وسدس  
 كزوجة واخت لابوين واخين لام واخت لاب وام فصور  
 اثني عشر تسع ومع خوال السبعة عشر اثني عشر وعشرين واما خوال الزعم  
 وعشرين فليس الا واحد او على قول ابن مسعود واثنين لمجموع  
 عول جميع الخواج لا يزيد في المشهور ثلثة وعشرين وعلى قول ابن مسعود  
 على اربعة وعشرين هذا على تقدير عدم اعتبار الحنثي واما على تقدير  
 اعتبار ما فريد في عول اثني عشر الى خمسة عشر صورة اخرى هي  
 اذا اجتمع ربع ونصف ان كزوجة واخت لابوين او لاب  
 وفي عولها الى سبعة عشر بغير صور تان اخرايان احدهما ربع و  
 نصفان وسدس كزوج وزوجة واخت لابوين واخت  
 لاب او لام واخرى ربع ونصف ثلثان كزوج وزوجة  
 واخين لابوين او لاب الى ما فوق سبعة عشر ايضا بغير عولها

70  
 عولها الى تسعة عشر والى احد وعشرين والى ثلثة وعشرين  
 فالى تسعة عشر في ثلث صور والى احد وعشرين ايضا في ثلث  
 صور والى ثلثة وعشرين في صورتين ويكون عول اربعة  
 وعشرين على مذهب الجمهور على تقدير اعتبار الحنثي الى تسعة  
 وعشرين بل الى ثلثة وثلثين في حنثي مشكل مات عن زوج وزوجة  
 وبنين واب بل ابوين فاذا كان الاب فقط يعول الى تسعة  
 وعشرين واذا وجد الابوان يعول الى ثلثة وثلثين وعلى مذهب  
 ابن مسعود يعول الى سبعة وثلثين في صورة ماتت الحنثي عن  
 زوج وزوجة واخين لابوين واخين لام وام وابن  
 محرم هذا ولكن مع وجود الولد للحنثي اماله او ابنا فالحكم  
 بوراثته الزوج والنزوجة كليهما منهما خيرة فليعتبر اعتبار  
 الحنثي جميع صور العوارسة وثلثون ثلث وعشرون بدون اعتبار  
 الحنثي وثلث عشرة من جهة اعتبار الحنثي وعلى قول ابن مسعود  
 وبقية جميع الصور الى ثمان وثلثين هذا عامة توضيح المقام الى  
 والى التوفيق والانعام **قول** سئلت عن علي قبل الصواب سئل



على عنها والعبارة المذكورة خلفا فاحش ولا حد ان يمنع كونها  
 حقا بل الظهور وكل الوجهين غاية الامر ان الوجه الاول اكثر  
**قول** فصل في معرفة التماثل آه قد يذكر وجه في التفسير بعض المباحث  
 بالفصل وعن بعضها بالباب ولا يطر هذا الوجه في جميع الموارد و  
 الظر انه مجرد تعين وان امكن في بعض الموارد بيان تلك **قوله** التماثل  
 تكرر هذه المعنى من الجانبين في غير التداخل فان هذه المفهومات  
 مفهومات شبيهة لم حصولها في احد الجانبين حصولها في الجانب  
 الآخر ايضا بخلاف التداخل فان دخول شئ في شئ لا يستلزم دخول  
 الآخر فيه بل ينافي لكن دخول شئ في شئ كما انه وصف للشئ الاول  
 قد دخول شئ فيه وصف للشئ الثاني فكانه تكرر الدخول من الجانبين  
 وان كان في كل جانب توجه ولا بد منها آه كل من المماثلة واخوانها  
 من قبيل النسبة والنسبة تقتضي تغاير المستبين فلا بد في كل من  
 هذه النسب من مغايرة وفي المداخلة والمواقفة والمباينة  
 توجد التغاير الحقيقي وفي المماثلة التغاير الذاتي غير متحقق فلا بد من  
 تغاير اعتباري توجه وهو تغاير محلي الموصوف بهما سواء كان

كان بالذات او بالاعتبار ايضا حتى يبين الى تغاير ذاتي **قوله**  
 واختلاف العددين في انفسهما بالقلّة والكثرة آه الاختلاف  
 بين العددين في انفسهما لا يكون الا بالقلّة والكثرة فعوله بالقلّة  
 والكثرة تعيين الاختلاف وتبيينه الا انه احصر اذن عن الاختلاف  
 انفس الذي كان لغير القلّة والكثرة وذلك لما عرفت ان الاختلاف  
 والتغاير بالذات لا يتصور في المتماثلين اصلا **قوله** فان العدد  
 الاقل ان كان بعد الاكثر سمي جزءا اصطلاحا آه اذا كان الجزء  
 اسما للعدد الاقل ايضا ولم يكن للجزء معنى مغاير حتى يكون العدد  
 لازما ولا يكون معتبرا في معناه فيلزم ان يكون اختلاف  
 هذا التعريف مع التعريف الاول في العبارة فقط ولا يبرر ما قبل ان  
 معنى العدد السابق ذكره لازم للجزء بالمعنى المذكور لا عينه فلا يشي ان  
 المغايرة بينه وبين ما ذكر اولاً في العبارة فقط **قوله** فالمراد بالجزء  
 آه بعد ما بين ان الجزء معناه ما ذكره عليه ان المراد بالجزء ما كان  
 جزءا واحداً لا انه عين المراد من الجزء بل يخص به هذه الارادة بالجزء  
 العاد ويكون منشأ دفع الالتباس هذه الارادة تأمل **قوله**



توافق العددين ان لا يحداه هذا ان لم يجعل التوافق اعم من التوافق  
واطلق في مقابلة وقد يستعمل بمعنى اعم من التداخل وهو ان يحداهما  
الاخر او بعدهما ثالث **قوله** هذا التعريف صحيح الى قوله والظاهر ان المم و  
كيف بعد الم الواحد عدد اعم من ان يحداهما بين بان لا يحداهما عدد  
ثالث مع ان الواحد بعدهما فكيف يكون عدد **قوله** فانها بعد الثمانية  
لما كان الا الماء والطرح معتبرا في معنى العدد كما ذكره الشارح فان  
المذكور عليه قوله مرتين المتعلق بالطرح المذكور يجوز جعله قيد  
للعدد فلا يبردهما قبل لم يفرق الشارح بين العدد والطرح حيث استبعد  
الى العدد مع انه متعلق بالطرح **قوله** وتباين العددين ان لا يحداهما  
معقيد العددين ومعناه انه لا يحد كليهما لان لا يحد احدهما و  
يجب لا يبرده ان حقه ان تترك لان الشرط ان يحداهما عدد ثالث مطلقا  
لان بعدهما معا ثم تفريق المتباينين لا ينقض بالاثنتين والاربع  
ولا بالثلثة والستة فان كلا من اثنتين من الاعداد الاربعة ليس  
متباينين بل متداخلين مع انه لا يحداهما عدد ثالث وذلك لان المراد  
كل قسم بقى ما ذكر في تعريف مقابلة فيعد ما ذكر في تعريف التوافق

بعد تعريف المتداخلين ان لا يحداهما الاكثر ولكن بعدهما  
عدد ثالث يكون المراد مما ذكر في تعريف المتباينين ان لا يحد  
اقلهما الاكثر ولا يحداهما معا عدد ثالث **قوله** بين المقدارين  
ذكر المقدارين في بعض النسخ مقام العددين تعين العبارة  
لا يشتمل ما اذا كان في احد الجانبين واحد فان المقدار كم  
فلا يشتمل الواحد كيف وعدم كون الواحد دخلا في العدد  
انما دخلا في العدد انما دخلا في العدد بانكم الذي هو  
ما يقبل القيمة الى الواحد ان قاته اذا قسم بما يدخل في العدد  
فيه الواحد واذا لم يكن قوله المقدارين شمول الواحد فخرج  
تباين الواحد وسائر الاعداد عن بيان حكمه في هذا المقام  
لا يصير فان المقصود هنا بيان النسب بين العددين ويعلم حال  
التباين بين الواحد والعدد بالمقابلة ولا يلزم قصور في تعريف  
المتباينين ايضا لان هذا تعريف المتباينين اللذين يكون  
كل واحد من **قوله** بحسب الوقف اي جزء العدد الذي هو الوقف  
مثل احد وعشرة وخمسة عشر وتقال لهذا الجزء الكبير الاصم كما انه



يسمى الكسور تسعة مع ما يتركب منها بالكسور المنطقية **قوله** بالكسور المنطقية  
المركبة مثل ثلث الخش ونصف السبع في الامثلة المذكورة **قوله** باب  
التصحيح تصحيح مسائل الفوايض بعد اضافة التصحيح الى المسائل المذكورة  
فالطائفة بمعنى المصدر عبارة عن الاخذ المذكور وجوز ان يراد منه  
المخرج المصحح على جعل المصدر بمعنى المفعول واضافة الى المسائل باجتناب  
ان يخرج السهام يخرج المسائل ايضا باعتبار انه يصح منه المسائل **قوله**  
مسائل الفوايض هذا التصحيح وان كان تجري في غير الموارد مثل  
قسم المال على الفوايض لكن لما كان المقم في هذا المقام قسمة الميراث  
اضاف المسائل الى الفوايض بينهما على المقم بالذات **قوله** سبعة  
اصور الا صور عبارة عن النسب المذكورة من السهام والرؤوس  
او بين الرؤوس والرؤوس من المماثلة والمداصلة والموافقة و  
المباينة **قوله** فاصدا ما ذكره بقوله اصد عبارة المتى اما الثلاثة  
فان كان ولا يخفى نافية من عدم الملازمة فتدري ان لفظ اصد  
اصلا حال بعض العصور وازال القاء عن مكانها كانت داخلية  
على ان كان فادخلها على اصد ما ومع هذا لم ياصلا فان اصد

اصدا ليس ان كان فادرج لفظ ما ذكره لزيادة الاصلاح و  
ليس المراد بما ذكره هذا الكلام المذكور في المتن بل المراد منه <sup>الاصل</sup>  
الذي ذكره بهذا القول فحتم الاصلاح لان الاصل الذي ذكره بقوله  
اي يعلم من قوله هذا هو انقسام السهام على الرؤوس بالكسور **قوله**  
والثاني هو ان ينكر في بعض النسخ ان انكر في كلتا النسخين  
المسايلة والتساخ واقع لان الاصل الثاني هو الموافقة بين  
السهام والرؤوس في حال الانكسار على طائفة الانكسار  
ولا مضمون الشرطية المعبر عنه بان انكسر فضرر ووقع آه وهذا  
ظفر جميع احد النسخين على الاخرى لا وجه له اذ التامح ووقع  
كلهما لكن ان انكر النسب بقوله في الاول وان كان وان ينكر النسب  
بكونه جبرا للمبتدأ اعني وان كان جبرية له مبنية على المنة  
لان الثاني ليس بنفس الانكسار **قوله** فيضرر ووقع عدد رؤوسهم <sup>المراد</sup>  
من ووقع عدد الرؤوس بانه يوافق الراس السهام ووقع هذا  
المثال النصف اعني الخمس من العشرة وحمل الوقف على العدد الذي بعد  
المتوافقين اعني السهام والرؤوس وهو مخرج الوقف الذي في المثال



المذكور عبارة عن الاثنين خطلان المضروب في المثال المذكور <sup>للاثنين</sup>  
**قوله** في اصل المسئلة وعولها اورد مثالين لنرم ايراد قسمين في  
 القاعدة يكون المثالان منطبقين عليهما لكن المصنف ذكر ضرب  
 النوع في الاصل مع العول وهذا قيد بقوله ان كانت عاملة لان  
 الضرب في اصل المسئلة بدون العول لا يستلزم بعد ذكر الضرب في الاصل  
 مع العول ظاهر لا يحتاج الى التعرض له **قوله** وقد يقال ذكر اول  
 اصل المسئلة وخطف وعولها عليه بها على ان غير داخل في اصل المسئلة  
 وذكر آخر اصل المسئلة واراد بها مجموع الاصل مع العول وجعل  
 القرينة على هذا اردافه بمثال يكون المضروب فيه المجموع لا يتعد  
 في توجيه كلام المصنف ان اصل المسئلة يستعمل في اثنين احدهما المتمايز  
 السبعة التي هو مخبر الغرض المذكورة واحاد ومثنى وثلاث  
 افراد او اجتماعا واختلاطا والمفعول ما يكون مبدء التقسيم  
 كانا بلا عول او مع العول ثم يحصل التريادة عليه بسبب التقسيم  
 على وجه لا يقع الكسر احد من الورثة وبهذا المعنى قد يصدق  
 على المخرج الذي هو الاصل الاول عليه مع العول مثلا اذا كان

اذا كان في صورة اصل المخرج ست وعالت الى سبعة مثلا وصحة  
 من تحت وثلثين مثلا فيصح ان يطلق اصل المسئلة على النسبة  
 فانه اصل بوجه وعلى السبعة ايضا فانه اصل بالنسبة الى تحت  
 وثلثين فالله للثنية على استعمال اصل المسئلة بالمعنيين المستعمل  
 في موضعين في كل موضع معنى **قوله** واما الاصول الاربعة فاقطع  
 ان يكون آه في هذا الاصل لا يخلو العبارة عن التسامح المذكور  
 سابقا وفي الاصول الثلاثة المذكور اخرا البش العبارة تسامح  
 لانه حمل نفس النسبة على اثنين والثالث والرابع من الاصول التي هي  
 النسب المذكورة **قوله** ولو فرضنا في الصورة لما كان الاصل  
 على اكثر من طائفتين اخرج الى البيان والى زيادة العمل ذكر  
 في هذه الصور الاربعة وتكرارها في كل طائفتين الى المقام  
**قوله** بل ردت الى الموافقة لما كان طريق التصحيح في هذا القسم  
 التداخل هو طريقه في الموافقة وكذا القسم الآخر من التداخل  
 كان مشاركا للمماثلة في استقامة السهام على التروس يمكن  
 وجه لا يبرادها الا بادر اجماعا في الموافقة والمماثلة مع قطع النظر



عن روم الاختصار **قوله** ويوجد المتداخلين ان اكثر المتداخلين  
**قوله** ويضرب في الآخر في تمام الآخر ان كان بينه وبين الآخر  
من عدد الرؤوس مباينة وفي رفعه ان كان موافقة اذا اردت  
ان تعرف نصيب كل فريق قدم معرفة نصيب الفريق على معرفة نصيب  
لان معرفة نصيب الاضاد غاية المقصود من التصحيح هي للفقهاء  
حتى لو لم يعرف نصيب واحد من احدى الفرق يكفي كمن طريق الترتيب  
هكذا ان يعرف المبلغ الذي يستقيم على الكل ثم يعرف نصيب كل فريق  
من التصحيح ثم يعرف نصيب احدى الفرق قسم المقصود **قوله** من التصحيح  
العدد المصحح الذي يخرج منه يخرج منه نصيب كل واحد من الورثة  
صحيحي بلا كسر فهو مصدر بمعنى اسم المفعول كما سبق **قوله** فاضرب  
ما كان لكل غير شئ من اصل المسئلة لكن لما كان المال واحدا اذا  
ضرب احد العددين في الآخر وضرب الآخر في متي ان مالا ذكر هكذا  
وكانه مقصد التنبه على جواز جعل المضرب بضربا وبالعكس **قوله** في  
اصل المسئلة اصل المسئلة هنا شامل للاصل فقط وللاصل مع  
الاعول **قوله** في الامثلة السابعة للاصول الستة التي اثنان منها

ألا نسب ان يقول فاضرب فاضرب  
في اصل المسئلة فيما كان لكل

بين السهام والرؤوس واربعه منها بين الرؤوس والرؤوس  
والاصل الاصل من الاصول الثلاثة لما استقام فيه السهام على  
الرؤوس فيستقيم اصل المسئلة على السهام ولا حاجة فيه الى العمل  
ولا يبراد اصل المسئلة بالضرب حتى يحتاج الى معرفة نصيب الورثة  
من الترتيب **قوله** مثلاً في المسئلة المذكورة لتساوي اعداد الرؤوس  
أه اذا كان بين عدد الرؤوس والسهام ثم يراعى النسبة  
ذلك الوفق وعدد رؤوس سائر الطوائف فاعد الرؤوس  
في هذا المقام اعم من نفس عدد رؤوس او وفقه لكن المراد من عدد  
الرؤوس في مقام قسم نصيب كل فريق على عدد رؤوسهم حتى يظهر الجاه  
في المضروب اصل عدد الرؤوس لا وفقه مثلاً في المثال المذكور يرد  
عدد الرؤوس الحداث الى ثلثة حوى عدد رؤوس البنات الى خمسة  
وبيراعى النسبة بين الثلثة والخمسة وعدد رؤوس سائر الفرق  
لكن في مقام قسم النصيب عشر عدد رؤوس الحداث ستا وعدد  
رؤوس البنات عشرة كما يظهر من كلامه **قوله** وهو ان يقسم  
الاسلوب هنا لانه اورد المبتدأ، اعني قوله وهو قل ايوله من



خبر والامر لا يصلح للخبرة الا بتأويل اعني تقديره مقول لا يتاخر في هذا  
 فلا بد من الاثنان بصورة الاخبار حتى يصلح للخبرة لكن يمكن ان يطبق  
 بين المعطوف والمعطوف عليه باحد وجهين اما جعل المعطوف وهو  
 احزاب تلحق الاخبار اي يقرب او تقديره معطوف عليه لا ضرب بان  
 يقدر اقسام ثم اضرب ولا وجه يجعل القسم في هذا التعليل الا مراد  
 يفيد المعنى وتخرج عن صلاحية للخبرة فمنهزم نظم الكلام **قوله** او  
 الاوضح والسهل لعدم الاحتياج فيه الى الضرب والتقسيم وكل من  
 هذه الوجوه الثلاثة لم يوافق الا طريقا القسمة لمقرب والثالث طريق  
 النسبة وبمعرفة النصيب كل فرد في آخر خارج عن مقصود البيا  
 بل هي موكولة الى علم الحاسب فذكر ما يؤدي الى الاطتيب **قوله** فاعلم  
 في قسمة التركة بين الورثة والعوامل قوله والعوامل عطف على الورثة و  
 تقدير الكلام في قسمة التركة بين الورثة وقسمة التركة بين العوامل  
 وجه لا حاجة الى جعل الواو عنى اولان القسم متعددة فالقسمة بين  
 الورثة غير القسم بين العوامل نعم لو كان القسم بين الورثة غير  
 قسمة واحدة لزم الحلف لكن مثل هذا الكلام على خصوص هذا

هذا المعنى وتعين مقصده منه غير مسلم فلا اعتبار على ما هو المراد  
 من غير حاجة الى الجعل المذكور **قوله** التركة بكسر المراء على وزن فعلة  
 بكسر العين ولم يذكر بهذا الكلام في اول بحث التواريف حيث ذكر  
 لفظ التركة اولالان ذكر التركة هناك كان قبل الشروع في المحقق  
 وهذا في مقام بيان كيفية القسمة في ثمانية مائات النسب فقسمة  
 هذا **قوله** فاضرب سهام كل وارث قد ذكر السهم المضاف الى كل وارث  
 بلقطة الفرد بمعنى النصيب من ذكركم المص بلقطة الجمع لان نصيب كل وارث  
 في الاغلب متعدد لا سيما من نصيب المسئلة وان كان في الاصل غير متعدد  
 واعتبار هذا الاغلب ذكر لفظ الجمع وقد يضاف السهام بلقطة الجمع  
 الى جماعة من الورثة ومعنى الجمع في باعتبار تعدد الانصبا حيث  
 تعدد الجماعة **قوله** اي اذا كان بين النصيبين التركة مبينة قدر ان  
 قوله اذا كان بين النصيبين التركة مبينة ليكون فيما لقوله  
 اذا كان بين النصيبين التركة موافقة ولا يلزم من هذا التقدير  
 ان لا يجري هذا الطريق في الموافقة والمداخلة حتى يكون منافيا  
 لقوله الا انه في كل جواب فان قلت لماذا اطلق الوجه الاورقانه لا يلزم



من الامر بعمل هذا الطريق في حال المباني والامر بعمل طريق آخر في  
 حال الموافقة ان لا يجري كل من الطريقين في حال اخرى غاية الامر ان  
 لم ياءر المصمم بعمل هذا الطريق في الحالة الاخرى ولعله يكون في بعض  
 الاقسام للاختصاص بالطريق كما في حال الموافقة وفي بعض اخرى لا يكون  
 كذلك كما في حال المباني ايضا لما قيد المصمم معرفة نصيب كل فرد ايضا  
 ليتوافق اجزاء الكلام قلنا قدره ان لا يتعال في بقوت قاعدة  
 الاطلاق مع ان ان لا يسبقوا المصطلح الا في الاول كذلك او قيدا  
 كذلك لا يتصور مجر عدم ذكر هذا القيد الذي قدره الشارع  
 في الظاهر وان كان مراد المحتاج الى التمكن وقاعدة وهي الشمول الذي  
 سيذكره وبعد ترك هذا القيد في معرفة نصيب كل فرد في خصوص القاعدة  
 من الاطلاق في الاول وهي التبيين على الشمول المذكور وبعد حصول  
 هذه القاعدة لما يقرر ذكر القيد المذكور في هذه الحالة لا يخل  
 بالعلم بالشمول الذي حصل في طريق بيان معرفة نصيب كل فرد  
**قوله** اي في الوجه الاول وهو لما لم يذكر المصمم في الوجه الاول قيد المباني  
 وان قدره الشارع لم يتيسر تفسير كلام المصمم في الوجه المبني

بالمباني والموافقة قلنا فتمسها بالاول وهو في معرفة نصيب  
 لما اورد قيد المباني والموافقة صرحا فتمس الوجهين بالموافقة  
 والمباني **قوله** او موافقة كما اذا كانت التركة خمسين آه ففي هذا  
 المثال للموافقة يجوز العمل بالوجه الاول بان يضرب المربع مثلا وهو  
 ثلثة وخمسين وتقيم هذا المبلغ على ثمانية فيخرج ثمانية عشر ديناراً  
 او ثلثة ارباع دينار ونصيب كل اخ من هذا الطريق اثني عشر ونصف  
 ونصيب الاقسمة ثمانية وربع يكون المجموع خمسين ديناراً ويجوز العمل  
 بالوجه الثاني بان يضرب نصيب العارث كالثلثة للمربع في وفق خمسين  
 وهو ثلثة وعشرون فيبلغ ثلثة وسبعين فيقسم المبلغ على وفق الثمانية  
 وهو اربعة والخارج من القسمة ايضا ثمانية عشر وثلثة ارباع وفي مثال  
 المدخلة اخى اذا كانت التركة اربعة وعشرين يضرب الثلثة في التركة  
 فيحصل اثنان وسبعون او في وفقه وهو ثلثة فيبلغ تسعة فيقسم اثنان  
 وسبعون على الاول وتسعة على واحد وهو وفق النصيب على الثاني وعلى  
 كلا التقديرين يحصل تسعة وهو نصيب المربع وهكذا **قوله** لكل فرد  
 من اصل المسئلة يجوز العمل بوجهين احدهما ما ذكرناه وهو ان يضرب



ما كان لكل فريق في كل التركة ثم يقسم المأصل على جميع التصحيح فاما ما كان  
 الغرض من الغرض ان الوارث زوج وابن وبنات اصل المسئلة  
 من اثني عشر ويصح من ثمانية واربعين فاذا اردت ان يعرف نصيب  
 كل فريق مثل الاولاد من التركة والتركة ثمانية عشر مثل اقبال وجه  
 الاول يقرب نصيبهم من الاصل وهو ثمانون في دفع التركة وهو ثمانون  
 خمسة عشر يقسم على اثنين يخرج سبعة ونصف وهو نصيب الاولاد من التركة  
 وبالوجه الذي يقرب الجثة في ثمانية عشر يبلغ تسعين ثم يقسم ثمانون على  
 التصحيح وهو اثني عشر فيحصل سبعة ونصف ويجوز ان يعمل بالكل فريق  
 من تمام نصيب المسئلة وهو ثمانية واربعون مثلاً حصته الاولاد ثمانون  
 والتركة ثمانية عشر فيضرب ثمانون في دفع التركة وهو ثمانون يبلغ  
 تسعين تقسم على دفع التصحيح وهو ثمانية يخرج كل جزء سبعة ونصف  
 وبالوجه الذي يقرب ثمانون في تمام ثمانية عشر يبلغ ثمانون وستين ثم  
 على تمام التصحيح وهو ثمانية واربعون فيخرج مثل هذا ولما كان العمل في احد  
 النصيب اصل المسئلة كما فيها في معرفة نصيب الفريق وكان العمل  
 هذا في الفريق بخلاف معرفة نصيب كل فرد **قول** ومن اثنين ان الو

الوضع الطبيعي آه قد ذكرنا سابقاً وجه تقديم معرفة نصيب  
 كل فرد من التصحيح على معرفة نصيب كل فرد ولكن حكمنا معرفة نصيب  
 من التركة لان المقام بالذات من معرفة النصيب التصحيح معرفة  
 النصيب التركة فعدم المقام بالذات وجعله معارفاً لمعرفة نصيب كل  
 فرد من التصحيح لانه لما توفاقت عليهما فذكر ما عقيها من غير فصل او اقل  
 في حصول الغرض ومعرفة نصيب الفريق من التركة ليس مقصوداً اصلاً  
 بجواز حصول معرفة كل فرد مع عدم كل فريق فلو لم يذكر ما بالكلية  
 لا يكون غرض لكن لما ذكر طريق معرفة كل فرد عقيها فذكر معرفة طريق  
 كل فريق ايضا لانه لا يطغى ما عقيها وحصول هذه المعرفة باولى  
 تغنى مع التنبه تناقضاً كما على ان المقصود بالذات المعرفة الاولى  
**قوله** اعلم ان الباب في من التركة آه في هذا الكلام دلالة على ان قسم التركة  
 بين الورثة لا يجمع من قسم التركة بين العرقاء **قوله** فان مات شخص  
 ترك آه فرض الصور الثلث الموافقة بين التركة او الديون والمباني  
 والمدخله واجرى الوجهين في الموافقة والمدخله والوجه الاول  
 في المباني واحال جريان طريق طريقة المباني في صورتي الموافقة



والمداخلة بعلم الخاطب فليكن بالطيب والله ولي التوفيق **قوله** من  
صالح من الورثة على شيء آه كان في معنى النسخ الذي هو الخروج من  
الجاهل بنسب يعتبر أن يكون الصالح على شيء من التركة اذ كل من الصالحين  
خرج عن شيء من التركة ولو لم يكن الصالح على شيء من التركة لم يكن خارجا بل  
يكون من اخذ شيئا من غير التركة خارجا عنها لا غير فلا يتحقق النسخ  
لكن يجوز ان يطلق النسخ بعد وضعه للمعنى الاول على هذا الوجه ايضا  
قياسا على الوجه الاول الذي هو حقيقة النسخ **قوله** قلت فائدة انما جعلنا  
في صورة تنعاقون الحال بالادخال والاخراج في الصورة المذكورة  
لا بد منه اذ قال من خرج صح لا يلزم خلاف الاجماع وفي صورة لا تنعاقون  
كما اذا كان مكان العم الاب فان نصيبهم على تقدير ادخال الزوج  
واخراجه ثبت ما بقي قائما اعتبروا الادخال لان قاعدة الادخال لما  
كانت لازمة الاعتبار في بعض الصور جازية غير مضمرة اعتبروا  
لان هذا القدر اعيان اطراد اعتبارا في جميع الصور مقيد وان جاز  
اعتبار غير ما في بعض الصور بخلاف اعتبار القاعدة الاخرى اذ جعل  
هذا الوارث مكان لم يكن قائما تنصرف بعض الصور يمكن اعتبارا

اعتبارا ماردة **قوله** ولو فرض انه صالح العم على شيء آه وفي هذه  
الصورة لو جعل العم كان لم يكن اختص النصف بالام فرضا ورد الام  
الخارج لا يستحق الزوج لا يستحق العود فبذلك النقص على الزوج  
وهذا ايضا خلاف الاجماع في الصورة الآخرة اعني مصالحة الام  
لو جعلت الام كان لم يكن باءخذ الزوج النصف والعم ايضا النصف من  
الباقى مع ان صح الزوج ثلثة ارباع الباقي وصح العم الربع **قوله**  
الرد ضد العور وحصل معرفته بوجه جاز ان يعرف بالرد بانه ضد  
اذ الاشياء يعرف باضدادها فان تعريف الرد بانه ضد العور يفيد  
معرفته بوجه عام من جهة انه عرف العور سابقا ولو عرف الرد قبل  
العور ثم قبل انه ضد الرد صح ايضا **قوله** ببعض سهام آه السهام  
المذكورة في هذا القول عبارة عن النصيب السهام المذكورة  
في العبارة الاخرى اعني قوله بفصل السهام عن عبارة عن الوضو  
المعينة للورثة ويجوز ان يجعل السهام في كل الموضوعين بمعنى  
الانصباء ويكون وضعها تارة بالنقصان وتارة بالفصل  
باعتبار تغاير المنسوب اليه فان نقصانها باعتبار انصافها الي



السهام المقررة لهم على تقدير عدم العول وفصلها بالقياس إلى مخرجها  
**قوله** وبعبارة أخرى في العول بفصل السهام فضل السهام على المخرج  
 ازدياد أصل المسئلة وبفصل المخرج على السهام يستلزم نقصان  
 أصل المسئلة فيكون المال واحد والعبارة مختلفة **قوله** فتقول فافضل  
 أه لم يعلم من قوله الرد ضد العول إلا أنه يقع في معادلة العول ضد له  
 ولو لم يعلم معناه اصطلاحاً فذكر عبارة يدل على معناه اصطلاحاً  
 وهو رد ما فضل عن فرض ذوي الفروض مع عدم المستحق بالتقدير  
 حقوقهم وهذا مفهوم وجودي ومفهوم العول أيضاً كما مر سابقاً  
 ووجودي فلا يكونان تقيضين بل تغايلهما وامتناع اجتماعهما  
 يكونان ضدّين فلذا قال ضد العول ولم تغل تقيض العول وذكر الرد  
 اللغوي في تعريف الرد الاصطلاحي لا يوجب الرد والمراد من ذوي  
 الفروض يشمل الرد على ذي فرض واحد والمراد من صيغة الجمع النفي  
 باعتبار الموارد واحداً ومتعدد **قوله** كعلي ومن تابعه غير في بعض  
 الشروح ومن تابعه بقوله من وافقه وقال ومن قال ومن تابعه  
 لم يصيب لا يخفى أن أمثال هذه المواضع التي الظاهرة لا بد فاع لا

لا يليق أن المواضع الأولى تتركها وكذا ما قيل في قوله قال زيد  
 بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوي الفروض بل هو بيت المال من أنه  
 غير الكلام وأخرج التركيب عن سبته فهو من هذا القبيل **قوله** وقال  
 وعثمان يرد على النزوحين وذكر المصنف في شرحه الرد على النزوح  
 فقط قوله فاجعل المسئلة من اثنين يدل في بعض الشروح اثنين اثنين  
 وكتب على الحاشية ذكر بلغة العدد الموزن لأن الشخصيتين الأمثلة  
 كلها إناث ولا يخفى أن أنوثته الشخصيتين الوارثتين لا يستدعي أن  
 يذكر اللفظ الدال على عدد الرؤوس الذي يجعل أصل المسئلة في التقسيم  
 مؤشراً **قوله** فاجعل المسئلة من سهامهم مدار القسمة في هذا القسم  
 السهام فلذا قال فاجعل المسئلة من سهامهم وفي القسم الأول على عدد  
 الرؤوس فلذا قال هناك فاجعل المسئلة من رؤوسهم فإن قيل في القسم الأول  
 السهام وعدد الرؤوس متوافقان فلو قال هناك أيضاً فاجعل المسئلة  
 من سهامهم يصح قلنا السهام هناك تابعة لعدد الرؤوس لا يعلم  
 إلا منها فلو أصيل المسئلة على السهام من غير أن يعلم أن السهام  
 تابعة لعدد الرؤوس كان ردّها إلى الجملة وبعد العلم فإنها تابعة



لعدد الرؤوس فلم يعلم المسئلة الآ من عدد الرؤوس **قول** من ير عليه  
 فيها الى مرصبا يجوز ان يقدر ساير الافعال مثل قذفها او اعمل بها  
 او اكتف بها وكذا يجوز في كل مقام يستعمل هذا اللفظ تعذيبه فعل يناسب  
 ذلك المقام **قول** لكن بينهما موافقة بالثلاث اذ لا يترتب بالذات يجوز ان  
 يعتبر المد افعلة ويلحق صراحت العدة فان كان الاكثر الذي هو عدد  
 الرؤوس ضعف الاقل الذي هو النصف ضعف المخرج وانصبها اصحاب  
 الفروض مرة وان كان ضعف ضعف مرتين وهكذا ولا حاجة  
 الى اخراج الوصف والضرب **قول** دل على انه لا يوجد مسئلة فيها اربع  
 طوائف هي ردة اراد الشارح مع انه لا يوجد اربع طوائف ثلث  
 منها من ير عليه واحدة من لا ير داعي الزوج او الزوجية ولم ير  
 اربع طوائف من ير عليه كيف وهو في مقام بيان وجه الاكتفاء بما  
 جنبتين وقد ورد عليه بانه يوجد اجتماع ثلثة اجناس مع من لا ير عليه  
 كزوج و بنت و بنت ابن وام فانه ير على فروض هو ذل واحد  
 من اربعة وعشرين وقد ذكر لدفع هذا ان بنت الابن من جنس  
 البنات فهما ليسا جنبتين وفيه نظر فان اثنان من عدد في القسم لهما في عدة

ع  
 باجني

عدة امثلة البنت و بنت الابن جنبتين فلا يتم هذا الكلام عن  
 قنينة و فعلا لا يراد عليه **قول** مستقيما على مسئلة من ير عليه قيد  
 بقوله على مسئلة لانه ليس مستقيما على الاحاد كما سيعلم **قول** وذلك لان  
 الباقي ذكر في المدعي ان الباقي في القسم الرابع لا يترتب على صورة  
 واحدة وذكر في الدليل الباقي من مخرج فرض من لا ير عليه مطلقا  
 بحيث يدخل فيه غير الباقي في القسم الرابع لانه لا يتضح انحصار  
 الباقي في القسم الرابع في الصورة الواحدة الا بهذا التفصيل **قول**  
 اذا كان مسخو التردد شخصا واحدا لا يستغنى عن تعذيبه كون  
 الباقي واحدا فبما اذا كان المسخو شخصا واحدا ليس بالاشتقاع  
 يقتضيه كون المسخو شخصا واحدا كيف ولو كان المسخو جنسا متوقفا  
 الاشخاص يحصل اشتقاع المسئلة غاية الامر ان لا يستقيم على عدد  
 الرؤوس بل لان مسخو النصف الذي يكون الواحد عبارة عنه في  
 هذه الصورة ولا يكون الاشخاص واحدا **قول** فوجدنا ان بين  
 رؤوس المحدثات ورؤوس الزوجات آه ويمكن هذا العمل بطريق  
 آخر هو ان عدد الرؤوس في هذه المادة اربعة وستة وتسعة و



وستة مقدار وسط في النسبة بين الاربعة والتسعة والمقدار  
 الوسط في النسبة لاصح الى اعتباره مع اعتبار الطرفين فياخذ  
 الاربعة والتسعة بينهما مبانة فيضرب احدهما في الاصل وتكسر  
 ستة وتنتقل الى آخر العمل فيصل العمل **قوله** ومثله من يريد عليه اما  
 اثنان هناك سدس وثلاث او نصف مع الربع او اربعة او خمسة و  
 قد علمنا من قبل ولا موافقة بين هذه الاعداد التي هي مثله من يريد عليه  
 وبين تلك الاعداد التي هي تكون باقية من خرج فرض من لا يريد عليه هي  
 واحد او ثلثة او سبعة اما عدم موافقة الاعداد الاول مع الواحد  
 فخطا واما موافقة الاثنين والاربعة والخمسة الثلثة فخطا ايضا واما  
 بين الثلثة والثلثة فلا يتحقق الموافقة بل هما ثلثان والثلثان  
 حاصله بينهما كما مر واما عدم موافقة الكل مع السبعة فخطا **قوله**  
**باب** مقاسمة الجذ اي باب يذكر فيه مقاسمة الجذ ذكر  
 احوال المقاسمة ووضع باب لها لا يقتض ان يكون المقاسمة متفقا  
 عليها او راجحا اذ الفرض ذكر احوال المقاسمة على اي مذهب  
 وباني وجهه كان وفي هذا الباب وان ذكر شيئا آخر من الاختلاف في حكم

حكم الجذ والاختلاف وبيان اصحاب كل مذهب من الجانبين  
 الا ان ذكر هذه الاشياء كالمقدمة ولهذا وقع الشروع في تفصيل  
 الاحوال بعد بيان مذهب يد **قوله** مبنى على قول صاحب علي ما ذكرنا  
 لا حاجة الى هذا التأويل **قوله** وبه بين معنى هذا الكلام ان وقع افتراض  
 ولا ينافي هذا وقوع الاشياء بغيره ايضا فان مخالفة الامام من معه  
 موجب لحواز الاشياء بكل من المذهبين كما هو شأن في العموم  
 في سائر المواد ايضا **قوله** مذمومين اي فائعين **قوله** وعند زندي  
 ثابت آه لزيد اصول في هذا الباب احدها ان الجذ في حال عدم  
 الاختلاف خير للاصدين وثانيها انه بعد بني العللات في الحساب  
 في هذه الصورة وثالثها ان خير الامور الثلثة مع الاختلاف  
 رابعها تعداد بني العللات هنا ايضا وخامسها ان الجذ كالخ  
 لا ينقض نصيبه عن نصيب الاخت الا مانع وهو وجود اولاد الا  
 سادسها ان يكون الاخت محروما مع الجذ الا مانع وهو وجود  
 البنات سابعها ان لا شيء لبنين العللات مع بني الاخي ان اذا  
 فضل من اخت فرضها النصف شيء **قوله** كجذ واخت آه لا يهتبه



هذه الصورة الآتية وجود اخت واحدة من الابوين ولكن  
 يتصور تعدد ما باختلف عدد اولاد الاب في جانب الكثرة فيصح كان  
 التمثيل **قوله** ذو سهم المراد جنس ذو سهم اعم من ان يكون واحدا او  
 اكثر **قوله** اما المعاسة آه ذكر اول المعاسة ثم ثلث ما يبق من سهم  
 الكل لانه ينظر بعد اخراج السهام في المعاسة فان كان خسر العمان بالمعاسة  
 ثم بعد العلم بعدم خسر المعاسة بلا خط ثلث ما يبق فان كان خسر فيها  
 والآن السدس ولما كان الحكم بالثالث بعد العلم بالثاني والحكم بالسدس بعد العلم  
 بالاول وذكرنا بهذا الترتيب **قوله** فان تركت للمالك ان خسر من ذكر  
 هذه الصورة الاشارة الى ان الاخت قد يكون حرة مع احد الجدي  
 السدس ذكر اول امثالا لما كان الخسر فيه السدس ثم ذكر هذه الصورة  
 للتمثيل على ان الفرض من هذا المثال ليس ذكر مثال خسر فيه السدس بل  
 الفرض الثلثة على كون الاخت حرة في هذه الصورة لغير ورثتها  
 عصبة مع البنت كالخ فانه لو كان مكانه الاخ الا ان يكون حراً  
 ايضا بخلاف ما لو لم يكن معها البنت كما في الاكدرية بملاحظة كونها حرة  
 فرض مع عدم الجد فليأخذ الجد حصته من السدس وصار صاحب فرض

فرض فليأخذ الاخت حصته بالاولى فلا بد لها ايضا من فرض نصيب  
 يجعل مع نصيب الجد مقسوما على الجد والاخت رعاية الى الجد فيبقى للام  
 واحد لما يخصه سائر اصحاب الفروض او لا قال فيبقى للام واحد  
 وظان ترتيب بين اصحاب الفروض حتى يكون بعضهم معزوما وتعين  
 البعض على البعض اذا عرفت هذا ظهر عليك انه وجه لما قيل ومن قال  
 يبقى للام واحد ولا بد لها من اثنين لان حقتها السدس فيراد على اثنين  
 عشر واحد فيصير ثلثة عشر فكانت زعم ان بين اصحاب الفروض ترتيبا  
 حتى يتعين بقا الواحد للام هذا كلامه وان سقطت **قوله**  
 سياتيك من بعد توضيح آه وهو الاشارة الى ان وجه الحمان وجود  
 البنت فكان ذكر هذه المسئلة يصير تمهيدا للعذر في فرض نصيب الاخت  
 في الاكدرية **قوله** وقيل انها كدرت هذا ان الوجهان لا يفيدان  
 صحة التسمية بالاكدرية التي هي على صيغة افعل مع باب النسبة نحو ما  
 جاء في التائنت **قوله** ولا اكدرية آه ليست المسئلة الاكدرية التي فرض  
 فيها مخصوصها النصف للاخت لكونها صاحبة فرض والاخ حصته  
**قوله** لان اصول رتبة منها مستقيمة وهي في هذه الصورة اعطاء



الي سبب الكل وحرمان الام من الثلث الى السدس سبب خين و  
الاختان ليست احصى فرض مع الجدة بغرض لها وليست احصى  
بالكلية حتى يغرض لها شيئا خلاف الاكدرية فان حرمان الاخت مع عدم  
الضرورة في حرمانها اوجب فرض النصف لها والمراد به مننا السدس  
جعل النسخ يرفع النقل والمعنى الازالة مع المعاملة هنا غير ظا الا ان  
يحمل على القبول اذ يقال النسخ بغير نسخا ينسخ آخر وان لم ينسخ  
ينسخه فغير عن كون النسخ منسوخا بالنسخة **قوله** فتعذر ان كان  
جعل الشارح جوازا الشراعي قوله ولو صار هذا وجعل قول المص  
الاصل فيه بتقدير فنقول جوازا الشراعي المقدرا على قوله وان وقع ما  
عطف عليه على قوله او كان وليس كلام المص قبل قوله الاصل فيه فنقول  
وقوله اعني الاصل فيه مع خبره جملة اسمية وقع خبره من خبره وقد قدر  
الشارح هذا كقوله فنقول لتصح اللفظ **قوله** ثم ماتت البنت عن اثنين  
وبنت وصدة آه ليعمل الشارح على ام المرأة لدفع احتمال ان يكون  
الجدة من قبل ابها ويكون المراد من الجدة تلك الجدة ولا يقال لا بد  
ان يموت هذه البنت عن جدتين لاننا نقول بعد عالم بعد البنت من

من ورثة الزوج علم ان البنت ليست بنته فاحتمال كون  
امه حدة لها قد اندفع بهذا من غير حاجة الى الاصرار عنها **قوله**  
والمراد ما يتناول القرينة على هذا ان في غير هذين النوعين  
لا يتصور التصحيح الثاني فعدم تصور التصحيح في غيرهما احيى صورة  
الاستقامة حيث جعل الميت كما كان لم يكن قرينة على ان المراد  
غير ما هو هذا النوعان **قوله** ثلثة احوال ثلثة احوال منقول  
ما لم يسم فاعلم لقوله تنظر الاحوال الثلاثة بين ما في يده آه والمراد  
سبب الاستقامة والفرق بين صورة الاولى التي تصح واحد  
وفي صورة المماثلة بوجد التصحيح وينطبق ما في الميت  
على التصحيح نعم صورة المماثلة يشارك الصورة الاخرى في ان  
المستلزمين تصحان من التصحيح الاول **قوله** فان استقام ما في يده  
بسبب المماثلة قد يكون الاستقامة بسبب المماثلة وقد يكون بسبب  
المدخلية مع كون ما في اليد اكثر من التصحيح كما اذا مات الزوج  
المذكور عن اثنين فالملف يخرج المستلزم آه لما كان قوله كزوج  
آه مثلا لا يصح ضرورة الانقباض ميراثا قبل القسمة كما سبب كغيره



ولا دخل له في بيان الاصل بل بعد ايراد مثال الصيرورة ذكر الاصل  
 واقتصر في الاصل على التصحيح من غير قلاصم صحيح قوله فالبلغ المستلكن  
 اي المبلغ في صورة الموافقة والمباينة ولو قال يخرج المسائل لم يصح  
 لانه ما زاد في تصوير الاصل على مرتين وايراد المثال المشتمل على وقوع  
 اربع مراتب من موث الورثة لا دخل له بهذا ولا شك ان يصح قوله بعد  
 هذا وان مات ثالث او رابع آه ولا حاجة الى ارتكاب التاويل  
 البعيدة في توجيه قوله وان مات ثالث آه وقوله وما اندرج فيها  
 اشارة الى السهام والغرض المندرجة في المستلكن ويجوز ان يكون  
 اشارة الى غير المستلكن من المسائل السابقة عليها لو كانت وان لم يكن  
 في عبارة المتن اشارة اليها ويجوز ان يكون اشارة الى مسئلة  
 من مات ولم يعثر بموته بعدم اختلاف الورثة وعدم تغير النسبة  
 فسهام الفاد واقع موقع من جهة ان المصحح بعد تمام تصحيح المستلكن يتوجه  
 الى استخراج السهام مفصلة فتقول من قال فسهام فقد اخرج  
 الكلام عن سنة خارج عن السنين **قوله** وان مات ثالث ملك  
 آه قد ذكرنا آنفا انه لا يضر ذكره في المثال الميت الثالث والاربع

والرابع بقوله هذا وان مات ثالث آه ثم الثالث وكذا ما بعده  
 اعم من ان يكون الكل ورثة الميت الاول ويكون متعاقبين بان  
 يموت الوارث ثم وارث الوارث وهكذا او مختلفين بان يكون  
 البعض كذا فان حكم الاصل المذكور في الجميع **قوله** قلت قد عرفت  
 آه لا حاجة الى هذا ايضا فانه مجرد ذكر صورة يكون بين النصيب والميت  
 موافقة وصورة يكون بينهما مباينة يحصل الفائدة اذ يمكن تطبيق  
 ما ذكره على صورة يكون الميت من اول ولثا ثانيا وكذا  
 يمكن تطبيق مثال المباينة على وجه يكون الميت الثالث او الرابع  
 ثانيا كيف وقد ذكر المصنف فاحدى الموافقة والمباينة بعد ذكر المثال  
 المذكور من غير اشارة الى مادة مخصوصة **قوله** يلحق ذى القربى مطلقا  
 اي اعم من ان يكون من جهة الاب او من جهة الام او من جهة  
 الاولاد **قوله** ولا عصبة تحز المال بعد ما بين ان المراد من  
 ذى سهم ذو فرض مقدروا خرج العصبة منه احتاج الى بيان  
 المراد من العصبة بوجه يمتاز عن ذى النسخ فكانه قال والعصبة  
 وهو الوارث المعروف الذي يحز المال فلا يراد ان العصبة بهذا



المفعول بعد على ذوى الارحام **قوله** وتوجهها انه ذوى الارحام ان  
 يجعل للاستيفان **قوله** هذا تكلف بارد يقتضي ان وقع وجود الواو  
 لا يظهر وجهه في هذه العبارة الا ان يجعل وهو كل قرينة  
 معترضة وجعل ذوى الرحم مبتداء وقوله كانت عامة الصحابة خبره و  
 ذوى الارحام في قوله توريت ذوى الارحام من وضع الظاهر مقام  
 الضمير العائد الى المبتداء وكل هذا التكلف بارد **قوله** كانت عامة الضمير  
 آه لا يخفى ان جعل تعريف الصحابة للعهود بعيد لا يحتاج بعده لبيان  
 والعهد منه جعل المعهود المجتهدين منهم **قوله** ويوضع الماخذ اصحاب  
 آه لا يخفى على النصف ان هذا الكلام انشبه الى او ما ذكر في بعض  
 الشروح من انه اراد المال المعهود وهو ما يعطى لهم عند التاميلين  
 توريتهم المناقشة بان عدم صاحب الغرض السبب في وقوع  
 المذكور ليس من ذوات المحصلين في امثال هذه المقامات فضلا عن  
 الكاملين المكملين **قوله** ولنا قولنا في الواو آه لفظ البعض وان كان  
 مطلقا لكن لم لا يجوز ان يكون المراد منه اصحاب التعريض والعقب  
 بقرينة قوله تعالى في كتاب الله تعالى فان المذكور في كتاب الله ليس

الا هو لا يخرج هذا الاحتمال بغير دفع الاستدلال ولا بعيد  
 حمل كتاب الله تعالى على حكم الله **قوله** وذوى الارحام اربعة اقسام  
 آه الصنف الاول اربع طوائف ابن البنت وبنت البنت  
 وابن بنت الابن وبنت بنت الابن والصنف الثاني  
 اربع طوائف اب الام واب ام الاب وام اب ام الاب  
 والصنف الثالث غير طوائف ابن الاخت من الجهات  
 البنت بنت الاخت من الجهات بنت الاخت من الجهات  
 ابن الاخ لام والصنف الرابع المذكور في الكتاب ايضا عشر  
 الطوائف من الجهات والاعمام لام وكل من الاحوال والنيات  
 من الجهات **قوله** وهو الاب واب الام آه المفعول المتبادر من الجدين  
 اب الاب واب الام وكذا المتبادر من الجدين ما ذكره في  
 على هذين المعنيين ليس خطأ وما خرج من سمي الى الجدين  
 والجدين البعدين بالحق على هذا المفعول فلا بد من التعميم لانه  
 فهذا امر سيذكره ان رجح حب يقول وان اذيع هو الا شوي  
 تاء ويل فنبه ان رجح الى الخطاء في بيان معنى الجد والجد خطأ



لا يليق شأنه ولا شأن من خطبه **قوله** وهم العتات آه الصنف الرابع  
يتمنون إلى جدي المبت وجديته لا ينحصر في من عدهم المص بل يشمل ولا  
هو، لا وان يرادوا كذا العتات والاعمام والاحوال والامالات  
العالية وكذا نبات الاعمام من الجملات وذكر من يدي سبهم بعد  
وان ادخل الاولاد وكذا من تعلقه من العتات وغيره من كمن اذا  
بالتأويل لكن نبات الاعمام لا يمكن ادر جبا اصلا ولا غدر في حقهم  
الا ان يقال هو ليس بصدد حصص جميع افراد ذوى الارحام بل عند بعضه  
و نبات الاعمام وان لم يذكر من كمن يعلم حاله بالتعلق إلى نبات  
الاخوة من ذوى الارحام يعلم حال نبات الاعمام ايضا وكذا لم  
يذكر نبات ابناء الاخوة **قوله** فهو لا والمذكورين في امثلة آه عمل  
المشار إليه المذكورين في الامثلة ولم يجعل نفس الاصناف كما جعل في  
الشرح لانه لو جعل المشار إليه الاصناف لم تحس عطف وكل من بدلي  
بهم على هو، لا لان من بدلي بهم ايضا في جملة الاصناف فلا تحس  
عطفه عليه **قوله** والمراد من بدلي انهم اذا تناولوا من بدلي بهم ما اش  
اليه يكون ما اش رايه خارجا عن الامثلة بل يكون الامثلة مجردا

ما ذكر المص صريحا **قوله** ويتناول ولا والنصف الرابع فانه لم يشر اليهم  
لان طوف الكلام كان كان عترة قابل للامثلة اليهم **قوله** ولكن لا يتناول  
آه ولا يتناول نبات العم ايضا كما ذكرنا **قوله** فيما ذكره من الاصناف  
الاربعة لو علم معنى الجد بن والجد بن كان منحرفا فيما ذكره من الاصناف  
وان لم يكن منحرفا في امثلة الاصناف فان كل من عده من ذوى  
الارحام داخل في واحد من الاصناف المذكورة الماء خذوة بانو  
المذكور وكانه اراد من الاصناف على وجه ذكره **قوله** وان ارجع أدنى  
نبات العم غير ظا التاويل الا ان يترك تقدير في الكلام ويكتفى في العذر  
لعدم ادخاله ايراد كلمة من التبعض ثم جعل الشارح كلمة التبعض  
مبنية على الارادة المذكور على تقدير ارجع جميع هو، لا وينوع  
تأويل لا ينافي القول بعدم امكان ارجع نبات العم بان تأويل  
**قوله** وتابعة في ذلك عيسى بن ابا لعل وجه قول من قال وتابعة ان  
ان رواية انه سليمان عن محمد كما قيل رواية عيسى في صحيح ان يقال  
وتابعة ومنشاء قول من قال عبارة تابعة الواقعة في الضوء  
وشرح الشريفة لم يجب مخرج غير معلوم **قوله** يوفق الروايتين



المدا من التوفيق ليس جاعها الى معنى واحد بل المراد ان روايته النافية  
 لا يتصور من شخص واحد فحدث الله وابتين غير صحيح فالتوفيق بينهما  
 بحيث يكون كلنا الله وابتين واقعين فالتوفيق بالحقيقة بين  
 صحيحي الروايتين **قوله** لان حدهما كل واحد من الاولاد الاخوة والى  
 اب الام مقدم على فرع مثل ابن الاخ مقدم على ابن الاخ والجد  
 مقدم على الخال والفرع مقدم على الاصل مثل الابن مقدم على الابوين  
 الابن على اب الاب وابن الجد مقدم على اب الجد واذا كان ابن الاخت  
 مقدما على فرعه وفرعه على اصله وهو اب الجد كان ابن الاخت مقدما على  
 الجد لان المقدم على المقدم مقدم وجوز ان يفترجه آخر وهو ان يجعل  
 ضمير كل واحد منهم راجعا الى طوائف الصنف الثالث ويكون المعنى كل  
 واحد من هؤلاء الطوائف مقدم على فرعه وفرعه مقدم على اصله والمقدم  
 على المقدم مقدم والفرق بين هذا الوجه والوجه السابق ان مرجع الضمير  
 في الاول مجموع اولاد الاخوة والجد وفي هذا الوجه مرجع الضمير اولاد الاخوة  
 فقط **قوله** واما اهل التبريل لم يوردنا خلاف الفريقين اعني اهل  
 القرابة واهل آخر التبريل الا في المثال المذكور اعني اجتماع بنت البنت مع

مع بنت بنت الابن فان اهل القرابة لا يورثون البعدي واهل  
 التبريل يورثونها ويشتركونها مع القوي واما في صورة يكون مقتضى  
 قول اهل التبريل يورث البعدي دون القرنة فلم يتعرض له وذلك كانت  
 بنت بنت مع بنت بنت ابن ابن ابن فان مقتضى قول اهل القرابة  
 تورث القرنة دون البعدي ومقتضى قول اهل التبريل تورث البعدي  
 لانه اذا نزل المدلى منزل المدلى به وفي البعدي المدلى به وارث  
 دون القرنة فينبغي ان يكون البعدي وارثه مكان المدلى به دون القرنة  
 التي ليس المدلى به الذي يقوم القرنة مقامه وارثا وهذا **قوله** يؤيد  
 من كان منهم ولد الصاحب فرض آه الحكم باولوية ولد صاحب فرض مع  
 استوار الدرجة بالاتفاق كما سيورده المصنوع واما مع عدم استوار الولاية  
 فلم يظهر ان الحكم ما ذروا انه هل يقدم ولد صاحب فرض البعدي ولد ذي رحم  
 اقرب او لا لكن مقتضى القياس ان يقدم الاقرب وان لم يكن ولو صاحب  
 فرض على الابعد وان كان ولد صاحب فرض على قول اهل القرابة وعلى قول  
 اهل التبريل مقتضى القياس تقديم ولد صاحب فرض لان من بدلي  
 ليقوم المدلى مقامه وولد ذي الرحم وان كان اقرب يقوم مقام



المدلى به الغير الوارث **قوله** ويرد على قولهم انه يلزم منه امر فاحش  
 يرد عليه منع ظ فان اقامة المدلى مقام المدلى به في الاستحقاق من  
 جهة القرابة لا توجب ان يكون حرمان المدلى به لما منع تصديق هو بذلك  
 المانع مؤثرا في المدلى مع عدم اتصافه بهذا المانع بل لا يبعد ان يكون  
 حرمان المانع على المدلى به موجبا لاستحقاق المدلى به مع وجود المدلى به  
 بصيرورة كالميت وبالجملة يمنع تسلسل اقامة المدلى مقام المدلى به  
 كونه محرورا ومن المبررات سبب حصول احد موانع الارث في المدلى به  
**قوله** قوله الوارث اولى بعد وروى الارحام في مقابلة الوارث  
 كيف نبأ ان يقال الوارث اخم من ذوى الرحم مالا ولى ان يقال  
 قوله صاحب فرض ثم يقول الكلام في الاولوية بالارث ولا يخفى ان خصوصية  
 لفظ الوارث دحلا ومساكبه في اثبات تلك الاولوية ليس تلك المناسبة  
 في لفظ آخر ثم التفتيش عن ذلك الوارث هل يكون عصبته اولا يكون  
 الا صاحب فرض لا نبأ سبب هذا المقصود وهذا المقام بل ذكر الوارث  
 واقع موقعه مع قطع النظر عن انه صاحب فرض او يكون عصبته  
**قوله** فعندنا يوسف في قوله الآخر التقييد بقوله الآخر لا نبأ قوله

قوله عندنا يوسف بل فيه إشارة الى ان وجه الحكم بان عندنا  
 يوسف كذا ان هذا قوله الآخر والقول الآخر يكون المرص عندنا  
 القول ثم عطف الحسن انما يوسف واصنافه عند الله ايضا في  
 المعنى لا يحتمل بحيث الظاهر ان يكون له قول سوى هذا فلا نبأ بعينه  
 المم تقدير الصوابين عن الحسن في الكلام والحق ان المفتحة  
 في امثال هذه التقديرات في امثال هذه العبارات كسند لا  
 ينبغي ان يلتفت اليها فلتعرض عنها والحسن بن زيادة قبل الحسن  
 من اهل التنزيل كما ذكرت فكيف توافق مع انما يوسف في هذا  
 القول الذي هو قول اهل القرابة واجيب عنه بان الرواية عن الحسن  
 وقعت بوجهين احدهما موافقة لانا يوسف والآخر طريقة اهل  
 التبريل وسند محمد بن تفاق الصيغة آه هذا قيل مع العارفا  
 اذ في صورة العمى والى انه الجنة فحلفه وقد شرط انما يوسف  
 اتحاد الجنة حيث قال وذلك المعنى هو القرابة وقد احدثت الجنة و  
 لاجل هذا الحكم باعتبار الابدان عند اجتماع العتات والاخوان  
 الى لالت **قوله** وايضا قد اتفقا آه مجرد هذا الا يلزم ان يكون



من اهل التنزيل مع ان الشارح قال انهما من اهل القراية فان الحكم  
 بان ولد الوارث اول من الآخر لا يستلزم تنزيلا متنزلة المدلى به نعم  
 للمدلى به دخل في ترجمته وهذا غير التنزيل **قول** وعند محمد كذلك ذكر في بعض  
 الطواشي وذكر الطحاوي ان محمد المال بينهما نصفين باعتبار المدلى به و  
 لا يخفى انه غلط منه لان ذلك قول اهل التنزيل هذا كلامه ولا يخفى  
 ان هذا التخصيف والقول بانه قول اهل التنزيل على تقدير ان يكون  
 الابن والبنت المذكوران من بنتي واما اذا كانا من بنت واحدة  
 فلا مجال لتوهم التخصيف والتنزيل والصورة المذكورة في المثال اتم  
 من كلا الاحتمالين اللهم ان يخصص بالاحتمال الاول بقرينة ايراد الاصول  
 بصيغة الجمع ووضعها بالاتفاق والاختلاف فان هذا انما يتصور مع  
 تعدد الاصول وايضا مع وحدة الاصل لا يتصور الا اعتبار ابدان  
 الفروع فلا مجال لتوهم اختلاف بين ابن يوسف ومحمد وانما يتصور  
 بينهما عند تعدد الاصول فبني الكلام على تعدد الاصول **قول** ولو ترك  
 بنت ابن بنت آه في هذه الصورة لا يختلف الحكم بتعدد البنت  
 العليا ولو حدتها فيجوز ان يكون البنت التي هي جدة بنت الابن

90  
 الابن غير البنت التي هي جدة ابن البنت ويجوز ان يكون بنت  
 واحدة جدة لكليهما وعلى كلا التقديرين الحكم واحد والمال بين  
 بنت الابن وابن البنت بالاثلاث لكن على التعاكس من جهة اقل  
 ابن يوسف ومحمد اذا كان في اولاد البنات آه المتبادر من قوله  
 البنات آه ان يكون تلك البطون كلها اولاد البنات الميتة مع ان في  
 الصورة التي صورها اثني عشر شخصا ثلثه منها اولاد البنات وسبعة  
 اولاد البنات اللهم الا ان يؤول بان المراد من اولاد البنات اعلم  
 اولاد البنات واولاد بنات الابن لان المقصود بيان حال هذا  
 المصنف الذي هو اعلم من اولاد البنات واولاد بنات الابن او  
 يقال المراد الاولاد التي ينتمي الي البنات في مرتبة من المراتب ليس  
 المراد اولاد بنات الميت او يقال يكفي في صحة اطلاق البنات على  
 هذه الصورة على بطون اولاد البنات في الجملة ولا يلزم ان يكون  
 جميع البطون بطون اولاد البنات او يقال المقصود بالتمثيل ان  
 بطون اولاد البنات واليراد بطون اولاد البنات لا بواو وجوه  
 الاحتمالات الموجبة لكشم في طريق النصيب لا يكونه مقصودا بالذات



في المثال لكن هذا الآخر خلاف الظاهر فان القاعدة في بطون اول  
 الابناء ايضا كما لا يخفى **قول** يعسم على على الخلاف اي على بطون وق  
 الاختلاف فيه بالذكور والانثى **قول** وهكذا يعمل الى ان ينتهي بهذه  
 الصورة مشتملة على نسبة بطون في البطن الاول ثلثة ابناء وتسع بنات  
 وفي البطن الثاني عشرة بنتا في البطن الثالث اربعة ابناء وثمان  
 بنات ابن وثمان بنات باراء الابناء الثلثة في البطن الاول وثلثة ابناء  
 وست بنات باراء البنات التسع وفي البطن الرابع ايضا اربعة ابناء  
 وثمان بنات ثلث بنات باراء الابناء في البطن وابن وثمان  
 باراء الابناء الثلثة في البطن الثالث وثلثة ابناء وثلث بنات  
 باراء البنات العشرات في البطن الثالث وفي البطن الخامس  
 ثلثة ابناء وتسع بنات بنت وابن بنت باراء الابناء البطن الاول  
 ثم خمس بنات متواليات وابن باراء ابن وبنين وثلثة ابناء  
 في البطن الرابع ثم البنات وابن باراء ثلث بنات في العتقاني  
 الرابع وفي البطن السادس ايضا تسع بنات وثلثة ابناء بنت  
 تحت ابن البطن الاول ولها اثني عشر سمة بنت اخرى تحت ابن اخيها

ثمان وبنات اخرى تحت ابن الابن الثالث آخرها اربع ثم بنت  
 لها تسع ثم ابن له بنت ثم بنت لها ثلثة ثم ابن له اربعة ثم بنت  
 لها اثنان ثم بنت لها ستة ثم ابن له اثنان ثم بنت لها واحد ثم بنت  
 لها ثلثة فلهذه ثلثة ابناء وتسع بنات كل انصبا فيهم ستون ومنها تصح  
 المسئلة وقد اشار الشارح الى تفصيل هذا الجمل وكيفية استخراج  
 كل قدر بمرثه بوجه واضح لا شبهة فيه **قول** وكذا الحمد آه سدا زباده اصل  
 اعتبره محمد ولم يعتبره ابو يوسف **قول** ومن هذا الكلام يعلم انه يعني  
 لما كان وقول محمد اشهر الروايات علم ان هناك رواية اخرى ليست  
 بهذه المثابة من الشهرة وليست هي الرواية التي يرويها يوسف ولقيت  
 قوله شادة بقوله ليست في قوة الشهرة لكن الشذوذ الذي على  
 اطلاقه لا يفهم منه هذا المعنى فلا بد من التصريح بما هو المراد من الشذوذ  
**قول** لانه ليس على المعنى في السير لا يوجب الاخذ بما لم يخرج بوجه  
 آخر وكان الاخذ لقوله آمن من الخط والغلط لكونه اخطأ  
 لمعله اراد من السير هذا المعنى **قول** اي في توريث ذوي الارحام هذا  
 بيان بما حصل المعنى وحمل كلام المصنف على هذا المعنى يجوز ان يكون با

ولعقبه



حذف المضاف اليه وتوقيض اللام عنه ويجوز ان يكون باعتبار  
كون اللام للعهد اي التوريث المعهود صفنا وهو توريث ذوي الارحام  
وعلى كل تقدير يكون حاصل معنى كلام المص في توريث ذوي الارحام  
**قوله** غير انه يوسف هذا الكلام من المص صريح في ان المعبر عنه هذه  
الرواية وليس مدار كلام على عدم وصول الرواية الاخرى اليه كيف  
وقد اورد في شرحه وروي عن انه يوسف ان ذات القوابين  
لا يرث الابوابه واحدة كما في الجدة ذات الجنتين عنه **قوله** وقد  
اعتبر تعدد الجهات اه اعتبار تعدد الجهات للترجيح لا يستلزم اعتبار  
تعدد الجهات لتعدد الاستحقاق وكذا اعتبار تعدد الجهات مع  
اختلاف السبب الارث من القرض والتعصيب في الاستحقاق بالسببين  
المعارنين للجنتين لا يعارض عليه اعتبار تعدد الجهات وتسلم انه  
لتعدد الاستحقاق من غير تعارضه بسبب الارث من القرض والتعصيب  
الحاصل ان مجرد تعدد الجهات لا يوجب تغير الاستحقاق فان تعدد  
الجهات في الاستحقاق ونقص الوصية كما في الجدات لا يوجب زيادة  
القرض هكذا فيما كان الاستحقاق بنقص العصبية لا يوجب <sup>النصيب</sup>

النصيب بالعصبية بتعدد الجهات اذ لا يتصور تعدد الجهات  
في العصبية ولو تعدد لا يوجب زيادة الاستحقاق وفي صورة  
الاستحقاق بالسببين من جهة تعدد الجهات انما حصل الاستحقاق  
بسبب اختلاف السببين الفرضية والعصبية فلا يقاس على تعدد  
الجهات في صورة ذوي الارحام نعم لو جعل تعدد الجهات في ذوي  
الارحام سبباً لتعدد الاستحقاق برأيه من غير ان يقاس على كون  
تعدد الجهات سبباً لتعدد الاستحقاق في الوارث من جهة العصبية  
والفرضية لم يبعد **قوله** عندنا يوسف يكون اه هذا على الرواية  
الصحيحة اعلى الرواية الاخرى التي ليس فيها اعتبار تعدد  
الجهات يكون المال نصفين نصف لابن بنت بنت ونصف  
للبنين المذكورين **قوله** في النصف الثاني من ذوي الارحام لما  
ورد كلام كثير في فصل النصف الاول احتاج الى التفتيح بذكر ذوي  
الارحام في النصف الثاني ازالة الابهام بسبب الفصل وبعد  
ذكره هناك وتذكر ان الاجتناف لذوي الارحام لا يحتاج الى  
ذكره في الثالث والرابع **قوله** من اي جهة كان يقسم الاقرب



بأي جهة كان يشعرت بقيد الأبعد المرجع أيضاً بهذا القيد فيهم  
أن الأترب من أي جهة أولى من الأبعد من تلك الجهة ومن جهة الأترب  
أيضاً **قوله** ولا تفصيل له آه أورد هذه العبارة الدالة على نفي  
التفصيل الذي هو عبارة عن الأولوية وهو أحتم من أن يكون  
متساويين في الأرض كما في صورة خلف اب ام اب لاب  
واب اب ام الاب فانها متساويان في قدر الأرض عند هؤلاء  
القائلين بعدم التفصيل ومن أن يكونا متفاضلين كما في صورة  
المذكورة في الشرح **قوله** ففي الصورة المذكورة آه الفاء هنا ليس  
للتفريق بل للتفصيل إذ الكلام السابق مجمل لا يعلم منه كيفية خصته  
كل منهما ففصل وقال ففي الصورة آه لا يرد ما ذكر في حواشي بعض  
الشروح من أن التفرع الواقع في شرح الشريفة لم يصححه إذا  
يقضي ما تقدم ذكره هذا الجواب كما لا يخفى على ذوي الألباب هذا  
كله وكانه أراد من الجواب التعليل المذكور **قوله** ثلثاه لا  
اب الام آه على ذلك بان الاعتبار في القسمة لا أولي من يقع فيه  
الخلاف ثم يتصل نصيب كل من يدلي به وأورد عليه أن الجد الفاسد

الفاسد لا يترش مع الجدة الصحيحة ولا يبعد أن يقال في دفع  
هذا الابدال لم يرد المستدل أن الجد الفاسد يترش مع الجدة  
الصحيحة فيعطى قدر ارثه إلى ابنه وقد رارث الجدة إلى ابنه بل  
صراحه أن الجد والجدّة المذكورتين إذا ورثا مع نيران من  
مثل أولادتهما يكون حصته كمثل حصته الجدة فانه اب الجدة  
اتم والاب مع الام نيراناً مثلاً فالاختبار فيمن سمي السهام  
ويبدأ بينهما بهذه القسمة ويتصل قدر استحقاق الاب إلى ابنه وقد  
استحقاق الام إلى اتمها **قوله** وهو خلاف المصقول لأن ذلك كيف  
وقد ورد في الشرح تقديم الاب في الأرض وسائر ما يتعلق  
من الولادات على الجد وأصله في النسب لا ينافي ذلك فان قرأه  
الشر من قرأه الأبعد ومنشأ هذه الأحكام القرابة والمبتوعة  
من جهة الأصلية لا ينافي النابغة من جهة القرب والقرابة النابغة  
للقرب وبالحمل هذا التعليل في غاية الرضا ولا ينبغي أن يعنى  
**قوله** أي يجب أن يقسم آه القسمة ان كان الفروع ذكوراً مخفياً أو  
انما مخفياً فبالسوية على قدر عدد الرؤوس وهذا الاحتمال لما كان



خط الحكم لم يتعرض الشارح له بل ذكر حكم القواعد المختلفة صفات ابدانهم  
 بالذكورة والانوثة فان هذا يحتاج الى البيان بمعانه فلذا تعرض  
**قوله** على قول بطل اختلاف كما في الصنف الاول آه هذا مذهب محمد في  
 الصنف الاول ومذهب يونس في الثاني كان مخالفا لهذا ولم يتعرض  
 لخلافه هناك وكانه ليس مخالفا بل قوله كقول محمد في هذا يحتاج الى بيان  
 فرق في الصورتين ويجوز ان يكون الفرق من جهة انه اعتبر هنا الاطلاق  
 من جهة الاباء باعتبار تغير الجهة لانه يجعل الشخص الواحد من جهة الام  
 والآخر من جهة الاب وجهة الاب وجهة الارث تختلف فيهما خلافا  
 للاختلاف في الصنف الاول لان فيه لا يخرج الشخص باختلاف الجهة عن الولد  
 به من ابي جانب كان **قوله** على قياس ما عرفت في النواحي اي بالنبوة  
 مع التماوي في الذكورة والانوثة ولذا ذكر مثل خط الانبياء مع  
**قوله** والضابط ان يقال آه هذا الضابط عند استواء المنزلة وعدم  
 كون البعض تدليا بالوارث والضابط في جميع الاقسام ان يقال اما  
 ان يكون هناك استواء الدرجة او لا وعلى الثاني فالأقرب اولى على  
 الاول اما ان يخص البعض بالادلاء الى الوارث او لا وعلى الاول فذلك البعض

البعض اولى وعلى الثاني يجعل بالضابط الذي ذكره الشارح آه **قوله**  
 مطلق قيد للاخوات والاخوة كليهما اي اولاد الاخوات مطلقا سواء  
 كانت من الابوين او من الاب او من الام وبنات الاخوة مطلقا  
 اي من الجهات الثلاث المذكورة واما بنو الاخوة فماذا كان الاخوة  
 من الام فقط **قوله** ولد العصبة اولى يروي ان عندنا يونس اولى  
 ولد العصبة مشروط بما اذا يكن ولد ذي الرحم ذراجهما وكان  
 الرواية لم يثبت عندنا المص فثبت اطلاق الحكم بالاولوية اذا لم يقيد بها  
 باعتبار ان الفتوى بالاولوية مطلقا **قوله** فذكر ولد الوارث فذكر  
 ان خصوصية لفظ الوارث دخلا في اولوية ارث ولده فهذا ايضا  
 وجه لا يشار لفظ الوارث وكذا في لفظ ولد العصبة هذا دلالة  
 على قوة الارث لان العصبة في الارث اقوى فاخصر هذا لفظ العصبة  
 لهذه النكتة وللتفنع في الكلام **قوله** فيجوز فيهم ذلك الاصل يجوز  
 ان يواء بالغنى حتى يكون منصوبا بان المقدرة بعد النفي اعني لا  
 يرد ثوبه وح يكون المراد بالاصل الاصل الجاري في اولاد الام  
 من التسوية بين الذكر والانثى لكن الاول اولى ان يواء فيجوز بالكون



حتى يكون متفرقا على قوله وليس لا وهو لا آية وحي يكون المراد من  
 الاصل تفصيل الذكر على الاتني كما ذكرنا قولا ان الاصل **قوله** بقسم المال  
 على الاخوة والاخوات المعلى الاخوة والاخوات الاصول للذين فروهم  
 ذوات الارحام وينزى بقسم المال عليهم **قوله** بنات اخوة متفرقات الى  
 قوله بهذه الصوة فيجمع عن تسعة اولاد بنت بنات وثلاثة بنات و  
 ثلث بنات للاخوة المتفرقة وثلاث للاخوات المتفرقات وثلاث بنات  
 للاخوات **قوله** ارباعا باعتبار الابدان وذلك لان في كل نوع من الانواع  
 اعني بنى الاعيان وبنى العلاء وبنى الاخفاء ذكرنا وان شئت واصل  
**قوله** اثلاثا للاستواء آية قوله الاستواء على السوية والتقسيم  
 اثلاثا ليس كون عدد رؤسهم ثلثا كما يتبادر الى الوهم كيف والحق  
 عند محمد بقسم المال على الاخوة والاخوات بل من ثلث كما ان اليه  
 الشارح ان حصة الاخوة اثنتان بسبب تفرقها فكان الاخت  
 وحصة الاخ في احد فسطح حصة الاخوة ولديها وحصة الاخ  
 ابنة **قوله** الحكم فيهم انه اذا انفرد مع ما يذكر عقيبه الى اخر الكلام لا  
 مجرد قوله انه اذا انفرد الى قوله واذا اجتمعوا فلا يرد ان هذا الحكم مشترك

مشترك ولا يحتاج الى الجواب الذي ذكره الشارح ان هذا المجموع  
 ليس مشترك واما على تقدير جعل الحكم عبادة عن مجرد قوله اذا انفرد  
 آية فتخصيصه بهذا الصنف غير موجه والوصف الذي ذكره الشارح  
 لتخصيص ذكره هذا الصنف فيه تكلف لا يخفى وما يقال في توجيهه  
 ان هذا الصنف مخصوص بهذا الحكم اعني احراز المال حال انفرد  
 فقط فان سائر الاصناف يحوز الواحد منهم المال حال الانفراد وحال  
 الاجتماع ايضا بسبب القرابة وفي هذا الصنف لا يتصور الاقرانية  
 فيخص الاحراز الى الانفراد فانه قبل الحكم فيهم انه اذا انفرد منهم حتى  
 المال كله بخلاف ما اذا اجتمع مع غيره ففقد نظر لان هذا الصنف ايضا يحوز  
 واحد منهم المال حال الاجتماع بسبب القرابة وان لم يحوز الاقرانية  
 فليس الا حرازه خصوصا بحالة الانفراد حتى يكون هذا الحكم بسبب القرابة  
 خصوصا بينهم فالوصف ما ذكرنا من ان الحكم عبارة عن مجموع ما ذكره و  
 احراز الواحد للجميع راجع صريحا في حكم الصنف الرابع ولم يذكره  
 صريحا في سائر الاصناف لكن يعلم من احراز الواحد للجميع حال الاجتماع  
 بسبب القرابة احرازه حال الانفراد بالطريق الاول لعدم المزاوم



**قوله** والاعمام لام آه عدم كون العلم لا بين ولا ب من ذوي الاعمام  
وعدم صحة الحكم بالعمومة في الاعمام لا بوجوب ترك ذكر العلم لام في ذوي  
الارحام فان كون العم لا ب وام اولى من العلم لام يقتضيه ذكر الاعمام  
لام في عدد المجتمعين فانه لو لم يظهر تقديم العم عليه **قوله** مع انه قد يقال  
الى البيان ايضا فمن زعم ان لا قصور ولا تقصير في ترك ذكر الاعمام  
لا وعرض على ان الشرح حيث زاد على كلام المصنف هذا المقدار انما يشهد  
بمعجب **قوله** فلا اعتبار بقوة القراءة آه يعلم من سياق الكلام ان  
المراد من اعتبار قوة القراءة ترجيح الاخبار على غيره والعلل على  
الاخبار في ومع وضوح هذا المعنى لاجابة الى تعبير العبارة بلا ترجيح  
بقوة القراءة **قوله** اذا مراد باعتبار قوة القراءة آه يعني ان المراد من  
القراءة الشاملة لقراءة الاب والام وكذا المراد بالاعتبار الاخبار  
من حيث اخذ الجميع في الحكم بان التلخيص لقراءة الاب لم يوجد اعتبار  
بقوة القراءة بالوجهين المرادين فلا يرأس **قوله** في اولادهم آه  
تترجم المصنف في هذه الاولاد المذكورة بالصف الخامس والامر فيه  
سهل وقد ادرج هؤلاء الاولاد في اول باب ذوي الارحام تحت

تحت من يدلي بذوي الارحام المذكورين اول اولم يدري بيت  
الاعمام من شئ من الاصناف ولا في الاولاد المذكورين مع انه  
اورد ما عقيب هذا في الامثلة وكانه ادرجهن تحت اولاد الصنف  
الرابع ولم يغردهن بالذكر لافي اول باب ذوي الارحام ولا هنا  
واحال حالهن على المقابلة **قوله** من اي جهة كان اي سواء كان  
الاو ثب آه عبارة المصنف عن هذا المعنى وتكمل ايضا ان يراد منه  
سواء كان من جهة الاب ومن جهة الام لكن تكملة ما ذكره في  
اولي لانه يشمل وادل على المقصود وان كان كل واحد منهما يقيد  
الآخر **قوله** واعلم ان هذا الاحتمال ليس مطلقا آه كلام المصنف في بيان  
احكام اولاد الصنف الرابع لا بوجوب فهم ولد عصبة البنت فالاحكام  
الوارقة على اولوية من له قوة القراءة من اولاد الصنف الرابع  
لا حاجة الى تعييده باذا لم يكن فيهم ولد عصبة كما نقل الشرح وغيره  
من ان الشرح حين ايضا بل لا معنى لهذا التعييد اذ لا يوجد فيهم ولد  
عصبة البنت وبعد ما كان هذا الحكم مختصا باولاد الصنف الرابع  
فحكم الاولاد اجمع اجتمعوا مع ولد العصبة باذا بعد هذا ومن جملة



هذه الاحكام الخلاف بين ظاهري الرواية وقوله بعض المشايخ **قوله**  
لم يرد بهذه العبارة ما يتبادر آه لاصح في توجيه الكلام الى الحمل على  
خلاف المتبادر فانه يصح ان يقال على الاحتمال الذي لا خلاف فيه لاصح  
ان المال كله لمن له قوة القوامة ان على ظاهر الرواية المالك له وفي جانب  
الغالب اعني قوله بعض المشايخ قد نبه على ان الخلاف لهذا البعض من  
على احد احتمالي المطلق الذي قيل ان المال لمن له القوة على ظاهر الرواية  
حيث قيل ان المال لبنت العم لاب فانه قد علم ان لا خلاف على الاحتمال الآخر  
لان بنت العم على هذا الاحتمال بنت العم لا بوبن لالاب نعم تعليل  
الحكم المذكور بقوله قياسا على حالة لالاب ابا عن حمل المطلق على  
المتبادر لان القياس المذكور لا يجري الا في الاحتمال الذي وقع فيه  
الخلاف ويمكن ان يقال في توجيه التعليل ايضا ان معنى الكلام انه ان  
كان احد عم لالاب وام والآخر لالاب المال كله لمن له قوة القوامة على  
ظاهر الرواية مطلقا اما اذا كان من له القوة بنت العم اعني  
العم لا بوبن فلا حاجة له الى التعليل لظهور وجه الترجيح وهو القوة  
وكونه ولد العم وبما اذا لم يكن بنت العم فقياسا على حالة

**آه قوله** انا نقول المعنى الذي يرجح به آه هذا الجواب لا يظهر  
ارتباطه بالسؤال وان دفعه عنه فكانه راد رحمه الله ان المراد من  
الاداء بالوارث ووارثه المدلى به الحالة فالورثة بالذات وصف  
للوارث اعني ام الحالة وهذا الجموع وارثه من يدلي بالحالة  
من قبيل وصف زيد بقيام الاب فان القيام بالذات وصف  
زيد فهذا الوصف وان كان وصف الحالة لكون من هذا  
الوصف المعنى القيام بالوارث وهو الورثة وهو معنى حاصل في  
غير ذلك لم يرد في دفع السؤال وظهر وجه صحة الجواب **قوله** ومن هنا  
علم ان ذلك الاجتماع آه بعد ما علم ان الاجتماع المذكور بالنسبة الى  
اولاد الوقف الرابع علم ان هذه الصورة خارج عن محل  
الاجتماع من غير تعقيب بالتعبد المذكور **قوله** الا يرى انه اذا  
ترك عمه لالاب وام آه وايضا لو كان مكان بنت العم لالاب  
ابن كان ذوي الارحام ولو كان مكان بنت العم لالاب ابن  
عم لالاب كان عصبة حرز المال كله فهذا ايضا يقتضي تقديم بنت  
عم لالاب بنت العم **قوله** فانه يلزم من هذا الوجه القياس المذكور على



الى البتين جواب لهذا **قوله** اي فلا اعتبار راشارة الى ان الفاء ولا  
 في جواب الشرط فان لم يذكر فلا بد من تقديره **قوله** لقوة القاربة و  
 لا لولد العصبته آه ففي اعتبار قوة القاربة مشترك بين الابوة والامومة  
 فان المختص بقوة القاربة من جهة الاب او من جهة الام ليس من  
 الضعف من الجانب الآخر بخلاف نفي اعتبار العصبته فانه مختص بجهة  
 الاب لان ولد العصبته لا يكون الا من جهة الاب لان العصبته لا يولد  
 في جانب الام وحكم صورة استوائهم في القرب والقاربة مع اتحاد غير  
 القاربة ومع عدم ولد العصبته كثبتت بنت عمه وابن عمه وغيرهما من الصوة  
 التي لا ترجع لواحد منهم على الآخر بوجه من الوجوه كما حكم الصنف الاول  
 لم يذكره المصنف صريحا كالتفاء بقوله الحكم فيهم كما حكم في الصنف الاول  
 من الخلاف الذي بين ابن يوسف ومحمد من اعتبار ابدان  
 الفروع عند ابن يوسف والتفضيل المذكور هناك عند محمد فليخرج  
 ويخرج هذا التفضيل ههنا ايضا **قوله** وذلك لان الشيء انما يتعدد  
 حكما اذا كان آه يعني ان التعدد الحكمي لا يعتبر الا حيث يتصور التعدد  
 الحقيقي فانه اذا كان التعدد الحقيقي متصورا فاذا لم يتحقق التعدد

يعتبر حكما لا مكانه وان لم يتحقق بخلاف ما اذا لم يتصور فانه لم يكن  
 التعدد الحقيقي لم يكن الاعتبار التعدد الحكمي وجه صحة وجواز  
 قائل يظهر اندفاع ما قيل ان كان المراد من الاختلاف الحكمي الاختلاف  
 تعديرا او بالحيثية فلا شك انه لا يتوقف على ثبوت حقيقة وان كان  
 معنى آخر فصورة اوله لا تحتمل علمه بآه **قوله** وعند محمد بقوله  
 بطن اخلف آه ليس المراد من القسمية على البطن الاول القسمية وجه  
 استحقاق البطن الاول في الارث الواقع من الميت فانه يلزم من  
 هذا ان لا يكون الاولاد القما نصيب مع اولاد الاعمام لان العمام و  
 الاعمام في البطن الاول لا يشتركان في الارث بل المراد ان البطن الاول  
 لو فرض كون جميع من في هذا البطن وارثا في صورة في المصور  
 استحقاقهم في الصورة المفروض يقسم المال في الصورة المبحوث عنها و  
 لا يلزم من هذا ان يكون البطن الاول مستحقين للارث من الميت  
 الذي يراد قسمه ماله بين ذوي الارحام قائل **قوله** ثم يستقل هذا الحكم  
 الذي ذكرناه آه هذا الكلام الى آخر ما ذكر في هذا البحث انما يحتاج  
 اليه اذا لم يدرج اصحاب هذه المراتب في الصنف الرابع بالثاويل



واما اذا ادريجوا بهم بالتاء ويلجأ ذكره ان رجع هناك فاحكامهم  
مندرجة في الاحكام المذكورة من غير حاجة الى تكرار الذكر **قوله** و  
المراد بها من له آله آه انت ضمير الخشني لان لفظة مؤنت البتة لدخول  
التاء ثبت عليها ولم يورد وصفه في قوله الخشني المشكل بلقطة المؤنت  
لان معناه يحتمل التذكير والتأنيث مع ان الاصل التذكير ثم قوله  
المراد اشارة الى ان القسم **العلم** اعني من ليس له شيء من الآتين لا يلزم  
ان يكون من جملة افراد الخشني حقيقة والظاهر من كلام محمد حيث  
قال هو عند الملح الخشني المشكل سواء هتدقانه جعله في مقابلة خشني  
المشكل فيدل على انه ليس من جنس الخشني المشكل فاشارة الى ان  
المراد ما خشني ان الخشني المشكل الذي ذكر المصالح من القسمين لا  
لاشتراكهما في الحكم سواء كان القسم **العلم** داخل حقيقة في الخشني او لا  
لا يقال مقابلة الخشني المشكل يدل على انه ليس من جنس الخشني المشكل  
لا يدل على انه ليس من جنس خشني مطلقا لانا نقول الخشني اذا لم يكن مشكلا  
يكون من قبيل المذكور او الالانات فلما غرض بتعلقه بذكره وجبت  
والخشني حيث يطلق في هذا المقام لا يراد منه الا الخشني المشكل

فالقول بانه لا يدل مقابلة بالخشني المشكل على انه ليس من  
جنس الخشني مطلقا لا يجدي بطائل نعم يمكن ان يقال المتعارف  
المشهور اطلاق الخشني على من له كلتا الآتين فجعل هذا القسم في  
مقابلة الخشني المشكل من جهة كون هذا القسم غير متعارف **قوله**  
متعارفاً ويكون الكلام صحيح هو عندنا والخشني المشكل المشهور المتعارف  
سواء فلا يدل على انه ليس خشني مشكلا بل يدل على انه ليس متعارفاً و  
كلام الشارح والمراد ينطبق على جميع الاحتمالات **قوله** للخشني المشكل  
وجه توصيف الخشني بالمشكل ان منشاء اختصاص الخشني بحكم المذكور  
الاشكال والاشبهه لا مخنونة حتى لو زال الاشكال بعد من قبيل المذكور  
او الالانات فحيث يطلق الخشني في هذا الباب ويراد تخصيصه بحكم لا يراد  
منه الا الخشني المشكل فلما فائدة في عدم القسم **العلم** من قبيل الخشني لا من  
قبيل الخشني المشكل وجعل كلام محمد راجع دليلا على هذا **قوله** لا بيان يظهر  
بعضها عند البلوغ اراد بعد البلوغ فان بعض هذه العلامات لا تبارك  
البلوغ قبل قد يترافى عنه وبعض تلك العلامات مثل الجماع وان قد يظهر  
قبل البلوغ ايضا لكن قبل لا بد وبعضها يرفع هذه المناقشة **قوله**



لا بد معناه انه لا يذهب العادة ولا ينافي هذا خلق العادة في بعض الصور  
 وبقا الاشكال او حصول الاشكال بظهور العلامات المتعارضة من  
 الاصلين الجانبيين **قوله** واذا اخذ الحسن قول قبيل هذا وقوله  
 مقبول فيما كان من هذه الامور باطنا آه لا يوجب استدراك هذا  
 الكلام اعني قوله واذا اخذ الحسن لان الاول مجمل وهذا مفصل ومع  
 قطع النظر عن الاحتمال والتفصيل المقصود باقادة في هذا الكلام الاخير  
 قوله لا يقبل رجوعه بعد ذلك وقوله يقبل قوله كالتوطئة بهذا وليس مقصودا  
 بالاقادة حتى يكون مستدركا فلا يرد عليه ما ذكر في بعض النسخ **قوله**  
 اعني استواء الحالين آه الظاهر انه تفسير لاقول النصيبين وكيف في جواز  
 كونه تفسير لاقول النصيبين صح كونه مدخولا للام فيكون التقدير للحسن  
 المشكل استواء الحالين وان كان الاختصاص المفهوم من اللام  
 في الحسن في كل من المفسر والمفسر على وجه آخر ولا حاجة الى ارتكاب  
 تفسير المجلد ويكون الحكم التقدير حاله استواء الحالين فانه خلاف  
 الظاهر من العبارة **قوله** فان قبل لما ذالم يقبل آه لما كان المتعارف  
 الذي سبق الى الفهم ان حال الانثى استواء ولم يعلم انه قد يكون حال

حال الذكور استواء لم يبعد ان يذكر هذا السؤال بعد التفسير المذكور  
 كما استبعد بعض الشارحين فان هذا السؤال بالحققة يستفاد  
 عن سبب ترجيح هذه العبارة الاخرى فيجاب ببيان السبب الصحيح وهو  
 ان الانثى لا يلزم ان يكون اقل نصيبا وبعد بيان سبب ترجيح ذكر وجه  
 تغيير اقل النصيبين باستواء الحالين بحيث علم ان استوية الحالين  
 بالانثى كما ان اقلية النصيب غير مختص بها **قوله** قلت نصيب الانثى آه لما  
 كان مراده بيان عدم لزوم اقلية نصيب الانثى ذكر الما وانه ايضا  
 ولما كان المناسب للمقام ان يقال اقل النصيبين قد يكون انثى و  
 قد يكون ذكرا اذ لا دخل للمساوات فيما نحن فيه من ان حكم الحسن ان له  
 اقل النصيبين فان في صورة المساوات لا يتفاوت الحال بين ان يكون  
 الحسن ذكرا وانثى **قوله** قلت فائدة هذا الكلام بعد بيان وجه تفسير  
 اقل النصيبين باستواء الحالين ولا يعلم منه وجه ذكر اقل النصيبين ثم  
 تفسيره باستواء الحالين وعدم ذكر استواء الحالين اولا والاكتفاء  
 به وكان وجه اختيار هذا الاسلوب الايماء الى وجه الاحتمالات  
 التي هي تفاوت النصيبين تارة باجتماع الذكور وتارة باجتماع الانثى



وحرمان الذكر اخرى فانه لو اكتفى بقوله سواء الحالين لم يؤذن بهذا  
التفصيل **قوله** نصف النصبين بالمنازعة الباء للسببية اي اخذ نصف  
النصيبين **بالمنازعة** كما يفعله بعد هذا **قوله** فقال له نصف حظ الذكور  
آه سوق هذه العبارة بخرج اني يوسف انسب فان المتبادر  
من الذكر والذكر والانشى اللذان هما غير الانثى وهذا مقتضى تخرج  
انما يوسف كما استوفى عليه **قوله** بعبارة اخرى المأخوذ في كلا التقديرين  
واحد غاية انه غير خفي في تقرير نصف النصبين في تقرير آخر بالنصف المتعلق  
ونصف النصف المتنازع فيه واذ كان المأخوذ واحدا وذكر في طريق  
اخذة تقرير ان لا يكون التفاوت ولا في العبارة لافي المقصود ولا  
يقدر في اتي المقصود احتياج احد التفسيرين الى اعتبار تقرير  
الذكورة والانوثة دون الآخر **قوله** او نقول في تصحيح آه هذا الوجه  
بعينه الوجه السابق غاية انه اتى السهمين مقام سهم الواحد وهم  
مقام النصف والنصف الربع فكان في الحاصل في الاو تسعة ارباع  
وهنا تسعة انصاف والقول منا عبارة عن سطر الصالح اي  
الكسور والصحيح عبارة عن جعل كل واحد من كسرهما صحيحا فقام

في مقام مقام عد الكسور الصالح على مقتضى تخرج اني يوسف  
سج يكون للخنثى في الصورة المفروضة ثلث الكل وهو نصف  
نصيب الذكر والانشى اللذين هما ايرثان مع الخنثى **قوله** واخر  
من هذا ان يقال قد يقال واحضرنه ان يقال لما كان له حسن  
ومن واكل عدد يخرج من الجنس والثلث اربعون هذا كلام  
القائل من الجنس والثلث اربعون هذا كلام القائل ولا يخفى  
ان ما ذكره الشارح مع الاختصاص شمل على بيان طريق موثقة  
اقل عدد يخرج منه الكسر ان الخلقان بخلاف ما ذكره هذا القائل  
فانه غير معلوم اللبنة وكما في ما ذكره الشارح افيد حسن  
**قوله** فاطلاق بين التخرجين انما في الطريق لافي المقصود آه  
او رد عليه وقيل اقول بل الخلاف في المقصود ايضا متحقق  
يظهر فيما اذا كان مع الخنثى ابن واحد فان له ح على ما ذكره  
ابو يوسف ثلثة من سبعة لان نصف نصيب الذكر نصف سهم  
ونصف نصف الانثى ربع سهم فيعد البسط هو جعل النصيبين  
جنس الكسرين الصحيح وهو تسمة كل كسرهما صحيحا بصير للابن اربعة



والخمسة ثلثة لانا جعل ربعها قسما لمجموع سبعة بطريق العول  
 وخمس من اثني عشر على ما ذكره ربع لانه لو كان ذكر المكان له  
 نصف المال ولو كان انش له ثلثة فيكون له نصف النصف ونصف  
 ونصف الثلث والباقي للابن واقله اثني عشر ونصف نصف  
 ثلثة اثنان فصا حرم ولا خفاء في ان الاولي اكثر من الثانية فيصيب  
 الخمس على ما ذكره ابو يوسف اكثر من نصيبه على ما ذكر محمد بن  
 هاشم كلام المورد ولا يخفى انه لا حاجة في اثبات ان نصيب الخمس  
 على ما ذكره ابو يوسف اكثر من نصيبه على ما ذكره محمد بن هاشم  
 وايراد صورة اخرى وبيان ان له في تلك الصورة ثلث من  
 سبعة على قول ابو يوسف وخمس من اثني عشر على قول محمد  
 والاولي اكثر من الثانية فان المثال الذي ذكره في المتن صريح  
 في ان نصيبه على قول انه يوسف اكثر حيث ذكر صريحا ان نصيبه  
 على قول انه يوسف ثلثة من تسعة وهو الثلث الكامل على قول  
 ثلثة عشر من اربعين وهو اقل من الثلث بثلاث سهم ثم  
 مراد ان صاحب حيث قال الخلف انما هو في الطريق في المقصود

الذي هو نصف النصيبين ان المقصود هو الخمس نصف  
 النصيبين وهذا المقصود حاصل على قول الامامين فلا يكون  
 خلافا في المقصود بخلاف الامر ان نصف النصيبين على قولنا  
 عبارة عن نصف نصيب الخمس على تقدير الزكوة ونصف نصيبه على  
 تقدير الاثوثة والاو يكون اكثر من اثنين وكيف يخفى على ان  
 اختلاف المقصود على الوجه الذي ذكره المورد مع التمسك يكون  
 النصيب على الاو ثلثة من تسعة وعلى اثنين ثلثة من اربعين  
 قوله ولو بنهلكه مغول اي ولو بقدر دور فلكه مغول ومجرد قول  
 عارضة رفعه بوجوب دخول الظن الغالب الموجب للحكم بان اكثر  
 مدة الحمل نسبان ولا يتعين ان يكون منشا قول على  
 السماع من رسول الله عدم بل يتصور بوجه آخر غير السماع  
 من رسول الله عدم بل يتصور بوجه آخر غير السماع من النبي  
 قوله وروي ان رجلا عاب آه هذه الرواية لو لم ياذن  
 هذه المدة يقرى لا تدل على جواز السلف كون هذه الحمل  
 من سنتين شرعا ولعله يكون من قبيل الاحكام التي حكم



بها في الشرع ظاهر اجمع قطع النظر عن انه في الواقع يلزم ان  
 يكون كذا مثل الحكم بالنسب لفراس وبالاقرار وظاهره  
 انه لا يثبت بهذا ان اكثر مدة الحمل كذا على تقدير ان يدل على  
 ان اكثر مدة الحمل تزيد من سنتين لا يدل على ان اكثر مدة الحمل ربع  
 سنين فلا يصلح هذا في التمسك ان يقال المراد من هذا الوجه  
 ليس ثبات تمام المدعى بل في مذهب الخصم هو ان مدة الحمل  
 لا يزيد على سنتين **قوله** ولا يعرف غيرهما آه يرد عليه من ظاهره  
 الاطلاع على مدة الحمل واوله فان حصوله وحركته يجوز ان  
 علوقه بمدة معينة وغير ذلك من الامارات الموجبة للعلم مما شك  
 فيه فلا يتم الجواب المذكور ولا يغير وكذا قوله يجوز ان يكون  
 اسداد آه لا يغير بل هو تسليم المدعى لان عرضنا اليك اكثر مدة الحمل  
 يكون واما ان هذا لا حيلة اي سبيل سبيل النذرة اولا فلا  
 يمتنع الكلام فيه **قوله** او قال الله تعالى هذا الاستدلال مبني على ان  
 يكون المدة المصروفة لهما جميعا واما اذا كان لكل منهما كما  
 حمل عليه فليتم الاستدلال **قوله** ايها اكثر من ان قال

اذا كان نصيب النيات اكثر المثال الذي سيورده المحسن  
 بعد هذا **قوله** رواه عن ابن المبارك به اخذ آه قد خاف  
 الشافعي رحمه في تعيين العدد لان عدد الحمل لا يكون محصورا  
 عنده كما سبكه الشافعي عقيب هذا والعجب ان بعض الشافعيين  
 قال هذا وهو قول شريك النخعي وماكرو الشافعي وكتب في كفايته  
 ان هذا رد لما في شرح الشريفي ومنشأه امثال هذا عدم الاطلاع  
 على مذهب الشافعي والزيادة بالاعتراض حتى يصير خطأ وظن  
 انه نخطى والله اعلم بالصواب **قوله** لان الحمل مما لا ينضب روي  
 في بعض الحواشي وفي بعض الكتب القديمة انه قال ابن المزياني انه رايت  
 امه آه وضحت كسافيه اثني عشر ولدا كل اثنين منهما متعابلاان وقد  
 سمعت انه اورد في بعض الكتب الشافعية نقلا عن بعض الثقات انه  
 قال انه رايت بعض من الحكماء ركب معه اربعون كاهن لو اكانوا من  
 بطن واحد وكان كل منهم حين الولادة يجدر اصبغ والله على كل شيء  
 قدير **قوله** ويؤخذ الكفيل على قول يعلم من هذا انه لا يؤخذ الكفيل  
 على قول اجماع راجح لانه توقف عنده نصيب بنتين او اربع بنات



فلا وجه لاختلاف القول وكذا ينبغي ان لا يؤخذ الكفيل على قول محمد  
ايضا لانه يوقف عنده نصب ثلثة او اثنين كما مر فلا وجه لاختلاف القول  
الا ان يقال على قول محمد وان كان توقف نصيب العبد المذكور لكن يجوز  
ان يكون عدد الحمل اكثر فلاجل هذه الاحتمالات باء هذه الكفيل **قوله**  
ولم يكن المرأة مع ذلك اختص بانقضاء العدة المراد من الاقرار بانقضاء  
العدة الاقرار بانقضاء عدة لا يتصور معه وجود الحمل مثل الاقرار بانقضاء  
بالحيض او بملقاط السقط لا الاقرار بانقضاء العدة الاقرار بانقضاء العدة  
لا يتصور معه وجود الحمل مثل الاقرار بانقضاء بالحيض او بملقاط السقط  
لا الاقرار بانقضاء العدة مطلقا كيف وانقضاء العدة بلا شهر في عدة  
الوفاة حاصل اذ ثبت به او لم يقدح في قيل اذا كان اقرار بانقضاء عدة  
مناف للحمل موجب لمنع الارث فليكن اقرار بعدم الحمل موجب بالطريق الاول  
فلم ترك هذه الاقرار وذكر الاقرار بانقضاء العدة قلنا لعمل وجود الحمل  
يكون مع عدم علمها به فلا يبدل اقراره بعدم الحمل على عدم الحمل بخلاف  
ما في الحمل فان تحقق ما ينافي الحمل يبدل على عدم الحمل فاقرار بانقضاء في وجوب  
عدم الارث بخلاف الاقرار بعد الحمل **قوله** بانقضاء عدتها بعد زمان

يتصور آه يعني اذا احتاج انقضاء العدة الى مضي زمان بشرط ان يكون  
الاقرار بعد زمان يتصور انقضاء العدة لا يضر هذا القيد بما لم  
يحتج انقضاء العدة الى مضي زمان لانه يعلم من خارج انه لا يشترط في انقضاء  
بخلاف ما لو لم يترك هذا القيد لدل على ان الاقرار بانقضاء قبل  
زمان يتصور فيه الانقضاء يكون موجبا لسقوط الارث مع انه ليس كذلك  
فظهر ان من قال لاحاطة الى هذا القيد لان العدة قد تنقضي باستعاط  
السقط وانقضاء ما به لا يستدعي مضي مدة قال يترك ما لا بد منه لاجل  
امر لا يوجب تركه فتأمل **قوله** من ورثته لا يلزم ان يكون ارتكاب  
ان يكون الحمل من غير المبيت حمل من ورثته جواز ان يكون ام المبيت حائلا  
من زوج آخر غير ابيه على تقدير كون الحمل من الورثة لا يلزم ان يكون  
ذلك الوارث محرما بسبب اسباب الحرمان بل يجوز ان يكون وارثا  
ينظر هذه الاحتمالات بالتأمل **قوله** وان جاءت بالولد اكثر من اقل  
آه من هذا الحكم يعلم ان المراد ان يكون الولد من غير نكاح منية  
وبين الحاملة باقيا فانه لو كان هذا الغير انصافا مبيتا او كانت مطلقة  
في العدة ولم تقر بانقضاء عدتها فما حكم في هذا الولد كما في حكم ولد المبيت



في الارث ان جادت بالولد تمام اكثر المدة او اقل منها لا يقال عدم  
هذا الغير الذي الحمل لم يعلم من قوله وان كان الحمل من غير الميت فلما جاز  
الى دلالة الحكم على عدم كونه مبنيا لانا نقول الميت في الشق الاول الميت المورث  
فضمير غير في قوله من غير غايده الى الميت المورث لا الى مطلق الميت فكل علم  
ان الحمل من غير الميت بل يجوز ميت غير مورث مقدم كونه ميتا يعلم  
حكم المسئلة كما عرفت **قوله** بل بحسب الاختصار على ما اقل مدة الحمل او مادونه  
آه قد كتب بعض الشرحين على كاشية كتابه من قال فيجب الاقتصار على ما هو  
الحمل او مادونه حتى يتيقن بوجوده حال الموت لم يثبت قوله او مادونه  
لا احتمال لوجوب الاقتصار على مادون اقل مدة الحمل فان وجوب المسئلة السابقة  
ذكر ما يابا كما لا يخفى كلامه وليس شوي بوجه عدم الاصابة في قوله او مادونه  
والدليل الذي ذكر عليه لا يجدي بطلان ابا جواب المسئلة السابقة في  
غاية الخفاء نقوله كما لا يخفى لا يزيد الاضفاء على خفاء وان خرج اكثره عنده  
لا يورث الحمل عالم بنفصل حيا والحدث بقوى هذا فان الاستدلال لا يكون  
الاخذ تمام الانفصال حيا فتعلق التورث بالاستدلال كانه تعليل بالانفصال  
حيا **قوله** فان خرج مستقيما فالمعبر صدره بعد ما قال انه مناط الارث

الارث على خروج الاكثر فالقول بان المعبر في حال الاستقامة صدره و  
في حال العكس سيرة يستلزم ان يكون تارة الصور مع ما فوقه اكثر وتارة  
السيرة مع ما تحته اكثر وهما متنافيان ولا يبعد ان يقال في توجيه هذا  
الحكم ودفع التنافي بين الاعتبارين ان مناط الاكثرية بالاخصاء الرئيسة  
فان الحيوة بها وفي صورة الاستقامة اذا خرج الصدر فقد خرج الدماغ  
والقلب فخرج اكثر الاغضاء الرئيسة فيخرج الاكثر واذا خرج السيرة  
فصورة العكس فقد خرج القلب كذلك الكبد فكذا اخرج اكثر الاغضاء الرئيسة  
ولا اعتبار بالحجم والجلد مع عدم اعتبار الاجزاء الرئيسة معلما حتى يلزم  
تارة كون الصدر اكثر وتارة كون السيرة الى الاسفل اكثر **قوله**  
ان تصحح ذكر هنا جمل متعاقبة بعضها اخبارية وبعضها انشائية فاما ان  
تقول الاخبارية بالانشائية او بالعكس لا يلزم عدم المناسبة بين المعطوف  
والمعطوف عليه **قوله** واذا كان البنون اربعة آه وعليك استخراج سائر  
الاحتمالات من كون الموقف خمسة ثلثة بنين او اربعة او ابن واحد  
التصحيح يقتضي كل احتمال **قوله** فانه لا يعطى شي لان اصل استحقاقه مشكوك  
قد استدرك بعض الشرحين على الشرح راجع وقال فانه لا يعطى كشي لا



لان اصل الاستحقاق مشكوك لانه ليس محروم بل غاية حاله ان يكون محجوباً  
 بل لانه يحتمل ان يكون ساقطاً ولا تورث مع الاحتمال والفوق بين المحروم  
 والمحجوب يجب حرجان واضح وان ضغى على من علل بما ذكره هذا الكلام وفي  
 قوله فلا يعطى له شئ ترك الاول حيث اقيم المفقود الثاني لا يعطى مقام  
 الفاعل وادخل اللام على المفقود الاول ووجه العبارة ان يقال فانه لا يعطى  
 شيئاً كما قال الشارح مع ثم الاستحقاق اذا استعمل فانما يتبادر منه الاستحقاق  
 بالفعل فلو نفي الاستحقاق عن المحجوب حرجان لا يلزم شئ ولا يجب  
 ان يكون الفرق بين المحروم والمحجوب مخفياً على المعلن بالثبوت في الاستحقاق  
 والله اعلم **قوله فصل في المفقود** واورده هذا الفصل على عنوان المفقود  
 اللاحقة والسابقة حيث جعل موضوع المفقود كما انه جعل موضوعات  
 الفصول الآخرة الحثي والحمل والمرء والسير والحق في وتعرف من ان يذكر  
 الارث والتورث فمن قال في هذا الفصل كان الاول ان يقول في  
 ميراث المفقود واول في تورث المفقود من غير تعرض في سائر الفصول  
 لمثل هذا فقد ارتكب نوعاً من **قوله** والغائب الذي آه الظاهر ان المفقود  
 ما خوذ من الفقد بمعنى لانه التفتق عن الطلب فلذا فسره الشارح بما ناسب

هذا المعنى **قوله** حتى حاله لما كان المقام مقام البحث عن الميراث ذكرانه  
 حتى في حاله فيفيد انه لا يابى هذا حاله ورثته عالم يحكم بموته وليس له اذ بيان  
 جميع الاحكام المفقود حتى يذكر عبارة بغير منها سائر الاحكام المفقود من  
 من نكاح عزر وفسخ اجارته وغيرهما فانها ليس من وطيفة التوراث  
 بل يعلم كل من سائر الاحكام في مكانه وما ذكر في مقابلة قوله حتى في حاله  
 اعني قوله موقوف الحكم في حق غيره اراد منه ايضا ارثه من غيره لا مطلق  
 حاله مع غيره حتى يعلم ان يكون حاله مع من يجب عليه نفقة مثلاً موقوفاً  
 واذا كان كذلك فلا وجه لتبدل قول المصنف في حاله بقوله حتى في نفسه  
 كيف وقد رتب على هذا القول فلا يقيم حاله ولا ينكح اجارته مع ان علم  
 نكاح العرس وعدم فسخ الاجارة بل عدم قسمه المال ايضا بالنسبة الى  
 الغير فيكون جبا في حق غيره ايضا **قوله** حتى يصح موته اي حتى يثبت موته  
**قوله** حتى يظهر له في نفسه خطا فانه عاش مائة سبع سنين حتى يثبت في قوله  
 انه خطا غايه الى انه لا يعيش احد اكثر من مائة لا يلزم من غيبه  
 وسبع سنين خطا الفتوى اذ يجوز ان يكون مبنى الفتوى على ظن الغالب  
 وعدم الاعتداد بالنادر غاية التدرة فان ثبت هذه المدة من قبل



النادر الذي لا يوجب خطأ الفتوى المبني على الظاهر الغالب هو انه لا يش  
 احد اكثر من حاله **قوله** فانه قال اذا مضى مدة يقضى القاضي آه مدار منه  
 ان افعى على مفع مدة لا يقش مثله اكثر من هذه المدة لا دخل للاجتهاد  
 الامام فانه لو كان للاجتهاد دخل لكان الرجل المشهور الذي انقطع خبره  
 وغلب على الظن بلكه في انجاء مدة لاسيما مع وقوع قرائن الدلائل محكوما  
 عليه بالموت اذا اولى الاجتهاد الى موته مع انه لم يقل به انما فجة بل المدار  
 على مضى المذكورة فاش سرح هذا خلط بين الاجتهاد ومضى المدة  
 بحيث يورث ان الحكماء خلا في الحكم بالموت وقسمه المال مع انه لم يكن  
**قوله** ثم ان الالبق بطريق وذلك لان طريق الفقه ان لا يحكم بشئ بدون  
 دليل من الادلة فبحث الانص والامجال للقباس لا يحكم بشئ في الفقه  
 وقوله في ارجح اعتبار اقرانه مخالفا لظاهر قوله لا مجال للقباس فان الحالة  
 على اعتبار الاقران نوع قبيح الا ان يقال المراد من القبس المنق  
 في ضبط المتبادر اي تعيينها وليد الحالة على الاقران قياسا في ضبط المتبادر  
 خلا في الفقه **قوله** كما في الحمل من حيث ان الموقوف في كلتا الصورتين  
 ليس صفا ومثلا للموقوف لاجله بل جعل موقوفا للاصطلاح لا لغيره

حق المستحق لو ظهر مستحقا فلما لم يظهر المستحق لا يتوقع ظهوره بعد  
 هذا لانه حصل الباس من وجود حرف الى من كان هو مانعا  
 من الصرف اليه لزم والمانع عنه **قوله** فلا يكون كالقارة المرسنة  
 بمعنى ان المرسنة اذا ارتدت يرث منها زوجها لانها لم يرثها تعلقا  
 حق الزوج بما لها فتصدت بالبروت ابطال حقه فان من توريته  
 فرد عليها فتصدت كما في جانب الزوج لا ايضا اما لو كانت صحيحة حين  
 الارتداد فانها بابت منه مجرد الارتداد ولم يشترط على الدلائل  
 لانها لا تغفل ولم يتعلق حق الزوج بما لها فلا يكون مقصدا الفوار  
 من ميراث الزوج فلا يرث زوجها منها **قوله** الا بشهادة مسلمين  
 عدلين لان اسلامه معلوم وطريان الكفر على الاسلام لم يعكسهما  
 غير المسلمين لا يعقل على المسكين فيعادون الردة فيغيرها بالطريق الاولى  
 لم ينقض القاضي حكمه آه فيه ان هذا قضاء على الغائب والقضاء على  
 الغائب غير نافذ و على تعذيب المتقو فان الغائب على حجة فبعد  
 حضر واتى بحجة ههنا فيتم حكم القاضي لم ينقض القاضي حكمه **قوله** فان  
 عدلا ايا ان منه امراته آه لو خرج الشاهد من قاطع انه لا بين



منه امراته **قوله** فصل في الفرق في آفة هذه الألفاظ على  
وزن فعلين جمع فاعيل والمراد به هنا ما فوق الواحد والي بصيغة الجمع  
الدالة على التعدد لأن مناط هذا الحكم المذكور في هذا الفصل على  
التعدد المستلزم بحال كل من الفردين من ميراث الآخر فإنه لو كان  
الفردان والحيوان واحد قلما اشتباه في التقديم والتأخر لانه لم يقع  
الميت حتى يقع اشتباه في التقديم والتأخر ويكون موجبا لعدم الإرث  
بل هذا الميت مورث وليس ارثا لا صدق ليس اطلاقا في مقصود  
الفصل بخلاف التعدد **قوله** او قتلوا في المعركة لم يذكر لهم القتل في  
عنوان الفصل وكان حكمهم حكم سائر اقسام الموت المذكورين فاورد  
الشراح القتل ايضا لان حكم الجميع واحد **قوله** والا لزم ان يرث كل واحد  
آه وايضا يلزم الدور لان ارث كل واحد من الآخر يكون مقدما  
على ارث الآخر منه ومتاخر عنه وايضا يلزم عدم الانتهاء في التوارث  
لان هذا يرث من ذاك وذاك من هذا ما ورثه منه ثم يرث مرة  
اخرى هذا من ذاك وهكذا فلا بد من قطع التوارث في اول المراتب  
بان يقال لا يرث كل واحد من الآخر مما ورث صاحبه منه **قوله** والوجه

108  
في ذلك ان سبب استحقاق آه المراد بالسبب الامر الذي يتوقف عليه  
الاستحقاق ويكون له دخل في الاستحقاق فلا يرث عليه ما قبل ان الحياة تنقطع  
الاستحقاق لا سبب اطلاق السبب على الوجه الذي ذكرنا مما لا ينبغي  
ان يناقش فيه على ان المناقشة في امثال هذه المقدمات في هذه <sup>الاصطلاحات</sup>  
عمالا ينبغي ارتكابها **قوله** وقد روي خارجة بن آه بعد ما ذكر الدليل  
العقلي الدال على عدم ارث كل واحد من مال صاحبه ذكر ما نقل عن ابي  
الصحابه من عدم تورث الذي تسببه خارجة الى نفسه لم يكن من عند نفسه  
وباجتهاده بل كان ما مورث من قبل الصديق والفاروق بالعمل  
بهذا الوجه يؤيد بهذا قوله وهكذا نقل عن علي رضي في قتل الجبلين  
فانه يشعر بان النقل الاول واقع عن الصديق والفاروق رضي  
لا عن حاجة من عند نفسه **قوله** فاذا رث اخوان آه بعد ما ذكر ان الآه  
المذكورين لا يرث بعضهم من بعضهم على المختار وعلى اصدي التورث  
من علي وابن مسعود رضي يرث بعض من بعض الامما ورث من مال  
صاحب اورد مثالا يوضح به الحكم على المذهبين بحيث يظهر كنفية الارث  
على المذهبين من غير ما ورث وعدم الارث مما ورث بوجه لا ينبغي



لا يشبهه والله اعلم هذا آخر ما انقض من الكلام على الشرح الشريف  
 للقوانين السراجية ورد ما ورد عليه في بعض الشروح والخواشي  
 حيثما يناسب كل مقام والله الهادي الى سبيل الرشاد وطريق  
 الصدق السداد منه المبدأ والبعاد والتفوق تحية هذا المودع  
 على يد مؤلفه الفقير الى عز وجل احمد الاول السعيد القوي رزقه  
 الله تعالى علما مقرونا بالعمل ووفقه لتحقيق الخلق قبل حلول الآ  
 في غرة شعبان المعظم سنة سبع وخمسين وثمانمائة وخمسة  
 قصطنطينية المحمية صفت بالانفاط السحابية من ميامن الدولة  
 السلطانية آمين والحمد لله اولاً وآخراً اظاها باطن ام الكتاب

بعون الله تعالى وقد وقع الفراغ

من كتابة هذه النسخة الشريفة

في يوم دوشنبه في اولهط

صفر سنة خمس وسبعين

وسمائه عن يد افق

عباد الله تعالى

جلي افندي في خزانة  
 مصطفى في خزانة  
 فاسل العظم





Süleyman II. Fethi Hanı

Kış ANCA ZADE  
HÜSEİN PAŞA

Yeni

Eski 261